النظرية اللغوية

في التراث العربي

تأليف

أ. د. محمد عبد العزيز عبد الدايم
أستاذ العربية والدراسات النحوية واللغوية
دار العلوم - جامعة القاهرة

دار السلام
للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة

الطبعة الأولى

١٤٢٧ هـ - ٢٠٠٦ م

دار السلام

للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة

ش.م.م

تأسست الدار عام ١٩٧٣م وحصلت على جائزة أفضل ناشر للتراث لثلاثة أعوام متتالية ١٩٩٩م، ٢٠٠٠م، ٢٠٠١م هي عشر الجائزة تتويجًا لعقد ثالث مضى في صناعة النشر

جمهورية مصر العربية - القاهرة - الإسكندرية

الإدارة : القاهرة : ١٩ شارع عمر لطفي موازٍ لشارع عباس العقاد خلف مكتب مصر للطيران عند الحديقة الدولية وأمام مسجد الشهيد عمرو الشربيني - مدينة نصر
هاتف : ٢٧٠٤٢٨٠ - ٢٧٤١٥٧٨ (٢٠٢ +) فاكس : ٢٧٤١٧٥٠ (٢٠٢ +)

المكتبة : فرع الأزهر : ١٢٠ شارع الأزهر الرئيسي - هاتف : ٠٥٩٣٢٨٢٠ (٢٠٢ +)

المكتبة : فرع مدينة نصر : ١ شارع الحسن بن علي متفرع من شارع علي أمين امتداد شارع مصطفى النحاس - مدينة نصر - هاتف : ٤٠٥٤٦٤٢ (٢٠٢ +)

المكتبة : فرع الإسكندرية : ١٢٧ شارع الإسكندر الأكبر - الشاطبي بجوار جمعية الشبان المسلمين
هاتف : ٥٩٣٢٢٠٥ فاكس : ٥٩٣٢٢٠٤ (٢٠٣ +)

بريديًا : القاهرة : ص.ب ١٦١ الغورية - الرمز البريدي ١١٦٣٩

البريد الإلكتروني : info@dar-alsalam.com

موقعنا على الإنترنت : www.dar-alsalam.com

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

ينطلق هذا العمل من الإيمان بالتراث اللغوي العربي الذي لا يخفى على المتخصصين قدر ما أسهم به هذا التراث اللغوي الرائد في تاريخ الدرس اللغوي ومسيرته الطويلة ، كما لا تغيب عنهم قيمة ما قَدَّمه هذا التراث .

وهو ينطلق ، أيضًا ، من الحاجة إلى عَرْض ما في تراثنا اللغوي من أفكار ومفاهيم لغوية رائدة .

وإذا كان ثمة اعتراف بإسهام درسنا اللغوي العربي في الدرس اللغوي العام ، وبكونه يمثل مرحلة بارزة ورائدة في هذا الدرس اللغوي العام ، فإن الوقوف على نظريات هذا الدرس اللغوي هو الذي يجعل هذا التراث اللغوي العظيم ذا إسهام متجدد ؛ إذ يموج الدرس اللغوي المعاصر بكثير من النظريات التي أصبح أكثر المتخصصين عاجزًا عن متابعتها بشكل تفصيلي دقيق .

ولا يمكن الحديث عن إسهام تراث لغوي معين إلا إذا كان ثمة تحديد دقيق لنظرياته ليسهل بيان قيمته ومقارنته بالفكر اللغوي المعاصر .

إن هذا العمل ينطلق من أهمية أن نضع تراثنا اللغوي في الإطار الفكري الواسع ؛ فليس من المناسب أن يظل تراثنا اللغوي محصورًا في تطبيقه على ظواهر العربية فحسب دون أن يوضع في مقابلة النظريات اللغوية المتنافسة التي تعالج الظواهر التي يعالجها هذا التراث العظيم . كما أن الدرس اللغوي المعاصر لم يستفد من تراثنا اللغوي بشكل مباشر مثلما استفاد هذا الدرس اللغوي من تراث لغوي أقدم ، وهو التراث اللغوي الهندي الذي يأخذ عنه علم اللغة الحديث ، مثلًا ، أمر التحقق الصفري للمورفيم [1] الذي يرجع إلى بانيني Panini ورآه علم اللغة الحديث إنجازًا جيدًا ؛ لأنه يحل مشكلة غياب المورفيم في بعض النماذج ، وهو الأمر الذي لم يتحقق لمفاهيمنا اللغوية ذات القيمة والأهمية العظيمتين .

---

(١) يقابل التَّحقُّق الصفري للمورفيم zero morpheme غياب لعلامة . وقد التفت تراثنا اللغوي إلى أن غياب علامة التأنيث يفيد التذكير ، وغياب علامات التثنية الجمع يُعَدُّ علامة على الإفراد ؛ فالمذكر ما خلا من علامة التأنيث ، والمفرد ما لم تلحقه علامة تثنية ولا جمع ، ولم يكن على وزن من أوزان جموع التكسير .

وبناء على ذلك ، كان الإطار العام لهذا العمل هو الوقوف على النظرية اللغوية التي يقدمها تراثنا اللغوي على اختلاف فروعه من أصوات إلى صرف إلى نحو ... إلخ .

ويرى هذا العمل أن الإضافة الحقيقية التي ينبغي تقديمها لهذا التراث هي إعادة قراءته وتقديمه على النحو المناسب للسياق العلمي الراهن ؛ إذ تمثل النظريات اللغوية المعاصرة تحديًا غير بسيط لتراثنا اللغوي يستلزم أن تراجعه استكشافًا لنظرياته التي لم تحظ بالبلورة ووقوفًا على طرقه المختلفة في معالجة المشكلات اللغوية التي تعالجها النظريات اللغوية الغربية المعاصرة .

ويقوم هذا العمل باستنباط النظرية اللغوية العامة في التراث اللغوي العربي ، ثم تقديم جملة واسعة من النظريات الخاصة بمختلف فروع الدرس اللغوي في التراث العربي .

ويؤكد الحاجة إلى إعادة تراثنا والإضافة إليه أنه لم يحظ بتطوير واضح منذ القرن الرابع حين بلورت النظرية النحوية من خلال فصل الحديث عن العامل عن الحديث عن العلل وعن الحديث عن القواعد النحوية نفسها .

ولا يخفى كذلك ما يحتاجه تراثنا من ربط المفاهيم النحوية المختلفة وبخاصة مفاهيم التنظير اللغوي ووضعها معًا في إطار تنظيرى واحد ، فليس ثمة أكثر من الربط بين ثنائيات المفاهيم نحو : الفصحى واللهجات والضرورة والسعة دون أن تُرْبَطَ هذه الأربعة بعضها ببعض فضلاً عن وضعها مع عشرات المصطلحات الأخرى التي تتصل بها في إطار انتمائها إلى التنظير أو الأصول النحوية بالتعبير التراثي .

وقد كانت النِّيَّةُ تتَّجِهُ في الحقيقة إلى ثلاثة أمور وهي :

١ - **تقديم مجموعات الظواهر اللغوية** على اختلاف الفروع اللغوية أي تقديم الظواهر الصوتية والظواهر الفونولوجية والظواهر الصرفية والظواهر النحوية والظواهر الدلالية والظواهر الكتابية .

٢ - **تقديم الأنظمة اللغوية** التي توجد في كل مجموعة من الظواهر اللغوية بتقديم مختلف الأنظمة التي تشتمل عليها كل من الظواهر الصوتية والظواهر الفونولوجية والظواهر الصرفية والظواهر النحوية والظواهر الدلالية .

٣ - **تقديم نظريات التراث اللغوي العربي** في ثلاثة أصناف من النظريات اللغوية وهي :

- **النظرية اللغوية العامة للتراث اللغوي كله .**
- **النظرية أو النظريات الأساسية لكل فرع** من فروع هذا الدرس اللغوي العربي من

أصوات إلى صرف إلى نحو .

- **النظريات غير الأساسية لكل فرع** من فروع هذا الدرس اللغوي .

وقد جاء مثل هذا التصور أكبر مما يمكن أن يستوعبه عمل واحد ومن أن يتم في فترة مفردة ، فكان لا بد من الاقتصار على العمل على صورته الراهنة وهي تتمثل في تقديم تصور عام ومبدئي كذلك للنظرية اللغوية العامة في تراثنا اللغوي ثم مجموعة من النظريات غير الأساسية التي ينطوي عليها بعض فروع الدرس اللغوي .

ويعني ذلك أنه قد تأخر بذلك عرض النظرية الأساسية لبعض فروع الدرس اللغوي واستيفاء النظريات غير الأساسية في كل فرع من هذه الفروع .

وقد جاء هذا العمل في خمسة فصول ترد على النحو التالي :

يعرض **الفصل الأول** وهو بعنوان **التنظير اللغوي : دراسات تنظيرية لغوية** لأربعة أمور تتكفل بها أربعة مباحث وهي :

١ - **المفاهيم العامة الأساسية للتنظير** ، وهي مفاهيم الحالة ، والظاهرة ، والنظام ، والنظرية ، والمنهج .

٢ - **المفاهيم الخاصة بالتنظير اللغوى** ، وهي المفاهيم التي تتصل بكل من شروط النظرية اللغوية وموضوعها ومجالها وإجراءاتها والبناء العام لهذه الإجراءات .

٣ - **واقع درسنا اللغوى** ، وهو يرصد واقعه بصفة عامة وموقفه من التنظير اللغوي للتراث العربي ، وقد جمع هذين الأمرين في معالجته للنظرية اللغوية العربية في لغويات القرن العشرين .

٤ - **واقع الدرس الصرفي العربي المعاصر** .

أما **الفصل الثاني** فيتكفل بمباحثه الثلاث ببيان التصور العام المبدئي للنظرية اللغوية العامة في تراثنا اللغوي من خلال تبيين طبيعة هذه النظرية وبنائها وتقويم هذا البناء .

أما **الفصل الثالث** فيقوم على بيان تصور النظرية الصرفية العربية للظاهرة الصرفية في اللغة العربية .

وهو يُبَيِّنُ أولًا موقف هذه النظرية من الظاهرة الصرفية الكلية من جانبين هما :

- **نطاق هذه الظاهرة** أي ما يندرج فيها وما يخرج منها ؛ إذ يبيِّن في ذلك ما ضمَّنَه اللغويون العرب في الدرس الصرفي للغة العربية وما أخرجوه منه .

- **نوعا الظاهرة الصرفية الكلية** اللذان يتمثلان في الأبنية وحالات الأبنية .

كما يُبَيِّنُ في مبحثه الثاني الظواهر الصرفية الجزئية وفق هذه النظرية فيقف من ذلك على كل من :

١ - **الوحدة الصرفية** في اللغة العربية ويناقش في ذلك سبب اختيارهم الكلمة وحدةً صرفيةً صُغْرَى بدلًا من المورفيم .

٢ - **التركيب الصرفي** ويكشف فيه عن ثلاثة مناهج للنظرية الصرفية العربية هي : الميزان والعلامات والجداول الصرفية الخاصة بالمبنيات .

ويُعيِّن وظائف كل واحد منها . كما يُبَيِّنُ كيف تَفِي هذه المناهج الثلاث بالاحتياجات الصرفية في اللغة العربية ، وكيف أنها مناهج متكاملة تقوم بأمر الوصف الصرفي للغة العربية .

ويقارن البحث بين هذه المناهج والمناهج التي استخدمتها النظرية الصرفية الحديثة التي تسمى بمناهج الوحدة - العملية (التغيير) Item- Process ويختصر بـ « IP » والوحدة - الترتيب Item- Arrangement ويختصر بـ « IA » والكلمة - التصريف « Word Paradigm » ويختصر بـ « WP » .

٣ - **العمليات الصرفية** .

أما **الفصل الرابع** فيقوم على بيان كل من الأنظمة الصرفية للعربية وتجليات النظريات الصرفية العربية المختلفة التي تصف مختلف هذه الأنظمة الصرفية في العربية وتُبَيِّنُها .

وهو في جملته يقدم مختلف نماذج هذه النظرية الصرفية من نظرية صرفية أساسية إلى نظريات صرفية مكملة إلى نظريات صرفية بديلة .

وهو يرى أن النظرية الصرفية الأساسية هي **نظرية التعدد** التي يعبر عنه الصرفيون بتعبير الأصالة الفرعية .

وقد سماها البحث **بنظرية التعدد** لكي يشمل مع نظرية الأصالة والفرعية بعض الفروض العلمية المتصلة بالأصالة والفرعية على نحو شديد .

ويرى أن الأصالة والفرعية تعالج الصورة الرئيسية من وجود صيغة أصلية وأخرى فرعية أما التعدد فيمكن أن يكون بين صيغ متقابلة وأخرى متشابهة وليس مجرد الصيغ التي ترتبط فيما بينها بكون بعضها أصولًا وبقيتها فروعًا .

وهو يُبَيِّنُ أولًا موقف هذه النظرية الصرفية العربية من ظاهرة التعدد بالحديث عن أمرين هما : إثبات ظاهرة الأصالة والفرعية ونفيها وبيان تحققات هذه الظاهرة في العربية .

ثم يتناول ثانيا أنظمة ظاهرة التعدد المختلفة التي تتمثل في أنظمة التفرع والتقابل والتشابه ويعالج تصنيف هذه الأنظمة .

ويتناول هذا الفصل في مبحثه الثالث أيضًا النظريات التي تعالج التعدد في العربية من خلال بيان النظرية الأساسية للصرف ثم النظريات المُكَمِّلَة لهذه النظرية الأساسية ، وأخيرًا النظريات البديلة عن النظرية الأساسية .

ويقف **الفصل الخامس** مع النظرية النحوية فيبين أولًا الظاهرة النحوية ووحدتها وتصنيف هذه الوحدة ثم الأنظمة النحوية للعربية ، ويقف مع تجليات النظرية النحوية الأساسية وغير الأساسية مكملة أو بديلة .

أما الفصل السادس فيقف على الجهات المختلفة للنظرية المعجمية في التراث العربي فيُبَيِّنُ نظريات الجمع والتصنيف المعجميِّيْن ونظريات التحليل الدلالي والبناء المعجمي العام .

وهو يُقَدِّمُ ذلك من خلال جملة مداخل تقف مع طبيعة المعجم ومشكلته والظاهرة المعجمية وصعوبات دراستها .

ويتناول المبحث الأول منه المفاهيم الأولية المتصلة بنطاق النظرية المعجمية ، ونواة النظرية التركيبية للمعجم والنظام ، وتركيب المعجم ، وبعض نماذج النظرية التصنيفية للمعجم .

كما يتناول في مبحثه الثاني نظريات الجمع والتصنيف المعجميِّيْن والتحليل الدلالي ، كما يقف مبحثه الثالث مع نظريات التركيب المعجمي في النظرية اللغوية الغربية .

أما مبحثه الرابع فيعرض لنظريات التركيب المعجمي العام في النظرية المعجمية العربية ، ومن ذلك **نظرية جذر الاشتقاق الصغير** الذي لا يأخذ بمبدأ التقليبات .

وتقدم **نظرية جذر الاشتقاق الصغير** نموذجين اثنين حيث يَتِمُّ تجميع مفردات اللغة تحت جذورها على نحوين يجمع أحدهما الجذور دون رَبْطٍ دلاليٍّ بينها على حين يحاول النموذج الآخر مَعَ جَمْعِهِ للجذور أن يُظْهِرَ البنية الدلالية لمفردات الجذر المفرد هذا ، أي أن المفردات تُجْمَعُ بسبب مجرد الاتفاق اللفظي في حروف الجذر والثاني يَرْبِطُ بين هذه المفردات دلاليًا ويرى أن الاتفاق في الجذر يعكس اتفاقًا في الدلالة .

ومن ذلك أيضًا **نظرية سلسلة الجذور** ويراد بها فكرة تقليبات الجذور التي تَتَجَمَّعُ بها الجذور في سلاسل .

وتَرِدُ هذه النظرية على نموذجين مشابهين لنموذجين نظرية **جذر الاشتقاق الصغير** ، إذ يفترض نموذج منهما أن بين مفردات السلسلة علاقة دلالية على حين يقتصر النموذج الثاني على جمع مفردات السلسلة على أساس الاتفاق اللفظي في الأصول دون الربط بينها دلاليًا .

أما **الفصل السابع** فيقف مع نظام الأبجدية في اللغة العربية ونظريتها التي استخدمها اللغويون العرب في وضع نظام أبجديٍّ للعربية .

وهو محاولة لإعادة صياغة ما لدينا من قواعد كتابة وَفْقَ الاصطلاح المتعارف عليه فيما يُسَمَّى علم الكتابة Graphology .

وهو في هذا الأمر أشبه بما تَمَّ من قبل لقواعد التجويد وأحكامه المختلفة التي أعاد روادنا اللغويون الأوائل صياغتها وفْقَ قواعد علم الأصوات بصورته الحديثة .

وهو يُحَلِّلُ نظام الأبجدية العربية وفق قواعد النظرية اللغوية المعاصرة لتحديد مختلف جوانبها وصياغتها وفق النظرية اللغوية المعاصرة من خلال مناقشته لعدد من الأمور تَنْتَظِمُهَا مباحثه المختلفة وهي على النحو التالي :

يقوم المبحث الأول ببيان نظام توليد الأبجدية العربية ويقوم في ذلك ببيان أمرين هما :

– **السمات الكتابية المميزة** Distinctive Graphitic features للكتابة العربية أو الرسوم وحالاتها أو أوضاعها وتغييراتها .

– **جرافيمات العربية** Graphemes of Arabic .

ويتم ذلك من خلال بيان نوعَيِ التغييرات الكتابية التي تُنْتِجُ مرة جرافيمات ، وتُنْتِجُ أخرى ألوجرافات وبيان معيار التفريق وأفراد الجرافيمات كذلك .

كما يعالج المبحث الثاني نظام تحقق الأبجدية العربية فيُبَيِّنُ ثلاثة أمور تتصل بذلك وهي :

– **الألوجرافات** Allographs ويُبَيِّنُ أسسها ومناهج معالجتها . فَيُنَاقِشُ في ذلك كلًّا من موقع الجرافات Graphs من الكلمة وموقع الجرافات بعضها من بعض .

ويَقِفُ المبحث كذلك مع تغييرات الألوجرافات وفَرْضَيِ الألوجرافات ومنهجَيْ معالجتها . كما يعرض المبحث لألوجرافات العربية .

أما المبحث الثالث وهو بعنوان **الأبجدية العربية بين نظامي التوليد والتحقق** فيناقش مسألة تداخل الألوجرافات في الجرافيمات عند عَدِّ جرافيمات العربية في أعمال بعض

اللغويين المعاصرين .

وهو يفيد أننا نحتاج في ضبطنا للأبجدية العربية أن نفرق بين جرافيماتها وألوجرافاتها ، أي أن نفرق بين الصور الأصلية أو الصور المجردة لها والصور الفرعية التي تتخذها مختلف هذه الجرافيمات أو الصور المجردة في تحققها .

ويرى أن هذا التفريق بين الجرافيمات والألوجرافات سيجعل الأبجدية العربية ثمانية وعشرين رمزًا فقط ، وأن ما سواها صور فرعية أو ألوجرافات لها .

ويقدم المبحث الرابع دارسة تحليلية لمشكلات الكتابة حيث يبدأ بالإشارة إلى ما تمتاز به الأبحدية العربية من غياب تعدد الرمز الكتابى الذي يكون في :

– الجرافات الثنائية **Digraphs** .

وهي تلك الحروف التي تأخذ رمزين كتابيَّيْنِ في إشارتها إلى موضوعها ، وذلك مثل رمزَيْ sh اللذين يستخدمان لرسم صوت إنجليزي واحد .

– الجرافات الثلاثية **Trigraphs** .

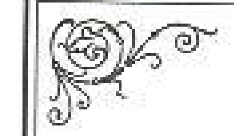
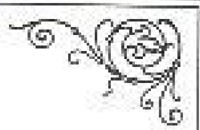
وهي تلك الحروف التي تأخذ ثلاثة رموز كتابية للإشارة إلى موضوعها نحو ch في مثل كلمة (watch) في الإنجليزية .

ويقف الفصل أيضا مع مشاكل عدة وهي : عدم تمايز رموز الأبجدية بعضها عن بعض بشكل تام (مشكلة النقط) والانفصال ، وعدم التزام الاتصال ، وتغير أشكال الحروف ، وغياب الحركات من داخل بنية الكلمة .

ثم يَخْتِمِ بمناقشة مدى كفاءة الكتابة العربية إذ يقف مع تصوير الأبجدية العربية للغة العربية المنطوقة .

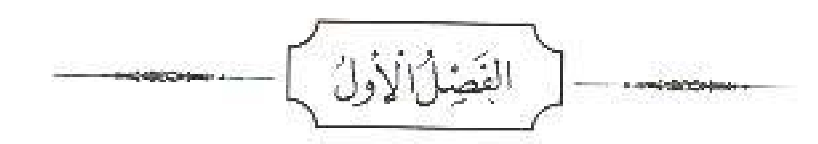
ولا يَسَعُنِي وأنا أُقَدِّمُ عملي هذا للقارئ العربي المَعْنِيِّ بقضايا الدرس اللغوي إلا أنْ أرجُوَ مخلصًا أن يكون العمل مفيدًا للحركة اللغوية العربية المعاصرة التي تواجه تحديًا جدُّ ثقيل فتعمل في ميدانَيْنِ واسعَيْنِ إذ تبحث طورًا بإلحاح شديد عن خصوصية يتميز بها تراثنا وتناسب عربيتنا في خصوصيتها الفريدة ، وتسعى طورًا آخر وراء ما يقدمه الدرس اللغوي المعاصر من قضايا ومفاهيم تمثل إضافة للدرس اللغوي تعكس مرحلته الحالية .

محمد عبد العزيز عبد الدايم

النظرية اللغوية

في التراث العربي



التنظير اللغوي : دراسات تنظيرية لغوية

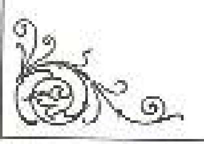
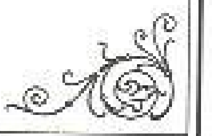
ويشتمل على أربعة مباحث :

المبحث الأول : المفاهيم العامة الأساسية للتنظير .

المبحث الثاني : المفاهيم الخاصة بالتنظير اللغوي .

المبحث الثالث : النظرية اللغوية العربية في لغويات القرن العشرين .

المبحث الرابع : واقع الدرس الصرفي العربي المعاصر .

دراسات تنظيرية لغوية

يتكفل العمل في هذا الفصل التمهيدي ببيان أربعة أمور تتكفل بها أربعة مباحث وهذه النقاط الأربع هي :

أولًا – المفاهيم العامة الأساسية للتنظير :

يعرض تحت هذا المحور أهم مفاهيم التنظير اللغوي من حالة وظاهرة ونظام ونظرية ومنهج .

ثانيًا – المفاهيم الخاصة بالتنظير اللغوي :

يعرض العمل لأبرزها وهي تتصل بخمسة جوانب وهي :

١ – **شروط النظرية اللغوية .**

٢ – **موضوعها .**

٣ – **مجالها .**

٤ – **إجراءاتها .**

٥ – **البناء العام للإجراءات .**

ثالثًا : النظرية اللغوية العربية في لغويات القرن العشرين :

يراد منها الوقوف معها على واقع درسنا اللغوي العربي وموقفه من التنظير اللغوي .

رابعًا – واقع الدرس الصرفي العربي المعاصر :

يعالج التنظير الصرفي في درسنا اللغوي العربي المعاصر .

وفيما يلي عرض لهذه الأمور الأربعة :

المبحث الأول : المفاهيم العامة الأساسية للتنظير

يتصل هذا العمل **بفكرة النظرية اللغوية** التي وردت في تراث اللغويين العرب سواء على مستواها الصوتي أو الصرفي أو النحوي ... إلخ . وهي ، من ثَمَّ ، بحاجة إلى بيان كل من المفاهيم الأساسية اللازمة لتحديد فكرة النظرية وتطبيقاتها في الدرس اللغوي .

وسيقوم العمل في هذا المبحث ببيان خمسة مفاهيم ، وهي : الحالة والظاهرة والنظام والنظرية والمنهج حتى يمكن تفصيل الحديث عن تطبيقات النظرية اللغوية في التراث العربي سواء أكانت نظرية لغوية عامة للتراث أم لفرع من فروعه أم كانت نظريات لغوية خاصة .

وتتردد في الحقيقة هذه المفاهيم في مختلف العلوم ، وتستلزم بيانها بشكل مبسط يخدم فكرة العمل في المقام الأول .

١ - الحالة الفردية :

يتردد كثيرًا في شتى العلوم مصطلح الحالات الفردية أو القليلة أو الاستثنائية . ويستخدم ذلك لما يرد حالة مُفْرَدَةً أو حتى حالات قليلة وبلا نظام حاكم لها ، أي يرد لما لا يخضع لقاعدةٍ وقف عليها العلماء ، بل يخرج عن كل ما قرَّرَهُ العلماء ، ومن ثَمَّ يقال لها كذلك الشواذ .

ويُمْكِنُ التمثيل للحالة الفردية في نحونا العربي بالاستثناءات التي توصف بالشواهد الشاذة لخروجها عن نظام يمكن أن يكون حاكمًا لها .

كما توصف بعض الشواهد النحوية بالندرة أو القلة لإفادة خروجها عن الكثرة التي تسلتزم البحث عن القاعدة الحاكمة التي وردت وراءها . ومن ذلك ، مثلًا ، حالات تصحيح الواو في مثل : استحوذ واستنوق مما ورد في العربية على جهة الاستثناء والشذوذ .

أي أن الحالة الفردية أو الاستثنائية أو الشاذة هي ما ورد قليلًا وبلا نظام .

ويريد العلماء بوصف حالةٍ ما بكونها استثنائية أو نادرة أو قليلة أو شاذة أن يُعْفُوا أنفسهم من استنباط نظامٍ لها ؛ إذ لا يُطَالَبُ العلماء في أي علم من العلوم إلا برصد الحالات المطردة ، أو على الأقل الكثيرة وتقديم أنظمتها أما ما يرد شاذًا أو قليلًا فلا نظام له حتى يطالب العلماء باستنباطه .

٢ - الظاهرة :

تفيد كتب الاصطلاح بشأن الظاهرة أنها :

(١) ما يمكن إدراكه أو الشعور به ، وما يعرف عن طريق الملاحظة والتجربة . والظواهر طبيعية ونفسية واجتماعية .

(٢) الظاهرة عند كانط موضوع التجربة الممكنة ، وتقابل النومين [١] أو الشيء في ذاته [٢] .

ويُمْكِنُ فهم الظاهرة بشكل أوضح من خلال علاقتها بالحالات الفردية ؛ إذ تُعَدُّ ، في الحقيقة ، مقابلًا للحالات الفردية أو الاستثنائية أو الشاذة ؛ فهي تتمثل في الحالات المطردة أو الشائعة أو الغالبة أو الكثيرة التي تحكمها قواعد معينة ؛ فلا تقتصر على مجرد حالة أو بعض حالات بلا قاعدة ، وإنما ترد على نحو مُطَّرِدٍ ، كما ترد وفق قاعدة ما . وهي ، في الحقيقة ، نقطة انطلاق العلماء ، فمتى كان ثمة ظاهرة لزم العلماء ضبط هذه الظاهرة وبيان قانونها العام .

ويمكن التمثيل للحالات المُطَّرِدَة التي تُمَثِّلُ ظواهر في العربية بحالات إعلال الواو في استقال واستقام وغير ذلك مما يطرد على قاعدة الإعلال في العربية ، وهي ، كما لا يخفى ، تقابل الحالات الفردية أو الاستثنائية التي يقال لها الشاذة التي تتمثل في حالات تصحيح الواو كاستحوذ واستنوق وغيرهما مما ورد في العربية استثناءً وشذوذًا .

ويلزم في الحقيقة التأكيد على أمرين هما :

أ - أن مجموع الحالات الفردية الاستثنائية أو الشاذة والحالات المطردة يمثل المادة اللغوية موضوع دراسة النظرية اللغوية ؛ ذلك أن « أحد الأجزاء المركزية في علم اللغة هو محاولة الإجابة عن سؤال : ما اللغة » [٣] مما يرد مطردًا أو غير مطرد .

ب - أن الفرق بين الحالات الفردية أو الاستثنائية التي يقال لها الحالات الشاذة وبين الحالات المطردة التي تُمَثِّلُ ظاهرة يتمثل في توفر أَمْرَيْنِ في الظاهرة دون الحالات الشاذة ، هما :

- **التكرار الكثير** الذي يُخْرِجُ هذه الحالات عن أن تكون مُجَرَّدَ حالاتٍ فردية .

---

(١) يراد بالنومين « عند كانط ما يجاوز نطاق التجربة والإدراك الحسي ؛ فهو حقيقة مجردة من مسلمات العقل العملي . ويقابل الظاهرة » مجمع اللغة العربية بالقاهرة (١٩٧٩م) ، المعجم الفلسفي ، القاهرة : الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية ، ص٢٠٦ .

(٢) السابق ، ص١١٤ .

(٣) Bach, Emmon (1974) Syntactic Theory, U.S.A: University Press of America, p. 5.

- خضوعها لنظام عام يحكمها .

٣ - النظام :

يُمثِّلُ النظام تلك القاعدة العامة التي تحكم الأفراد التي اطَّرَدَتْ وشَكَّلَتْ ظاهرة ما ؛ فالنظام هو ذلك القانون أو تلك القاعدة العامة التي تحكم أفراد الظاهرة .

وتظهر أهمية النظام بالنسبة للدراسة اللغوية من حقيقة أن اللغة ترد في عمومها نظامًا « من العلامات ، أي نماذج اصطلاحية تشير إلى شيء وراء نفسها مما يجعلها تعنى شيئًا » (١) ؛ فهي تشتمل على عدد غير قليل من الأنظمة الداخلية ، مثل قاعدة الإعلال التي تحكم بعض الألفاظ التي وردت بالإعلال في نحو : باع ، وصام ، وقاد ، وقال ... إلخ .

وإذا كانت الأنظمة اللغوية المختلفة ترد متعددة فقد نَصَّ لغويونا الأوائل على أن التَّعَدُّدَ لا يُمَثِّلُ تناقضًا بينها ، يقول الزجاجي عن الخروج عن نظام الإعراب بالحركات الذي يمثل النظام الأصلي للإعراب إلى نظام الإعراب بالحروف ، وهو نظام فرعي : « الشيء يكون له أصل يلزمه ونحو يطرد فيه ، ثم يعرض لبعضه علة تخرجه عن جمهور بابه ، فلا يكون ذلك ناقضًا للباب » (٢) .

ومن اهتمام اللغويين بالأنظمة قيام نظريات لغوية تدرس اللغة من خلال رصد الأنظمة اللغوية المختلفة وتسجيلها (٣) ، ومن ذلك ما نراه عند فيرث Firth(٤) الذي انبنى تصوره للغة على مفهوم النظام الذي استمدَّهُ من العلاقات الرأسية (٥) والأفقية التي استنبطها سوسير Saussure ، وأصبحت « السمة المميزة للغويات القرن العشرين » (٦) .

---

(١) Allerton, D.J. (1984) "Language as form and pattern: grammar and its categories" in Encyclopedia of Language edited by N.E.Collinge, London and New York: Routledge, p.68.

(٢) الزجاجي ، الإيضاح في علل النحو، تحقيق مازن المبارك ، بيروت : دار النفائس ، ط ١: ١٩٧٤م ، ص٧٢ .

(٣) Halliday, M.A. (1985-[1994]) An Introduction to Functional Grammar, GB: Edward Arnold & Halliday, M.A. (1995) Systemic theory, in History of the Language Sciences from the Sumerians to the Cognitivists, edited by E.F.K.Koerner & R.E.Asher, Cambridge: Cambridge University Press, pp. 272 - 6.

(٤) راجع بعض اللغويين تصور فيرث للنظام مثل :
Palmer, F. R. (1996) Firth and the London School, in Concise Encyclopedia of Syntactic Theories, edited by Keith Brown and Jim Miller, Oxford: Pergamon, p. 83.

(٥) وتسميته الأصلية للعلاقات الرأسية هي العلاقات الاقترانية Associative انظر :
Saussure, Ferdinand de (1959) Course in General Linguistics, translated with Introduction and notes by Wade Baskin, New York: McGraw-Hill Book Company, pp. 122f.

(٦) Joseph, John E. (1995) "Saussurean Tradition in Linguistics," in Concise History of the =

ومنه ، أيضًا ، ما نراه عند هاليداي Halliday الذي يشير بخصوص نظريته إلى أن أصلها يرتد إلى التراث الوظيفي الأوروبي ، يقول : « تنشأ النظرية التي ينبني عليها هذا الوصف ، وهي النظرية النظامية ، من التراث الوظيفي الأوروبي » [(١)] .

٤ - النظرية :

تُوصَفُ في حقيقة الأمر الفروض التي تُقَدَّمُ لبيان النظام الموجود في ظاهرة ما ، أو لوصفه أو تفسيره بالنظرية ؛ فالنظرية إذن ، هي تلك الفروض الذهنية أو العقلية التي يقدمها العلماء في استنباطهم للأنظمة التي يدرسونها . يقول بعض اللغويين في تعريف النظرية العلمية : إنها « مجموعة من الفروض متماسكة بشكل كبير أو قليل يراد به شرح مدى الظواهر » [(٢)] .

وإذا راجعنا اللفظ معجميًا واصطلاحيًا وجدناه يرد معجميًا كما يلي : « وإذا قلت نظرت في الأمر احتمل أن يكون تفكرًا فيه وتدبرًا بالقلب ... والنظر يقع على الأجسام والمعاني ، فما كان بالأبصار فهو للأجسام ، وما كان بالبصائر كان للمعاني » [(٣)] . ومن هنا كان النظري عند الجرجاني « هو الذي يتوقف حصوله على نظر وكسب كتصور النفس والعقل والتصديق بأن العالم حادث » [(٤)] . كما أثبت المجمع في معجمه عن النظرية أنها « طائفة من الآراء تفسر بها بعض الوقائع العلمية أو الفنية » [(٥)] .

كما يصطلح على أن النظرية هي :

(١) بوجه عام ، ما يُوَضِّح الأشياءَ والظواهرَ توضيحًا لا يُعَوِّل على الواقع .

(٢) فَرَضٌ عِلْمِيٌّ يَرْبطُ عِدَّةَ قوانين بَعْضَها بِبَعْضٍ ويَرُدُّها إلى مبدأ واحد يمكن أن نستنبط منه حتمًا أحكامًا وقواعد » [(٦)] ، وأنها :

= Language Sciences from the Sumerians to the Cognitivists, edited by E.F.K.Koerner & R.E.Asher, Cambridge: Cambridge University Press, p. 238.

(١) Halliday, (1985-[1994]) An Introduction to Functional Grammar, p. xxvi.

(٢) Bach (1974) Syntactic Theory, P. 15.

(٣) ابن منظور ، لسان العرب ، مج ٥ ، بيروت : دار صادر ودار بيروت ، ١٩٦٨م ، مادة نظر ، ص ٢١٧ ، ٢١٨ .

(٤) الجرجاني ، محمد بن علي ، التعريفات ، ضبطه وفهرسه محمد بن عبد الحكيم القاضي ، القاهرة : دار الكتاب المصري ، بيروت : دار الكتاب اللبناني ، ص ٢٥١ .

(٥) مجمع اللغة العربية بالقاهرة (١٩٧٢) المعجم الوسيط ، جـ ٢ ، القاهرة : الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية ، ط ٢ ، ص ٩٧٠ .

(٦) مجمع اللغة العربية بالقاهرة (١٩٧٩م) المعجم الفلسفي ، ص ٢٠٢ .

« (١) جُمْلَةُ تصورات مُؤَلَّفَةٌ تأليفًا عقليًا تهدف إلى ربط النتائج بالمقدمات .

(٢) فَرضٌ عِلْمِيٌ يُمَثِّلُ الحالة الراهنة للعلم ، ويشير إلى النتيجة التي تنتهي إليها جهود العلماء جميعًا في حقبة زمنية معينة » [١] .

وقد بَيَّنَ آخرُ النظرية بقوله : « النظريات مجموعة من الأحكام أو التقريرات تُعَرَّفُ في إطار كل من الشكل والمحتوى ... مجموعة من الأخبار النظرية التي يمكن أن نستنتج منها البيانات النظرية » [٢] .

على أن النظرية تبدأ من الفرض ، وتنتهي بالقانون إذا ما ثبت على جهة اليقين صحتها بما لا يدع أي مجال للشك . يربط بعضهم بين النظرية والفرض والقانون ، يقول عنها : « النظرية مجموعة من الافتراضات والمبادئ المقبولة علميًا توضع لتحليل بعض الظواهر phenomena ، أو تفسير طبيعتها أو سلوكها ... وإنما تطرح النظرية أول ما تطرح على صورة فرضية أو ظنية hypothesis ، فإن أيدتها الوقائع والتجارب على نحو خال من الثغرات الهامة ارتقت إلى مرتبة النظريات .

أما إذا قام الدليل القطعي على صحتها ، وتعذر تعليل نفس تلك الظواهر بأية نظرية أخرى ، فعندئذ تصبح قانونا law » [٣] .

وتفيد مراجعة المقابل الغربي للفظ النظرية ، وهو لفظ theory ، في المصادر الغربية أن أصول اللفظ ودلالاته تتمثل في أنه : « لاتيني متأخر theoria ، ثم يوناني وفرنسي theoria ثم فرنسي theorein [١٥٩٢] .

١ - تحليل مجموعة حقائق من خلال علاقتها بعضها ببعض .

٢ - فكرة مجرَّدَة : تأمُّل .

٣ - المبادئ العامة أو المجردة لمادة حقيقية أو علم أو فن < **نظرية الموسيقى** music theory < .

٤ - أ. عقيدة أو تعليمات أو إجراء يُقْتَرَحُ أو يُتَّبَعُ بوصفه أساسًا لفعل < يبنى

---

(١) وهبة مراد وزميلاه (١٩٣٥ [١٩٧١م]) المعجم الفلسفي ، القاهرة : دار الثقافة ، ط٢ مزيدة ومنقحة ، ص ٢٣٩ ووهبة ، مجدي (٣٣١٩٧٤م) معجم مصطلحات الأدب : إنكليزي - فرنسي - عربي بيروت : مكتبة لبنان ، ص ٥٦٩ .

(٢) Wunderlich, Dieter (1974 [1979]) Foundations of Linguistics, translated from German: Grundlagen der Linguistik by Roger Lass, Cambridge: Cambridge University Press, pp. 18-9.

(٣) البعلبكي ، منير (١٩٨٣م) موسوعة المورد : دائرة معارف انكليزية عربية مصورة ، المجلد التاسع ، بيروت : دار العلم للملايين ، ط ١ ، ص ٢٠١ .

منهجها على نظرية أن كل الأطفال يرغبون في التعلم > . ب. مجموعة مثالية أو افتراضية من الافتراضات أو المبادئ أو الظروف التي تستخدم عادة في التعبير « نظريًا - على المستوى النظرى in theory » < نظريًا / على المستوى النظرى تَبَنَّيْنَا دائما الحرية للجميع > .

٥ - مبدأ أو مجموعة من المبادئ معقولة أو مقبولة علميًا تقدم لشرح الظواهر < نظرية الموجة للضوء theory > .

٦ - أ. فرض يُقْتَرَح من أجل برهان أو بحث . ب. فرض غير مُبَرْهَنٍ عليه : حدس : جـ. مجموعة من القضايا تُقَدِّم نظرة منظمة موجزة لموضوع ما < نظرية التعادلات theory of equation > »[١] .

والحقيقة أن النظرية هي الوجه المقابل للنظام ؛ ذلك أن العلماء يستنتجون الأنظمة التي تشتمل عليها الظواهر ، فيقدمون مجموعة من الفروض التي تصف هذه الأنظمة . وقد نَصَّ اللغويون المعاصرون على علاقة النظرية بالنظام وكونها جهدًا ذهنيًا وفكريًا للغويين أنفسهم « يؤكد هيلمسلف Hjelmslev[٢] على أن النظرية اللغوية بالضرورة استنتاجية . إنها نظام استنتاجي يستخدم فقط لتقدير الاحتمالات التي تنتج من مقدماتها »[٣] .

ولذا يلزم العلماء أن يفترضوا بقدر ما تملك الظاهرة من أنظمةٍ تحكم أفرادها تصوراتٍ تقابل هذه الأنظمة . وهم ، كذلك ، مطالبون في ذلك بأن يطابق فرضُهم النظامَ ما أمكن ، بل لا يكون فرضهم صحيحًا حتى يطابق النظام الذي يقوم في الظاهرة .

ويعني ذلك أيضًا أنه يجب أن تشتمل مختلف العلوم على نظريات بقدر ما تملك ظواهرها من أنظمة .

وقد وقف تراثنا العربي على مختلف الأنظمة التي تقوم في الظاهرة المدروسة نفسها عن النظرية التي تقوم في أذهان العلماء حيث تَتَمَثَّلُ في تصورات العلماء عن هذه الأنظمة ، يقول بعضهم عن الأصول أو الأنظمة أو القواعد الكلية في الصرف التي تحكم أفراد الظاهرة الصرفية : « يعني بها القوانين الكلية المنطبقة على الجزئيات ،

---

(١) Merriam Webster database Staff, Merriam Webster database, Copyright © 1994 Merriam Webster, Inc.

(٢) Hjelmslev, Louis (1961) Prolegomena to a Theory of Language, translated by Whitfield, Madison, Wisconsin: the University of Wisconsin Press, pp 11f, 13f.

(٣) Beaugrande, Robert de (1991) Linguistic Theory: The Discourse of Fundamental Works, London: Longman, p. 127.

كقولهم ، مثلًا : « كل واو أو ياء إذا تحركت وانفتح ما قبلها قلبت ألفًا » ، والحق أن هذه الأصول هي التصريف لا العلم بها » [١] . وهو ، في الحقيقة ، ينص على أن الأصول شيء يوجد في الظاهرة المدروسة كالصرف ، مثلًا ، وأن تصوُّر هذه الأصول يقوم في أذهان الدارسين ، وهو شيء آخر ، وهو ، بتعبير البحث الحالي النظريات التي تقوم في الأذهان والتي تقدم في مقابلة الأنظمة التي توجد في الظواهر نفسها .

٥ - المنهج :

يعني المنهجُ الطريقةَ أو مجموعة الإجراءات التي تُتَّخَذُ للوصول إلى شيء مُحَدَّدٍ ، كأن نَتَّخِذَ خطواتٍ نُحَلِّلُ بها الكلمة صرفيًّا ، وذلك أن المنهج والمنهاج يرد في العربية على معنى « الطريق الواضح ... والمنهاج الخطة المرسومة (محدثة) . ومنه منهاج الدراسة ومنهاج التعليم ونحوهما ... المَنهج المنهاج . الجمع مناهج » [٢] . ويرد « في الاستعمال : الوجه الواضح الذي جرى عليه الاستعمال » [٣] . ويسمى الطريق بالمنهج لانتقال اللفظ من استخدامه صفة إلى استخدامه للموصوف الذي كان يرد له صفة ؛ فاللفظ مشتق من نهج التي تفيد الوضوح والاستبانة ، يقول اللسان : « طريق نَهْجٌ : بَيّنٌ واضح وهو النَّهْجُ ... ومَنْهَجُ الطريق وَضَحُه ... وأَنْهَجَ الطريقُ وَضُحَ واستبان وصار نَهْجًا واضحًا بَيّنا » [٤] .

أما اصطلاحًا فهو :

(أ) بوجه عام ، وسيلة محددة تُوَصِّلُ إلى غاية معينة .

(ب) المنهج العلمي خطة منظمة لعدة عمليات ذهنية أو حسية بغية الوصول إلى كشف حقيقة أو البرهنة عليها » [٥] .

ويعني المنهج method ، كذلك طريقة الفحص أو البحث عن المعرفة » [٦] .

---

(١) الرضي ، محمد بن الحسن شرح شافية ابن الحاجب ، مع شرح شواهده ، القسم الأول ، جـ ١ ، تحقيق محمد نور الحسن وزميليه ، بيروت : دار الكتب العلمية ، ط ١٩٧٥م ، ص ص ١ - ٢ .

(٢) مجمع اللغة العربية (١٩٦١م) المعجم الوسيط ، جـ ٢ ، مادة نهج ، ص ٩٥٧ .

(٣) الكفوي ، الكليات : معجم في المصطلحات والفروق اللغوية ، تحقيق د. عدنان درويش ومحمد المصري ، بيروت : مؤسسة الرسالة ، ط١ ١٩٩٢م ، ص ٩١٣ .

(٤) ابن منظور لسان العرب ، مج ٢ ، مادة نهج ، ص ٣٨٣ .

(٥) مجمع اللغة العربية (١٩٧٩م) المعجم الفلسفي ، ص ١٩٥ ، ووهبة ، مجدي (١٩٧٤م) معجم المصطلحات الأدبية : إنجليزي - فرنسي - عربي ، بيروت : مكتبة لبنان ، ص ٣١٨ ، ووهبة ، مجدي ، والمهندس ، كامل (١٩٨٤) معجم المصطلحات العربية في اللغة والأدب ، بيروت : مكتبة لبنان ، ص ٣٩٣ .

(٦) وهبة (١٩٧٤م) معجم المصطلحات الأدبية ، ص ٣١٨ .

ويراد « بمناهج البحث الطرق التي يسير عليها العلماء في علاج المسائل ، والتي يصلون بفضلها إلى ما يرمون إليه من أغراض » [١] .

كما قد يُشَارُ اصطلاحيًا بالمناهج إلى « الأصول التي تتبع لدراسة أي جهاز من الأجهزة اللغوية » [٢] .

وتؤكد مراجعة لفظ المنهج في التراث الغربي ما يثبت له في العربية يُبَيِّنُ المعجم الإنجليزي في مقابل لفظ المنهج « method » تاريخ اللفظ ، فَيَنُصُّ على أن اللفظ الإنجليزي يعود إلى اسم « في الفرنسية الوسيطة MF يرجع إلى اللفظ اللاتيني methodus المأخوذ من اللفظ اليوناني methodos المركب من [طريق meta- + hodos] ١٥٤١ » [٣] .

أما دلالته فمما تتمثل فيه :

« ١ - أ. إجراء أو عملية لإحراز موضوع ...

ب - إجراء منظم أو فنية أو حالة يطبقه نظام أو فن خاص أو يناسبهما .

جـ - خطة تتبع في تقديم مادة للتعليم ...

٢ - نظام يعالج مبادئ البحث العلمي وفنياته » [٤] .

وقد قال بعضهم يُبَيِّنُ الدلالة الاصطلاحية له « مصطلح المنهج ، وهو وَفْقًا لكوهين M. R. Cohen ، المتأخر [٥] يشير إلى أي إجراء يطبق نظامًا عقليًا ما أو نموذجًا تنظيميًا على موضوعات متنوعة » [٦] .

ويرى اللغويون أن « المناهج المستخدمة في العلوم يجب أن تُقَيَّمَ من خلال ما إذا كانت تؤدي إلى نتائج تتوافق مع اختبار مدى شرح النظرية التي تستخدم هذه المناهج للحقائق التي تدرسها ، واختبار مدى مناسبة هذه النظرية للنظريات التي تتعامل مع الحقائق الأخرى المتصلة بالحقائق المدروسة » [٧] .

---

(١) وافي ، د. علي عبد الواحد (١٩٧٢م) علم اللغة ، القاهرة : دار نهضة مصر ، ط ٧ ، ص ٣٣ .

(٢) حسان ، د. تمام (١٩٥٨م) اللغة بين المعيارية والوصفية ، القاهرة : الأنجلو المصرية ، ص١٩١ .

(٣) Webster Editorial Staff, (1960) "method" in Webster's Dictionary, pp. 1422-1423.

(٤) Ibid., pp. 1422-1423.

(٥) Cohen, M. R. (1933) "Method Scientific" in Encyclopedia of Social Sciences, New York.

(٦) Buchler, Justus (1961) the Concept of Method, New York and London: Columbia University Press, P. 1.

(٧) Bach (1974) Syntactic Theory, P. 15.

المبحث الثاني : المفاهيم الخاصة بالتنظير اللغوي

يعالج هذا المبحث المفاهيم التي تتصل بخمسة جوانب من جوانب التنظير اللغوي ، وهي كما يلي :

أولا - شروط النظرية اللغوية :

(العموم والتجريد والاكتمال والبساطة والاقتصاد والاتساق العام والكفاية في وصف اللغات وصلاحيتها للتطبيق على أكبر قطاع من اللغات) .

يشير بعض اللغويين إلى بعض شروط النظرية اللغوية المُثْلَى في مقابلته بين النظرية والمعرفة ، فيُبَيِّنُ أن « **النظريات عامة ومجردة** ، وأنها تتجاوز الخبرات الفردية لتغطي الخبرات التي يمكن أن تكون عامة في حقل ما . على حين تشتمل المعرفة على خبرات مفردة (حقائق مفردة) . والغرض الرئيسي للنظريات هو تقليل هذه الخبرات إلى تعميمات »[١] .

يضع اللغويون الشروط التي يرون لزوم توافرها في النظرية اللغوية ، ويُقَوِّمُون النظريات اللغوية المختلفة في ضوئها ، وهي خصائص البساطة والكفاية في وصف اللغة والعموم .

يحرص اللغويون على أن تكون النظرية اللغوية المفترضة أبسط النظريات وأكفأها في وصف اللغة التي تقوم عليها ، وأن تكون ، كذلك ، صالحة للتطبيق على أكبر قطاع من اللغات . من هنا يقرر علم اللغة أنه إذا كان هناك أكثر من نظام نحوي يقوم بوصف اللغة فإن أبسط هذين النظامين هو الصحيح »[٢] . كما يمكن أن يقوم التفاوت بين النظريات على أن أصحها هي الأقدر على تقديم أفكار جيدة بشكل أكبر عن تركيب اللغة المدروسة إذا لم تتكفل واحدة وحدها بعبء تمثيل التركيب اللغوي . وكذلك يقوم هذا التفاوت على الصلاحية بشكل واسع لتحليل لغات ذات أنماط مختلفة[٣] . ومن هذا المنطلق حاول « تشومسكي Chomsky أن يقدم نموذجا للنظرية يصف كل اللغات »[٤] .

ويقرر لغوي آخر أن شروط النظرية اللغوية تتمثل في أنها « **تجمع الحد الأقصى من**

---

(١) Wunderlich (1974 [1979]) Foundations of Linguistics, p. 19.

(٢) Jacobson, P. (1994) "Constituent structure", in The Encyclopedia of Language and Linguistics, edited by R.E.Asher, Oxford: Oxford University Press, Vol. 2, p. 715.

(٣) Atkinson, Martin [et. al.] (1982) Foundations of General Linguistics, London: George & Unwin, p. 163.

(٤) Richards, Jack [et. al.] (1985) Longman Dictionary of Applied Linguistics, England: Longman Group Ltd., p. 119.

الاتساق العام والاقتصاد والاكتمال » [١] .

وإذا أردنا مراجعة الشروط التي تتحقق في النظرية اللغوية العربية احتجنا إلى الوقوف على المبادئ العامة التي وضعتها ، والتي تتمثل فيما اصطلح عليه بقواعد التوجيه وإلى غير قليل من العلل النحوية التي تَنُصُّ عليها هذه النظرية اللغوية العربية .

وتفيد مراجعة هذه المبادئ أن اللغويين العرب قد حققوا لنظريتهم اللغوية الشروط العامة اللازمة للنظرية العلمية الصحيحة [٢] . ومن ذلك ، مثلا ما يلي :

١ - ٢ - التجريد والعموم ، وهما خصيصتان لازمتان في النحو العربي يحققهما :

- **حرصهم على القياس** الذي يتخذه اللغويون العرب وسيلة يَخْرُجُونَ بِهَا مِنْ آحاد الشواهد إلى القواعد العامة التي تخضع لها هذه الشواهد . لقد قدموا أقيسة جرّدوها من الشواهد التي ثبتت في اللغة ، وأنتجت لهم قواعد عامة . يقول اللغويون العرب عن القياس الذي هو تجريد للمادة المسموعة واستنباط قواعدها ، يحكي ابن جني عن أبي عثمان المازني يقول : « ما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب ، ألا ترى أنك لم تسمع أنت ولا غيرك اسم كل فاعل ولا مفعول ، وإنما سمعت البعض فَقِسْتَ عليه غيره ، فإذا سمعْتَ قامَ زَيْدٌ أَجَزْتَ ظَرُفَ بِشْرٌ ، وكَرُمَ خالد » [٣] .

- **محاولتهم تقليل الشواهد غير القياسية** والتي لا يتم تجريدها في قاعدة عامة ، إذ تبقى صحيحة في نفسها لا تنتهي بقاعدة عامة هي غاية التقعيد ، يقول ابن السراج في غير المقيس : « كل ما شَذَّ عن بابه فليس لنا أن نتصرف فيه ، ولا نتجاوز ما تكلموا به » [٤] ويضيف أيضًا : « الشاذ محكي ، ويخبر بما قصد فيه ، ولا يقاس عليه » [٥] .

٣ - **الاكتمال** الذي يعني أن تشمل النظرية مفردات الظاهرة اللغوية كلها ، أي أن

---

(١) Trager, G. L. (1949) "The Field of Linguistics" in Studies in Linguistics (Occasional Papers 1), Okla.: Norman, p. 4. & Hamp, Eric P. (1966) A Glossary of American Technical Linguistic Usage 1925-1950, USA: Spectrum Publishers, p. 26.

(٢) جمعت بعض الأعمال قواعد التوجيه وصَنَّفَتْهَا وَفْقَ طبيعة دراستها ، فأتاحت قواعد التوجيه مجموعةً على نحو ميسر . الخولي د. عبد الله (١٩٩٧م) قواعد التوجيه في النحو العربي ، القاهرة : جامعة القاهرة ، رسالة دكتوراه بكلية دار العلوم .

(٣) ابن جني ، الخصائص ، جـ١ ، تحقيق محمد علي النجار ، بيروت : دار الكتب المصرية ، ١٩٥٢م - ١٩٥٥م ، ص ٣٥٧ .

(٤) ابن السراج ، الأصول في النحو ، جـ ٢ ، تحقيق د. عبد الحسين الفتلي ، بيروت : مؤسسة الرسالة ، ط٣ ١٩٨٨م ، ص ٢٩٨ .

(٥) السابق ، جـ ٢ ، ص ٣٥١ .

يكون ثمة موضع في النظرية لكل مفردات الظاهرة . ويظهر اكتمال النظرية اللغوية العربية وتمامها من أمور ، نحو :

- **تقعيدهم لما خرج عن قاعدة العامل** مثلما قعدوا لما جاء وفقها ، ومن ذلك ، مثلا ، تقعيدهم لورود الحركات وفقًا للمناسبة أو للإتباع أو التخفيف وغير ذلك مما لا يرد وفق نظريتهم الأساسية التي اتخذوا لها مصطلح العامل .

- **إخضاعهم شواذ القراءات للقواعد التي تقدمها النظرية اللغوية العربية** ، كما في كتاب المحتسب الذي جُعِلَ لبيان الأوجه والأنظمة التي يرد عليها كثير من هذه القراءات الشاذة .

٤ - **البساطة** ، وهي تظهر من خلال :

- **حرصهم على تجنب التعقيد** في قواعدهم ، ومن ذلك نَصُّهم على أنه « كلما كان الإضمار أقل كان أولى » [(١)] ، وأنَّ « حذف شيء واحد أحسن من حذف شيئين بلا شبهة » [(٢)] ، بل على أن « ما لا يفتقر إلى تقدير أولى مما يفتقر إلى تقدير » [(٣)] . وقد صرح الفارسي بالعلاقة بين كثرة التقدير وسهولة القواعد أو بساطتها ، يقول : « كلما كثر الإضمار كان أضعف ومن السهولة أبعد » [(٤)] .

٥ - **تحقيقهم الاتساق** بين القواعد التي تنتجها نظريتهم من خلال أمور من أبرزها :

- **نصهم على ورود الاتساق في اللغة** كقاعدة « طرد الباب على نسق واحد » التي يُعَبِّرُ عنها ابن جني بالمماثلة والتجانس ، يقول : « ثم قالوا : نُكْرِمُ وتُكْرِمُ ويُكْرِمُ ، فحذفوا الهمزة ، وإن كانوا لو جاءوا بها لما اجتمع همزتان ، ولكنهم **أرادوا المماثلة** وكرهوا أن يختلف المضارع فيكون مرة بهمزة وأخرى بغير همزة **محافظة على التجنيس** في كلامهم . وإذا كانوا قد حذفوا الهمزة الأصلية المفردة في نحو : « خُذْ وكُلْ » فهم

---

(١) ابن الأنباري ، البيان في غريب إعراب القرآن ، جـ ١ ، تحقيق د. طه عبد الحميد طه ومراجعة مصطفى السقا ، مصر : الهيئة العامة المصرية للكتاب ، ١٩٦٩ - ١٩٧٠م ، ص ٣١٥ .

(٢) الجرجاني ، المقتصد في شرح الإيضاح ، جـ ١ ، تحقيق د. كاظم بحر المرجان ، بغداد : دار الرشيد للنشر ، ١٩٨٢م ، ص ٦٥١ .

(٣) ابن الأنباري الإنصاف في مسائل الخلاف ، جـ ١ ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ، القاهرة : المكتبة التجارية الكبرى ، ط٤ ١٩٦١م ، ص ٢٤٨ .

(٤) الفارسي ، المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات ، تحقيق صلاح الدين عبد الله السنكاوي ، بغداد : مطبعة العاني ، ص ٤٥٢ .

بأن يحذفوا الزائدة إذا كانت معها أخرى زائدة أجدر » [١] .

– **رفضهم التناقض** ، ومن ذلك نَصُّهُمْ على أن « الفعل إذا لم يرفع ظاهرين نحو : « قام عمرو وخالد » كان أن لا يرفع مضمرين أولى » [٢] ، ونصهم على أن « (إلا) إذا أبطلت عمل (ما) وهو الأصل فلأن تبطل عمل ما كان مشبهاً كان ذلك أولى » [٣] كما أن منه التفسير الأخير الذي ذكره البحث في النقطة السابقة مباشرة في معالجتهم حذف همزة أفعل في المضارع ، فقد قال ابن جني : « وإذا كانوا قد حذفوا الهمزة الأصلية المفردة في نحو : « خُذْ وكُلْ » فهم بأن يحذفوا الزائدة إذا كانت معها أخرى زائدة أجدر » [٤] .

– **نصهم على اعتماد اللغة المشابهة والتشاكل والتجانس بين القواعد** ، يقولون : « الأفعال المضارعة إنما أعربت ، ولم تكن مستحقة للإعراب ، فإذا جاز لهم حمل الأفعال المضارعة على الأسماء في الإعراب كان حملها على الأفعال الماضية في تسكين أواخرها عند لحاق النون بها أولى وأوجب ؛ لأن مشاكلة الفعل المضارع للماضي أكثر من مشاكلة الاسم » [٥] . ويقول ابن جني : « واعلم أن العرب تؤثر من التجانس والتشابه وحمل الفرع على الأصل ما إذا تأملته عرفت منه قوة عنايتها بهذا الشأن ، وأنه منها على أقوى بال ، ألا ترى أنهم لما أعربوا بالحروف في التثنية والجمع الذي على حَدِّهِ ، فأعطوا الرفع في التثنية الألف ، والرفع في الجمع الواو ، والجر فيهما الياء ، وبقي النصب لا حرف له ، فَيُمازُ به جذبوه إلى الجر ، فحملوه عليه دون الرفع لتلك الأسباب المعروفة هناك ؛ فلا حاجة بنا هنا إلى الإطالة بذكرها ، ففعلوا ذلك ضرورة ، ثم لما صاروا إلى جمع التأنيث حملوا النصب أيضا على الجر ، فقالوا : ضربت الهندات كما قالوا : مررت بالهندات ، ولا ضرورة هنا لأنهم قد كانوا قادرين على أن يفتحوا التاء ، فيقولوا : رأيت الهندات ، فلم يفعلوا ذلك مع إمكانه وزوال الضرورة التي عارضت في المذكر عنه ، فدل دخولهم تحت هذا ، مع أن الحال لا تضطر إليه ، على إيثارهم

---

(١) ابن جني ، المنصف شرح كتاب التصريف ، جـ ١ ، تحقيق إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين ، القاهرة : مصطفى البابي الحلبي ، ط١ ١٩٥٤م ، ص ١٩٢ .

(٢) الجرجاني ، المقتصد في شرح الإيضاح ، جـ ١ ، ص ٢٨٠ .

(٣) ابن الأنباري ، البيان في غريب إعراب القرآن ، جـ ٢ ، ص ٦٧ .

(٤) ابن جني ، المنصف شرح كتاب التصريف ، جـ ١ ، ص ١٩٢ .

(٥) السيرافي شرح كتاب سيبويه ، جـ ٢ ، تحقيق د. رمضان عبد التواب ، مصر : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٩٠م ، ص ٢٦ .

واستحبابهم حمل الفرع على الأصل وإن عري من ضرورة الأصل ، وهذا جلي كما ترى . ومن ذلك حملهم حروف المضارعة بعضها على حكم بعض في نحو حذفهم الهمزة في نُكْرِمُ وتُكْرِمُ ويُكْرِمُ لحذفهم إياها في أُكْرِمُ لما كان يكون هناك من الاستثقال لاجتماع الهمزتين في نحو أؤكرم وإن عريت بقية حروف المضارعة لو لم تحذف من اجتماع همزتين ، وحذفهم أيضًا الفاء من نحو وعد وورد في يعد ويرد لما كان يلزم لو لم تحذف من وقوع الواو بين ياء وكسرة » [١] . كما قال ابن الأنباري : « إنما حملوا الماضي على المضارع مراعاة لما بنوا عليه كلامهم من اعتبار حكم المشاكلة والمحافظة على أن تجري الأبواب على سنن واحد ، ألا ترى أنهم حملوا المضارع على الماضي إذا اتصل به ضمير جماعة النسوة ، نحو : تضربن وحذفوا الهمزة من أخوات أكرم ، نحو : نُكْرِمُ وتُكْرِمُ ويُكْرِمُ ، والأصل فيه نُؤَكْرِمُ وتُؤَكْرِمُ ويُؤَكْرِمُ ، كما قال : فإنه أهل لأن يؤكرما » [٢] .

- **فرارهم مما يقلل التجانس بين قواعدهم وعدم ترجيحهم له** ، وهو ما لا نظير له ، ومن ذلك نصهم على أن « المصير إلى ما لا نظير له في كلامهم مردود » [٣] .

٦ - **مراعاة الاقتصاد** ، وتعكسه أمور هي :

- **تقليلهم للأوجه قدر استطاعتهم** ، ومن ذلك قاعدة « المصير إلى ما له نظير أولى من المصير إلى ما ليس له نظير » [٤] .

- **مراعاتهم للظاهر ما كان لذلك سبيل** ، ومن ذلك نصهم على أنه « لا معنى لترك الظاهر إذا لم يمنع منه شيء ، ولم يقم دليل على خلافه » [٥] . ويقول الصيمري : « لا يعدل عن ظاهر الكلام إلى تقدير آخر إلا بدليل » [٦] .

- **تجنبهم التأويل قَدْرَ الاستطاعة** ، فهم لا يسلمون بالتأويل إلا إذا اضطروا إلى ذلك ، كنَصِّهم على أنه « إذا وجد السبيل إلى ترك الكلام على وجهه ونظمه كان أولى من تأويل غير ذلك معه » [٧] .

---

(١) ابن جني ، الخصائص ، جـ ١ ، ص ١١١ .

(٢) ابن الأنباري ، الإنصاف في مسائل الخلاف ، جـ ١ ، ص ١١ .

(٣) السابق ، جـ ٢ ، ص ٦٤٧ . (٤) السابق ، جـ ١ ، ص ٢١ .

(٥) الجرجاني ، المقتصد شرح الإيضاح ، جـ ٢ ، ص ١٠٥٣ .

(٦) الصيمري ، التبصرة والتذكرة ، جـ ١ ، تحقيق د. فتحي أحمد مصطفى علي الدين ، السعودية : مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى ، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية ، ط١ ١٩٨٢م ، ص ٤٥٨ .

(٧) الفارسي ، المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات ، ص ٥٧٣ .

- **تجنبهم التفريع** ؛ إذ لا يسلمون بالصور الفرعية أو الثانية غير الأصلية إلا لعدم إمكان التوجيه على الأصل ، ومن ذلك نَصُّهم على أنه « متى أمكن حمل الكلمة على الإطلاق اسمًا كانت أو فعلًا أو حرفًا على الإفراد الذي هو الأصل لم تحمل على التركيب الذي هو فرع وثانٍ » (١) .

- **وعيهم باقتصاد اللغة** الذي يظهر ، مثلا ، في منعها اجتماع حرفين لمعنى واحد ، يقول ابن جني في ذلك : « ليس للغة حرفان لمعنى واحد مجتمعان » (٢) ، ويقول : « لا وجه للجمع بين حرفين لمعنى واحد » (٣) . ويقول ابن السراج : « لا يجوز أن تدخل (إن) على (أن) كما لا يدخل تأنيث على تأنيث ، ولا استفهام على استفهام » (٤) .

ثانيا - موضوعها :

يتمثل الموضوع الذي تعالجه النظرية اللغوية في **ضبط اللغة** ، وهو يحتاج أن تقف النظرية على الصحة اللغوية ، أي ما يكون لغة وما لا يكون لغة . إن « الهدف الأساسي للتحليل النحوي للغة هو فصل السلاسل اللغوية الصحيحة نحويًا التي تُمَثِّلُ جملًا للغة عن السلاسل اللغوية غير الصحيحة نحويًا التي لا تُمَثِّلُ جملًا للغة » (٥) ؛ إذ النظرية النحوية مسئولة عن إنتاج الجمل الصحيحة نحويًا ، ومنع إنتاج التراكيب غير الصحيحة نحويًا من جهة أخرى ، وإلا كانت كفاءتها غير تامة (٦) . و « يكون الشخص على معرفة بهذه اللغة عندما يملك كفاءة يمكن بها التمييز بين سلاسل الكلمات الصحيحة وغير الصحيحة للغة » (٧) .

---

(١) ابن الخشاب ، المرتجل ، تحقيق د. علي حيدر ، دمشق ، ١٩٧٢م ، ص ٢٠٢ .

(٢) ابن جني ، سر صناعة الإعراب ، جـ١ ، دراسة وتحقيق د . حسن هنداوي ، دمشق : دار القلم ، ط١ ١٩٨٥م ، ص ٣٧٢ .

(٣) السابق ، جـ ١ ، ص ٣٧٢ . وراجع قواعد توجيه اجتماع حرفين بمعنى واحد في دراسة الخولي (١٩٩٧م) قواعد التوجيه في النحو العربي ، ق ق ٤٢٧ - ٤٣٥ ، فكثير منها يقوم على مبدأ الاقتصاد الذي يتخذه اللغويون العرب مبدأ أساسيا من مبادئ اللغة .

(٤) ابن السراج ، الأصول في النحو ، جـ ١ ، ص ٢٤٢ .

(٥) Chomsky, Noam (1956 [1968]) Syntactic Structures, the Hague. Paris: Mouton, p. 13.

(٦) Ducrot, Oswald (1972 [1981]) "Norms," in Encyclopedic Dictionary of the Sciences of Language, edited by Oswald Ducrot and Tzvetan Todorov, translated by Catherine Porter, Oxford: Blackwell Reference, p. 127.

(٧) Sells, Peter (1987) Lectures on Contemporary Syntactic Theories: an Introduction to Government Binding Theory, Generalized Phrase Structure Grammar, and Lexical Functional Grammar, USA: Center for the study of Language and Information, p. 4.

وتتحقق هذه الصحة اللغوية بأمرين ، هما :

١ – موافقة المنطوق على المستوى النحوي « كل مقتضيات النحو في لغة معينة » (١) . وقد صاغ لها تشومسكي Chomsky في نظريته النحوية القواعد التوليدية التي تولد كل الجمل التي للغة ، وتُخْفِقُ في توليد كل التراكيب التي لا تُمَثِّل جملاً صحيحة (٢) .

ومما رَصَدَتْهُ النظرية اللغوية المعاصرة من الجهات التي تَتَخَلَّفُ بها الصحة النحوية عن التراكيب **خمس جهات** يجمعها نوعان رئيسيان ، وذلك كما يشير إليه بعضهم ، يقول : « إذن ، الغالبية العظمى من قيود الصحة اللغوية أحد هذين القسمين :

أ – **قيود الاقتضاء** ذات ثلاث فئات ، هي :

– اقتضاء صيغة لصيغة كما في المطابقة (٣) .

– اقتضاء قسم لقسم كما في قيود التوارد (٤) .

– اقتضاء دلالة لدلالة (٥) كما في الانضواء المنطقي (٦) ، أو دلالة المثال : الولد

---

(١) Trask, R. L. (1993) A Dictionary of Grammatical Terms in Linguistics, London and New York: Routledge, pp. 302-3.

(٢) Lyons, John (1970) Introduction, in New Horizons in Linguistics, edited by John Lyons, UK: Penguin Books, p. 24.

(٣) يمكن التمثيل لذلك من العربية بانتفاء اجتماع مبتدأ وخبر أو نعت ومنعوت مختلفي النوع أو العدد ؛ إذ تلزم المطابقة في الصيغة في ذلك نوعًا وعددًا إلا على ضرب من التأويل أو التوجيه تكفل به النحاة العرب للتغلب على ما ورد في العربية مما يخالف ظاهره قاعدة الصحة اللغوية هذه . ولا يخفى أن نحاتنا قد تكفلوا بمثل ذلك ، وأوفوه حقه من الدراسة .

(٤) كما في انتفاء الجر عن الأفعال لعدم دخول حروف الجر على الأفعال ، وكما في انتفاء الجزم عن الأسماء ؛ إذ يتنافى الجار والأفعال ، كما يتنافى الجازم والأسماء . ويعني ذلك أن حديث النحاة عن اختصاص الجر بالاسم واختصاص الجزم بالفعل يُعَدُّ من قبيل رصد تنافي الأقسام . ومن ذلك انتفاء نداء الأفعال والحروف ولجوء النحاة إلى تأويل ما ورد ظاهره كما لو كان نداءً للفعل ، نحو : اسلمي أو للحرف ليت في : يا اسلمي ويا ليت .

(٥) من ذلك ، مثلاً : امتناع أن يقال : « تلعب كرةُ القدم الولدَ » ، ولا يصح إلا أن يقال « يلعب الولدُ كرة القدمِ » . وقد أشار النحاة إلى جواز بعض هذا تَرَخُّصاً ، أيْ بأن يُعَاد التركيب وفق الدلالة ، وهو ما يظهر عند نَصِّهم على أن أمن اللبس وظهور المعنى قد يرد معه شيء من التَّرَخُّص ، كما في قولنا « خرق الثوبُ المسمارَ » لعدم صحة فاعلية الثوب للخرق ومفعولية المسمار لهذا الخرق .

(٦) من الأمثلة على ذلك عدم صحة الجملة « الحيوانات أحصنة » ، على حين أن الجملة « الأحصنة حيوانات » صحيحة . يقول بعضهم : « يشتمل المعنى الجوهري للحصان معنى الحيوان ، لكن ، بالطبع ، لا يشتمل معنى الحيوان النسبة الخاصة للحصان . ومن ثَمَّ ينتهك المعاني الجوهرية للكلمتين قولنا « الحيوانات أحصنة » ، و « أي حيوان حصان » Stockwell, Robert P. (1977) Foundations of Syntactic Theory, New Jersey: Prentice-Hall, pp.18 - 9.

انقضى .

ب – **قيود تطبيق القواعد** ، وهي نوعان :

– الإخفاق في التطبيق بسبب **شكل الجملة** (١) التي يُجرى عليها أحد التطبيقات .

– الإخفاق في التطبيق بسبب **الشروط الواجبة لكلمة محورية** (٢) في التركيب » (٣) .

وتلزم الإشارة إلى أن تَخَلُّف بعض شروط الصحة اللغوية هذه قد لا يؤدي إلى عدم الخطأ اللغوي ، بل قد يكون مُتَعَمَّدًا ، وله غرض فَنِّيٌّ بلاغي وذلك كما في تَخَلُّف القيد .

جـ – **اقتضاء دلالة لدلالة** « وهو ما تناقشه النظرية اللغوية في جانبها البلاغي الذي يناقش المجاز في اللغة الذي جذب » تركيبه وآليته ووظيفته وتأثيره وطبيعته المعرفية طلاب اللغة لأكثر من ألفي عام » (٤) .

– **تحقيق الجمل للتواصل** ، ويلزم النظرية اللغوية النظر في تحقيق المنطوق **للمعنى الاتصالي أو الإفادة** بتعبير التراث الشائع في كثير من مصادر النحو كمغني اللبيب (٥) .

ومن وعيهم بدور اللغة التواصلي اهتمامهم بالألفاظ من جهة أنها أداة توصيل الرسالة اللغوية ، يقول ابن جني : « اعلم أنه لَمَّا كانت الألفاظ للمعاني أَزِمَّة ، وعليها أَدِلَّة ، وإليها مُوَصِّلَة ، وعلى المراد منها مُحَصِّلَة ، عُنِيَتْ العرب بها ، فَأَوْلَتْهَا صَدْراً صالحاً من تَثْقِيفِها وإصلاحها » (٦) . أي أن النظر في التركيب واللفظ يأتي بعد النظر في الجانب الدلالي ، وهو ما يفيده ابن يعيش أيضًا ، يقول : « وأما قولهم : « ضربي زيدا قائمًا »

(١) يمكن التمثيل لذلك بامتناع تأخر أداة الاستفهام وعدم تصديرها بامتناع أن يقال ، مثلاً : « نجح الطالب هل ؟ » وقد أشار النحاة إلى لزوم تصدير أدوات الاستفهام والشرط ، كما أشاروا إلى تمام تصدير همزة الاستفهام ، وامتناع أن يتقدم عليها حرف العطف ، فلا يقال ، مثلاً : « وَأَحَضَرَ الطالب » ، بل يقال : « أَوَحَضَرَ الطالب » بتصدير همزة الاستفهام على حرف العطف الواو . وقد جعل النحاة ذلك من قبيل تمام التصدير الذي يعني عدم تقدم أي لفظ مطلقًا . أما التصدير فيعني تَصَدُّر الأداة على الكلمات التي تشغل مواقع في الجملة التي دخلت عليها الأداة فحسب ، ومن هنا يجوز أن تَتَقَدَّم ، مثلاً ، حروف العطف على حالة الصدارة .

(٢) يمكن التمثيل لذلك بامتناع الابتداء بالنكرة ما لم تفد ؛ لأن الشرط اللازم للمبتدأ ، وهو التعريف لم يتحقق .

(٣) Stockwell (1977) Foundations of Syntactic Theory, pp. 23-4.

(٤) Radden, Gunter (1992) The cognitive approach to natural language, in Thirty Years of Linguistic Evolution: studies in Honor of Rene Dirven on the Occasion of his Sixtieth Birthday, edited by Martin Putz, Philadelphia/ Amsterdam: John Benjamins Publishing Company, p. 522.

(٥) Gully, Adrian (1995) Grammar and Semantics in Medieval Arabic: a Study of Ibn Hisham's "Mughnil-Labib", England: Curzon Press, p. 242.

(٦) ابن جني ، الخصائص ، جـ ١ ، ص ٣١٣ .

فهي مسألة فيها أدنى إشكال يحتاج إلى كشف ، وذلك أن المعنى ضربت زيدًا قائمًا ، أو أضرب زيدًا قائمًا ، فالكلام تام باعتبار المعنى ، إلا أنه لا بد من النظر في اللفظ وإصلاحه لكون المبتدأ فيه بلا خبر » [١] .

ثالثا - مجالها :

إذا كان موضوع النظرية اللغوية ضبط اللغة أو تحديد الصحة اللغوية ، وكان أحد شرطَي الصحة اللغوية تحقق الإفادة فإن النظرية اللغوية تدور في فلكين اثنين يتحقق من خلالهما الفائدة اللازمة لتحقيق الصحة اللغوية ، ويمثل هذان الفلكان مجالَيْ حركة النظرية اللغوية ، وهما : الاستعمال والنظام ؛ فلا تتحقق الإفادة إلا من خلال :

– **ثبوت استعمال أهل اللغة** وتواضعهم على الألفاظ والتراكيب حتى تكون لها دلالة .

– **قيام وجه أو نظام ترد عليه** المفردات والسلاسل اللغوية المستخدمة حتى يمكن أن يصاغ على شاكلته ، أو يمكن القياس عليها بالاصطلاح النحوي .

وتدور فروض النظرية اللغوية في أحد هذين الأمرين أو المجالين ؛ إذ تتصل الفروض العلمية بضبط الاستعمال أو تحقيق السماع ، ثم تتضاعف ، في الحقيقة ، فروض النظرية اللغوية في استنباط الأنظمة أو الأوجه المختلفة التي ترد عليها مختلف تراكيب اللغة وسلاسلها ؛ إذ تحتاج الأنظمة اللغوية المختلفة فروضًا نظرية مقابلة تضبطها وتصفها وتشرحها وتفسرها .

١ - الاستعمال (السماع) [٢] **:**

لا تقوم فائدة إلا بالاستعمال ؛ فما يستعمله أهل اللغة ويصطلحون عليه هو الذي يكون مفيدًا دون غيره ، أي لا بُدَّ للغة من المواضعة والاصطلاح أو التوقيفية لمن لا يقول بالمواضعة .

ويتضح دور الاستعمال في تحقيق الإفادة في مقابلة الألفاظ المستعملة بالألفاظ المهملة التي لم يستعملها أهل اللغة ؛ إذ تحمل الأولى الدلالات ، وتكون ذات فائدة دون الأخرى التي لا تحمل دلالة ، وليس لها من ثَمَّ فائدة .

---

(١) ابن يعيش ، شرح المفصل ، جـ١ ، القاهرة : إدارة الطباعة المنيرية ، ص ٩٦ .

(٢) مصطلحا السماع والاستعمال وجهان متقابلان للمادة اللغوية ؛ فهي بالنسبة للناطقين استعمالهم الخاص ، وهي للغويين ما سَمِعُوه من هذا الاستعمال . وقد برز مصطلح السماع عند اللغويين العرب لعنايتهم بالنقل والسماع ضبطا للمادة اللغوية موضوع الاستشهاد ، على حين ركز اللغويون الغربيون على الاستعمال لعنايتهم بقواعد الاستعمال .

وتتضح عناية التراث العربي بتمييز المستعمل من اللغة عن غيره من حرصهم على بيان كل من المفردات والتراكيب المستعملة فهم :

– قد فرقوا بين مطلق اللفظ مستعملًا ومهملًا والكلمة التي تمثل اللفظ المفيد أو المستعمل فقط الذي أطلقوا عليه مصطلح الكلمة تمييزًا له عن مطلق اللفظ .

– قَدَّمُوا جُهُوداً رائدة في التحقق من السماع لكل ما نقل من العربية عن العرب كما سيقف البحث معه عند تفصيل الحديث عن الاستعمال فيما بعد .

وقد قدم اللغويون العرب بخصوص السماع ، الذي يعد الركن الأول لتحقُّقِ الإفادة اللازمة للصحة اللغوية ، جهدًا غير قليل على ما سيتم تفصيله بعد قليل .

ولا يخفى أن تحديد المستعمل دون المهمل في الألفاظ يتصل بعمل اللغويين المعجمي الذي ينبني على تسجيل ما ورد من ألفاظ في اللغة ، والمعاني التي ترد عليها هذه الألفاظ المستعملة .

على أنه تجب الإشارة إلى أنه يلزم اللغويين ألا يقتصروا في تحديد المستعمل من اللغة دون المهمل على تحديد المستعمل من الألفاظ في اللغة المعينة فحسب ، بل يلزمهم كذلك أن يحدِّدُوا المستعمل من التراكيب ؛ إذ إن صور التراكيب المحتملة نظريًا أكثر من صور التراكيب التي تستخدمها اللغة المعينة . وقد أشار بعض اللغويين إلى أن عدم الصحة النحوية لبعض التراكيب يمكن أن ترجع إلى تركُّب صيغتين لا تتركبان معًا ، أو إلى تركب قسمين من أقسام الكلام لا يتركبان معًا ... إلخ [1] .

ويعد تحديد المستعمل من صور التراكيب دون غيرها من عمل اللغويين المتصل بالنحو والتركيب اللغوي .

وقد قَدَّمَ التراث العربي في مجال الاستعمال أو السماع مجموعة من الفروض العلمية ، فمن المقرر علميًا أن اللغويين العرب لم يألوا جهدهم في جمع المادة اللغوية اللازمة والكافية لبحث مختلف ظواهر اللغة ، بل إن موضوع النظر هو إسراف هؤلاء اللغويين العرب في جهودهم التي بذلوها وفروضهم التي وضعوها لتحديد اللغة التي يدرسونها .

والحق أن اللغويين العرب قد رأوا أن الراوي المثالي للغة هو من يملكها فطرة وطبعًا وسليقة . وقد اتخذ اللغويون العرب جملة معايير لضبط الراوي المثالي للغة ولضمان

---

(١) Stockwell (1977) Foundations of Syntactic Theory, pp. 7 - 24.

وجود الفطرة دون تأثُّرٍ بأية عوامل مثلما تضع النظرية اللغوية المعاصرة عدة شروط للراوي للغة .

ولا تَخْرُجُ في الحقيقة المعايير التي اتخذوها للراوي للغة ، أو من يقبل الأخذ عنهم عن فروض علم اللغة الحديث ومسلماته ، ومن أبرزها :

– **التسليم بالتطور اللغوي بالاحتكاك بالناطقين بغير اللغة المدروسة** على الناطقين بهذه اللغة ، بل إن دراستهم للغة لم تصدر إلا عن هذا التسليم ، وهذا ما يكشفه موقفهم من تجنُّب من قامت لديهم بدايات صراع لغوي وهم من كانوا في موضع احتكاك بناطقين بغير العربية . ينقل السيوطي عن الفارابي ، يقول : « وبالجملة ، فإنه لم يُؤْخَذْ عن حضري قط ، ولا عن سكان البراري مِمَّنْ كان يسكن أطراف بلادهم التي تجاور سائر الأمم الذين حولهم ، فإنه لم يؤخذ لا من لخم ، ولا من جذام ؛ فإنهم كانوا مجاورين لأهل مصر والقبط ، ولا من قضاعة ، ولا من غسان ؛ فإنهم كانوا مجاورين لأهل الشام ، وأكثرهم نصارى يقرءون في صلاتهم بغير العربية ، ولا من تغلب ، ولا النمر ؛ فإنهم كانوا بالجزيرة مجاورين لليونانية ، ولا من بكر ؛ لأنهم كانوا مجاورين للنبط والفُرْس ، ولا من عبد قيس ؛ لأنهم كانوا سكان البحرين مخالطين للهند والفرس ، ولا من أزد عُمَان لمخالطتهم للهند والفرس ، ولا من أهل اليمن أصلا لمخالطتهم للهند والحبشة ولولادة الحبشة فيهم ، ولا من بني حنيفة وسكان اليمامة ، ولا من ثقيف وسكان الطائف لمخالطتهم تجار الأمم المقيمين عندهم ، ولا من حاضرة الحجاز ؛ لأن الذين نقلوا اللغة صادفوهم حين ابتدءوا ينقلون لغة العرب قد خالطوا غيرهم من الأمم ، وفسدت ألسنتهم » (١) .

– **التسليم بالتطور اللغوي الداخلي** ، أي دون احتكاك بناطقين بغير لغتهم ، ويظهر هذا التسليم من وقوفهم في جمع اللغة من قبائل البادية التي ليست عرضة للاحتكاك اللغوي الأجنبي عند نهاية القرن الرابع الهجري ، ذلك أنهم أرادوا دراسة لغة القرآن التي نزلت في عصر محدد ، ولا يمكن أن تبقى لغة هذا العصر دون تطور داخلي حتى لو لم تتعرض لتأثير أجنبي .

ويؤكد تسليمهم بالتطور الداخلي الذي لا يخضع لتأثيرٍ خارجيٍّ تَرْكُهم اللغة التي ثبت أن العرب كانوا يستخدمونها من قبل ينقل السيوطي في ذلك : « ومن أمثلة المتروك

---

(١) السيوطي ، الاقتراح في علم أصول النحو ، تحقيق د. أحمد محمد قاسم ، القاهرة : ١٩٧٦م ، ص ص ٥٦ – ٥٧ ، والمزهر في علوم اللغة وأنواعها ، جـ ١ ، تحقيق محمد أحمد جاد المولى وزميليه ، القاهرة : دار التراث ، ط٣ ، ص ٢١٢ .

قال في الجمهرة : كان أبو عمرو بن العلاء يقول : « مَضَّني » كلام قديم قد تُرِك . قال ابن دريد : وكأنه أراد أَمَضَّني هو المستعمل » [١] . وكأنهم بذلك قد سَلَّمُوا بالتطور وصولًا إلى عصر الاستشهاد ، ثم بالتطور بعد عصر الاستشهاد .

ويشتمل السماع على جملة غير قليلة من الفروض العلمية التي تلزم دراسة اللغة والتي توجد نظائر لها في النظرية اللغوية الحديثة على اختلاف تجلياتها .

ويمكن مراجعة كثير منها في أعمال مستقلة شاملة قد أَوْفَتْهُ بحثًا [٢] .

ولا يحتاج الباحث إلا استنطاق هذه الفروض ، وتوجيهها في ضوء النظرية اللغوية الحديثة بعيدًا عن المبادرة بالنقد غير الموضوعي والرفض المسبق .

٢ - النظام :

تتصل النظرية اللغوية بالنظام بالإضافة إلى اتصالها بالسماع أو الاستعمال ، أي أن الأنظمة اللغوية هي المجال الثاني الذي تتحرك فيه النظرية اللغوية ، وتقدم فيه فروضها العلمية المختلفة .

ويمثل النظام الوجه الذي تستعمل عليه التراكيب ؛ إذ ترد التراكيب على مجموعة محددة من الأوجه والقواعد يلزم تبيُّنها ؛ إذ لا يكفي أن نُحَدِّدَ ما استعمل من التراكيب دون تحديد الوجه الذي استعملت عليه . ومن أمثلة الأنظمة التي ترد عليها تراكيب العربية ، كما يتصورها النحاة العرب ، وجه العمل ؛ إذ يمثل العمل نظامًا ترد وفقًا له أنماط تراكيب دون غيرها . ومنها ، كذلك ، أوجه الإتباع والتخفيف والمناسبة ... إلخ ؛ إذ كل هذه الأنظمة أو الأوجه تحكم تشكيل صور التراكيب المختلفة وتكوينها . والأنظمة هي ما يَحْكُمُ تراكيب اللغة ، ويُلْزِمُ اللغويين أن يضعوا له فروضًا أو نظريات تُطَابِقُه . وكل ما بين الأنظمة والنظريات من فرق إنما هو كون الأنظمة هي تلك الأوجه التي ترد عليها أفراد الظاهرة وتَحْكُمُهَا ، والنظريات هي تلك الفروض الذهنية التي يَضَعُها العلماء في تحديدهم للأنظمة ، أي أن النظريات هي المقابل الذهني الذي يضعه العلماء للأنظمة التي تقوم في الظاهرة نفسها لا في عقول العلماء .

ولا يخفى أن النظام يرد فيما سوى الجانب المعجمي من اللغة ؛ إذ يقتصر الأمر في المعجم على مجرد استعمال كلمات لمختلف الدلالات دون أن يكون وراء هذه

---

(١) السيوطي ، المزهر ، جـ ١ ، ص ٢١٨ .

(٢) راجع ، مثلًا ، عيد د. محمد (١٩٨٨م) الاستشهاد والاحتجاج باللغة : رواية اللغة والاحتجاج بها في ضوء علم اللغة الحديث ، القاهرة : عالم الكتب ، ط٣ .

الاستعمالات تعميمات ينبغي أن تتخذ أي دون أن يكون هناك أنظمة لغوية خاصة بالمعجم ، ومن هنا قامت مشكلة ترتيب المعجم التي دارت حولها كثير من الدراسات والبحوث التي تحاول أن تضع بناء للمعجم في ظل غياب نظام حاكم للمفردات في دلالاتها (١) .

ولا يخفى أن الصرف والنحو يشتملان على ما لا يشتمل عليه المعجم من الأنظمة الأمر الذي يدعو إلى مراجعة هذه الأنظمة وتَبيُّن النظريات اللغوية المختلفة التي قُدِّمَتْ لتفسيرها .

ويتناول البحث النظرية اللغوية العامة التي يشتمل عليها تراثنا اللغوي العربي في أصواته وصرفه ونحوه من خلال تصنيفها إلى نظريات سماع ونظريات نظام ، إذ إن من غايات هذا البحث ، على أية حال ، أن يحدد أمرين :

- مجموعة النظريات أو الفروض العلمية التي وردت في التراث العربي بخصوص جانب السماع الذي يلزم من أجل الصحة اللغوية .

- مجموعة النظريات التي تحكم أنظمة اللغة ، والتي نَصَّ النحاة العرب على أنها تحكم التراكيب الورادة في العربية واستنبطوها من هذه اللغة المسموعة .

وتتجلى نظريات السماع والنظام في مجموعة من الإجراءات ترد في كل منهما ، ويشير إليها البحث فيما يلي :

رابعا - إجراءاتها :

تشتمل النظرية اللغوية على مجموعة محددة من الإجراءات المختلفة للتنظير ، أو بتعبير آخر ، مجموعة محددة من نماذج النظرية اللغوية . وتتمثل هذه الإجراءات ، كما ينتهي إليه البحث ، في ثمانية إجراءات ، هي الجمع والوصف والمقارنة والتصنيف والتعميم والتحليل والشرح والتفسير .

والحقيقة أن غلبة أحد هذه الإجراءات بشكل واضح في نظرية لغوية ما يمكن أن يؤدي إلى وَصْفِ هذه النظرية وفقًا له . بناء على ذلك ، يقال ، مثلا ، للنظرية التي تعتمد بصفة كبيرة على التصنيف : النظرية التصنيفية .

وفيما يلي عرض لهذه الإجراءات المختلفة :

---

(١) ثمة بحوث مختلفة حول نظام المعجم ، انظر : عبد الدايم ، د. محمد عبد العزيز (٢٠٠٢م) « نماذج النظرية العربية للتركيب المعجمي العام » ، حولية الجامعة الإسلامية العالمية ، العدد العاشر ، ص ص ١٣٩ - ١٨٢ .

١ - الجمع :

لا تخفى أولية إجراء الجمع في الدرس اللغوي وغيره ؛ إذ يلزم الوقوف على مادة الدراسة على نحو دقيق وكامل قبل البدء في معالجتها بأي إجراء آخر . والجمع والوصف في أصلهما إجراءان معرفيان لا تنظيريان ، بمعنى أن النظرية اللغوية تبدأ عملها الأكبر بعدهما لا معهما ؛ فما سوى جمع المادة ووصفها من قبيل النظرية اللغوية . وإن كان ذلك لا يمنع من أن تقوم أفكار تنظيرية متصلة بهما ؛ فيجعلهما ذوَي صلة بالنظرية اللغوية وفقًا لهذه الفروض .

٢ - الوصف :

لا يريد البحث الوقوف أمام مسحة الوصف التي صبغت الدرس اللغوي المعاصر بعد نشأة سريعة له [١] أخرجته من دائرة الدرس التاريخي الذي ساد القرن التاسع عشر [٢] وجعلته مقابلًا للدرس اللغوي التراثي الذي اتسم بالنزعة المعيارية ، وإنما يريد هذا البحث الوقوف على الوصف بصفته أحد الإجراءات البارزة في الدرس اللغوي ، إذ « يعني البحث الوصفي بجمع بيانات اللغة المدروسة وينظمها ويُخْبِرُنا بما يتَّبِعُه كل شيء منها » [٣] .

ويُبَيِّنُ الوصفُ الخَصَائِصَ المختلفة لوحدات اللغة من مفردات وتراكيب .

٣ - التحليل

قامت دراسات كاملة عن التحليل [٤] الذي يراه علم اللغة المعاصر « المنهج الرئيسي للدرس اللغوي كله ... وأنه المعايير المركزية للعلم » [٥] .

---

(١) Robins, R. H. (1967) A Short History of Linguistics, Bloomington and London: Indiana University Press, p. 199.

(٢) Joseph, John E. (1995) "Trends in Twentieth- Century Linguistics: An Overview", in Concise History of the Language Sciences, From the Sumerians to the Cognitivists, edited by E. F. K. Koerner & R. E. Asher, Cambridge: Cambridge University Press, p. 222.

(٣) Hartmann (1963) Theorie der Sparachwissenschaft, p. 53. & Beaugrande (1991 [1993]) Linguistic Theory: The discourse of Fundamental Works, p. 337.

(٤) يرجع هذه المصطلح ، في الحقيقة ، إلى الفلسفة ؛ فقد « صاغ كانط مصطلحَي التحليل والتركيب . يُعَرِّفُ القضية التحليلية بأنها القضية التي يتضمن مبتدؤها مضمونَ خبرها » .
Stanosz, Barbara (1986) analytic-synthetic , in Encyclopedic Dictionary of Semiotics, Vol. 1, edited by Thomas Sebeok (g. e.) Berlin. New york. Amsterdam: Moutondc. Gruyter, pp. 28.

(٥) Hartmann (1963) Theorie der Sparachwissenschaft, pp. (15, 17. 1993]) Linguistic Theory: The discourse of Fundamental Works, p. 333.

ويمكن تبيين أهمية التحليل في الدرس اللغوي ببيان قيام النحو على تحليل وحدته الكبرى ، وهي الجملة ، إلى وحدات صغرى تكونها ، وهي الكلمات . وقيام الصرف بتحليل الكلمات إلى الأجزاء الصرفية للكلمات ، أي المورفيمات التي تكون أصغر من الكلمات ، كالعلامات الصرفية في العربية . ولا يخفى أن هذا التحليل يمثل العلم المركزي للدرس اللغوي نحويًّا كان أو صرفيًّا أو غير ذلك (١) . وسوف يُبَيِّن البحث كيف عُنِيَ التراث العربي بالتحليل على نحو رائد .

٤ - المقارنة :

يقوم الدرس اللغوي في بعض جوانبه على المقارنة ؛ فهي تمثل « سلوكًا إنسانيًّا نموذجيًّا لا يسأل فيه عن الموضوع فقط ، بل عن المشابهة والمخالفة » (٢) . ومن هنا شاع هذا المنهج أو هذا الإجراء في دراسة اللغات المختلفة ؛ فيتم به « اختبار الوحدات (كالفونيمات والمورفيمات والتراكيب النحوية) من لغتين أو أكثر لتأسيس أسر لغوية وإعادة بناء صيغ ترجع إلى أصول عُلْيَا » (٣) .

٥ - التصنيف :

يتصل مفهوم التصنيف بإجراءات الوصف والتحليل والمقارنة ؛ إذ هو ما تنتهي إليه هذه الإجراءات المختلفة ، بل إن المقارنة بين اللغات توصف أحيانًا بأنها تصنيف وفق السلالة Genetic Classification ؛ حيث يشار إليه بأنه : « تصنيف اللغات وفق فرض الأصل المشترك » (٤) .

وسوف يُبَيِّنُ البحث الموقع المتميز لإجراء التصنيف في التراث العربي ، وهو ينبني على المقارنة ؛ إذ يتم تصنيف مفردات الظواهر المدروسة وفق أوجه الشبه والاختلاف التي تقدمها المقارنة .

والحق أن إهمال التصنيف يعني عدم تبيين العلاقات القائمة بين مفردات الظاهرة كما

---

(١) لمراجعة أصول التحليل النحوى لاحدى وثلاثين نظرية نحوية في اللغويات الحديثة في : عبد الدايم د .محمد عبد العزيز (٢٠٠٢) نظرية التحليل النحوى في القرن العشرين القاهرة : مكتبة النهضة المصرية .

(٢) Hartmann (1963) Theorie der Sparachwissenschaft, pp. 71f. Beaugrande (1991 [1993]) Linguistic Theory: The discourse of Fundamental Works, p. 337.

(٣) Michelson, Karin (1992) "Comparative method," in International Encyclopedia of Linguistics, edited by William Bright, New York and Oxford: Oxford University Press, Vol. 1, p. 274.

(٤) Dakubu, M. E. (1992) "Genetic Classification ", in International Encyclopedia of Linguistics, edited by William Bright, New York and Oxford: Oxford University Press, Vol, 2. p. 53.

يعني إهماله عدم اتضاح النظام العام الذي يجمع هذه الأفراد ، إذ كل ذلك ينبني على التصنيف الدقيق القائم على أوجه الشبه والاختلاف .

٦ - التعميم :

يلزم أن يقدم الدرس اللغوي تعميمات لما درسه ؛ إذ « يكتشف البحث اللغوي التعميمات التي تشترك فيها الأنماط الأساسية ، أو يؤسس تشابهات حقيقية (كما في علم اللغة العام لسوسير) ، أو يشرح بشكل عام السمات الضرورية » [١] .

وتَتَمثَّلُ التعميمات في القواعد العامة التي تنطبق على كثير من الجزئيات والأفراد . وهي بذلك تختزل المادة اللغوية التي تكون نهائية في مجموعة نهائية وقليلة من القواعد والأنظمة .

ويتحقق التعميم من خلال القياس الذي يمثل : « عملية تاريخية تسقط حكمًا عامًا لمجموعة من التعبيرات على مجموعة أخرى . ويستخدم مصطلح القياس ، أيضًا ، في الإشارة إلى اكتساب التعميمات النحوية عند المتعلمين الأطفال أو الراشدين ولاستخدام (إنتاج أو فهم) منطوقات جديدة . أسهم هذا الأخير كلية في القياس . يصاغ اليوم القياس أحيانًا كآلية تكميلية » [٢] .

٧ - الشرح :

يقوم الدرس اللغوي بالشرح أيضًا ؛ إذ « ينشد الوقوف على أسبابٍ لما يتحقق فعليًا في اللغة والنظر فيما إذا كان ينطوي على حالات عرضية » [٣] .

يقول بعض اللغويين عن دور جهة الشرح في النظرية اللغوية : « إن مهام اللغوي هي :

(أ) وصف الصور التي تتحقق فيها اللغة .

(ب) تخصيص المدى الذي تكون فيه هذه الصور فطرية .

(جـ) شرح الطرق التي تستخدم في الكلام والفهم .

---

(١) Hartmann (1963) Theorie der Sparachwissenscha, p. 53. & Beaugrande (1991 [1993]) Linguistic Theory: The discourse of Fundamental Works, p. 337.

(٢) Kiparsky, Paul (1992) "Analogy," in International Encyclopedia of Linguistics, edited by William Bright, New York and Oxford: Oxford University Press, Vol 1. p. 56 .

(٣) Hartmann (1963) Theorie der Sparachwissenscha, p. 80 & Beaugrande (1991 [1993]) Linguistic Theory: The Discourse of Fundamental Works, p. 6.

إن نظرية من هذا النوع هي نظرية للكفاءة اللغوية » [1] .

٨ - التفسير :

يَنُصُّ الدرس اللغوي على أنه في عمله يفسر بحثًا « عن أسباب أعمق أكثر مما يَفْعَلُ التعميم ، وهو مَعْنِيٌّ بشكل رئيسي بأحكام اللغة بصفتها ظاهرة » [2] . ويستخدم لفظ أعمق للمقارنة بين الأسباب التي يكشفها الشرح ، وتلك التي يكشفها التفسير .

وتشبه العلاقة بين الشرح والتفسير تلك العلاقة التي تكون بين ما يثبته النحو العربي من علل أوائل وعلل ثوان وثوالث ؛ إذ العلل الأوائل أشبه بالأسباب المباشرة للأحكام النحوية ، أما العلل الثواني والثوالث فأقرب إلى الأسباب الأعمق أو الأدق إذا ما سَلَّمْنَا بكثيرٍ منها لكونه جزءا من نظام اللغة .

ويمكن مراجعة ما يقوله ابن السراج بخصوص العلل النحوية المختلفة لتَبَيُّنِ هذا الفرق المشار إليه ، يقول في ذلك : « واعتلالات النحويين على ضربين : ضرب منها هو المؤدي إلى كلام العرب ، كقولنا : كل فاعل مرفوع ، وضرب آخر يسمى علة العلة ، مثل أن يقولوا : لم صار الفاعل مرفوعًا والمفعول به منصوبًا ؟ » [3] . لا يخفى أن علة رفع الاسم بالفاعلية شَرْحٌ مباشر لهذه الحالة الإعرابية ، أما أسباب رفع الفاعل ونصب المفعول بعده فهي تفسيرات أعمق غير مباشرة .

ويعني ذلك مقابلة الشرح والتفسير في التراث العربي لمفهوم التعليل الذي نال أشد ما وُجِّهَ إلى النحو العربي من نقد ابتداءً من ابن مضاء الذي يري ضرورة إسقاط العلل الثواني والثوالث [4] وانتهاء بغير قليلٍ من المعاصرين .

خامسًا - البناء العام للإجراءات :

يمكن توزيع إجراءات النظرية اللغوية على مجاليها المتمثلَين في جمع المادة اللغوية أو الاستعمال أو السماع ، أو كما يقول هارتمان Hartmann الحصول على مادة لغوية ، وفي النظام الحاكم لهذه المادة المسموعة ، أو معالجة المادة بتعبير هارتمان Hartmann .

---

(١) Sterelny, Kim (1992) "Explanation," in International Encyclopedia of Linguistics, edited by William Bright, New York and Oxford: Oxford University Press, Vol 2, p. 3.

(٢) Hartmann (1963) Theorie der Sparachwissenscha, p. 122. & Beaugrande (1991 [1993]) Linguistic Theory: The Discourse of Fundamental Works, p. 337.

(٣) ابن السراج ، الأصول في النحو ، جـ ١ ، ص ٣٧ .

(٤) ابن مضاء الأندلسي ، الرد على النحاة ، تحقيق د. شوقي ضيف ، القاهرة : ١٩٤٧م ، ص ١٥١ .

وقد قام هارتمان Hartmann بشيء من هذا ، وسوف يحاول البحث الحالي تصويره . ثم تقديم البناء الذي يراه مناسبًا لهذه الإجراءات ، فهو يقرر ستة إجراءات للنظرية اللغوية لا ثمانية كما يرى البحث ، ويرى توزُّعَهَا إلى ما يلي :

– **أربعة إجراءات تتصل بجمع المادة اللغوية أو الحصول عليها وفق تعبيره** ، وهي : نماذج الوصف والتحليل والمقارنة والشرح .

– **إجراءان يتصلان بتقويم المادة اللغوية** ، وهما : التعميم والتفسير أو التعليل .

أي تصنف إجراءات النظرية اللغوية في إطارَيْ جمع المادة اللغوية السماع ، وتقويمها أو معالجتها عند هارتمان Hartmann كما يلي :

ما يتصل بجمع المادة أو الحصول على المادة :

يراد بجمع المادة عند هارتمان Hartmann استقراء ما ورد من نماذجها وضَمُّها بعضها إلى بعض ، كما يمكن الحصول على مادة أخرى من المادة المجموعة من خلال أشكال أخرى للخروج بمادةٍ مما جُمِعَ .

يقرر هارتمان Hartmann بصدد أشكال جمع المادة اللغوية وجود « أربعة أنماط ، هي : الوصف والتحليل والمقارنة والشرح » [1] ، أي يرى أن الحصول على المادة لا يكون بالجمع فقط ، بل يرد بعض آخر من خلال وصف هذا المجموع وتحليله ومقارنته بعضه ببعض وشرحه .

وقد وقف التراث العربي على نمطين من أنماط الحصول على مادة لغوية ؛ إذ يتم ذلك بجمع اللغة من أهلها ، ثم بالحصول على مادة متقدمة من هذه المادة المجموعة كما يرى هارتمان Hartmann . يشير فخر الدين الرازي إلى نوعَيْ تحصيل المادة اللذين يتمثلان في النقل والاستنباط من النقل ، يقول فيما ينقله عنه السيوطي : « الطريق إلى معرفة اللغة إما النقل المحض كأكثر اللغة أو استنباط العقل من النقل ، كما إذا نقل إلينا أن الجمع يدخله الاستثناء ، ونُقِلَ إلينا أن الاستثناء إخراج ما يتناوله اللفظ ، فحينئذ يستدل بهذين النقلَيْنِ على أن صيغ الجمع للعموم » [2] . أي يتم الحصول على المادة من تَتَبُّع قبائل الاستشهاد وجمع ما ورد عنه من مفردات وتراكيب أولًا ، ثم الاستنباط من هذه المادة المجموعة .

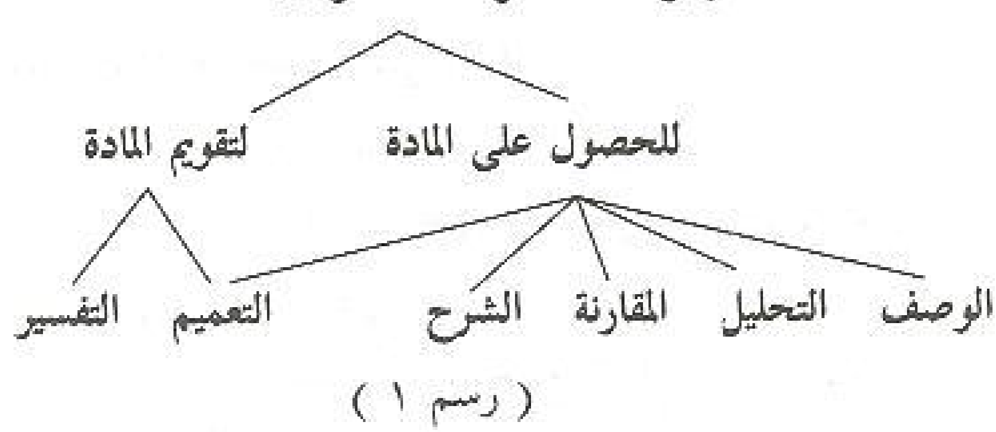
---

(1) Hartmann (1962) Theorie der Sparachwissenscha, p. 59 & Beaugrande (1991 [1993]) Linguistic Theory: The Discourse of Fundamental Works, p. 333.

(٢) السيوطي ، المزهر ، جـ ١ ، ص ٥٧ .

ما يتصل بتقويم المادة :

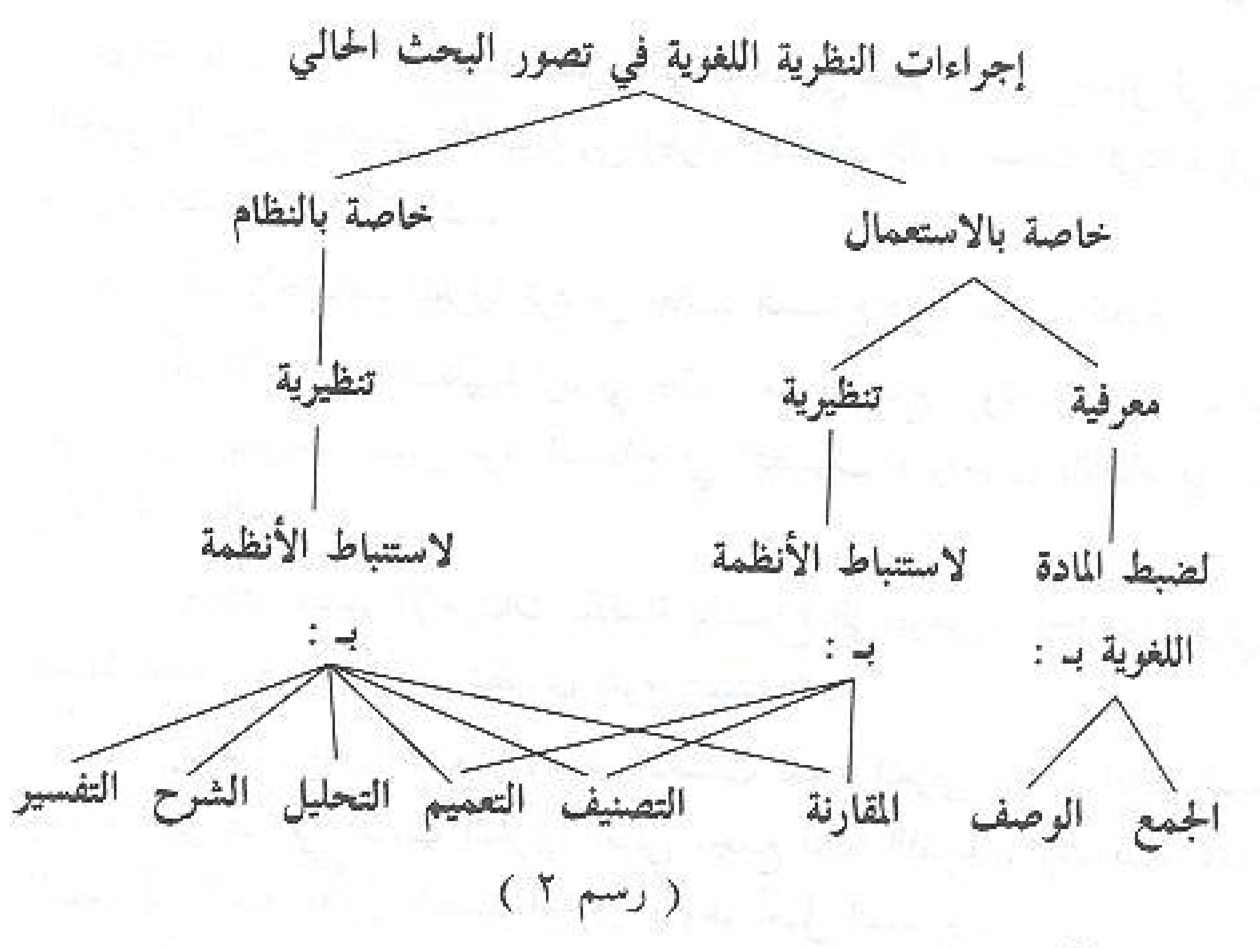
أدرج هارتمان Hartmann الإجراءين الباقيين بعد إجراءات الحصول على المادة تحت تقويم المادة اللغوية ، وهما يتمثلان في التعميم والتفسير كما سبقت الإشارة . ويعني ذلك أن هارتمان Hartmann يجعل إجراءات النظرية اللغوية الخاصة بالحصول على المادة ضِعْفَي الإجراءات التي يجعلها لتقويم هذه المادة . ويمكن تقديم مخطط لإجراءات النظرية اللغوية عند هارتمان Hartmann وتوزيعها على جهتَي الحصول على المادة وتقويمها كما يلي :



(رسم ١)

أما ما يراه البحث الحالي من توزيع لإجراءات النظرية اللغوية على كل من جمع المادة اللغوية وتقويمها فهو يختلف عن المخطط السابق على نحو واضح .

ويمكن تمثيل تصور البحث لتوزيع إجراءات النظرية اللغوية على كل من جمع المادة اللغوية وتقويمها على النحو التالي :



(رسم ٢)

ويفيد ذلك أن البحث الحالي يرى :

١ - أن مجموع إجراءات النظرية اللغوية العامة تتمثل في ثمانية إجراءات لا ستة كما عند هارتمان ، وهي : الجمع والوصف والمقارنة والتصنيف والتعميم والتحليل والشرح والتفسير .

٢ - أن الفصل بين هذه الإجراءات مسألة بحث ودراسة فحسب .

٣ - إمكان تصنيف هذه الإجراءات وفق أكثر من معيار ، وذلك كما يلي :

أ - معيار علاقتها بالمعرفة والتنظير إلى :

● إجراءات معرفية تقتصر على تقديم معارف لنا ، كما في حالة جمع المادة اللغوية ووصفها إذا لم يقترنا بفروض ضابطة للجمع أو الوصف .

● إجراءات تنظيرية يوكل بها تصنيف المادة المجموعة واستنباط الأنظمة ، ومن ذلك نظريات المقارنة والتصنيف والتحليل والشرح والتفسير .

ب - معيار علاقتها بالسماع أو الأنظمة إلى :

● إجراءات خاصة بالاستعمال اللغوي ، أو مادة الظاهرة اللغوية « السماع » ، وتتمثل في : إجراءي الجمع والوصف اللذين يستقلان بالسماع ، وإجراءات المقارنة والتصنيف والتعميم التي ترد بين إجراءات السماع وإجراءات الأنظمة على حدّ سواء .

● إجراءات خاصة بالأنظمة اللغوية التي توجد في هذه المادة . وتتمثل في إجراءات التحليل والشرح والتفسير بالإضافة إلى إجراء التصنيف الذي سبقت الإشارة إلى قيامه في إجرءات السماع كذلك .

٤ – أن الإجراءات المعرفية ترد في جانب السماع دون جانب النظام .

٥ – أن الإجراءات التنظيرية ترد في جانب من السماع ، وتستقل بجانب الأنظمة أي يجعل النظريات تتصل مرة بالسماع في التصنيف ، وأخرى بالنظام في التحليل والمقارنة ... إلخ .

٦ – إمكان تقسيم الإجراءات المتصلة بالسماع إلى نوعين : أحدهما معرفي يقوم بضبط المادة اللغوية ، وآخر تنظيري يقوم بتصنيفها .

٧ – إثْباتُهُ إجراءَي الجمع والوصف فحسب للنوع المعرفي من إجراءات السماع ، وهو ما عُبِّرَ عنه في التراث اللغوي العربي بجمع المادة اللغوية . وقد صار هذا الأمر المصدر أو الأصل الأول للتقعيد اللغوي ، وهو أصل السماع .

٨ – أن هذا الإجراء المعرفي ، أي جمع المادة اللغوية ووصفها ، يُقَدِّم المادة الواقعية للظاهرة اللغوية ؛ فهو حصر للنماذج المختلفة التي تمثل ظاهرة اللغة المدروسة ، وقد أريد به ضبط الاستعمال اللغوي المراد التنظير له وتقعيده .

٩ – إثْباتُهُ إجراء التصنيف بوصفه إجراءً تنظيريًّا من إجراءات السماع .

١٠ – يرى أن كل إجراءات النظام الموجود في المادة اللغوية إجراءات تنظيرية لا معرفية .

١١ – أن الإجراءات التنظيرية التي تقوم على استنباط الأنظمة تتمثل في التصنيف والتحليل والمقارنة والتعميم والشرح والتفسير ؛ لأن هذه الإجراءات تُقَدِّم مجموعة التصورات التي يفترضها اللغويون بخصوص المادة المسموعة .

١٢ – جعلُهُ إجراء التصنيف من الإجراءات التي ترد للتنظير للمادة اللغوية المسموعة مرة وترد مرة أخرى للتنظير للأنظمة التي تكون للمادة المسموعة .

١٣ – عدم إنكاره أن إجراءات المقارنة والتحليل والشرح التي يثبت هارتمان Hartmann كونها من إجراءات السماع ، أو الحصول على مادة لغوية obtaining data بتعبيره ، تُقَدِّمُ ، بلا شك ، مادة متقدمة تضاف إلى المادة التي يَتِمُّ جمعها من المتكلمين باللغة .

١٤ - تأكيدُهُ على أن طبيعة هذه الإجراءات أقرب ما تكون إلى معالجة المادة اللغوية منها إلى جمع المادة اللغوية ، فهي تقوم على استنباط الأنظمة أكثر مما تقوم على الإضافة إلى المادة ؛ إذ المادة التي تقدمها مادة ذهنية مستنبطة لا واقعية مجموعة ، بل إن إجراء التحليل مثلًا منهج ذهني يفترضه اللغوي في دراسته للظاهرة اللغوية .

إن البحث يرى أن الإجراءات التنظيرية تكشف طبيعة النظرية اللغوية العامة أكثر مما يفعله إجراءا الجمع والوصف المَعْرفِيّانِ ؛ لأن التفاوت بين النظريات فيما يخص الجمع والوصف قد يكون بسيطًا فضلًا عن النظرية التي تبدأ ، في الحقيقة ، بعد مرحلة الجمع والوصف الأوليّ . على حين يتسع التفاوت بين النظريات اللغوية فيما يخص الإجراءات التي يتم بها استنباط الأنظمة اللغوية المختلفة . ومن ثَمّ يرى البحث أن تحديد النظرية اللغوية وتقديم خطوطها الرئيسية وتقويمها والمقارنة بين صورها المختلفة ينبغي أن يتم أولًا من خلال هذه الإجراءات التنظيرية المختلفة .

المبحث الثالث : النظرية اللغوية العربية في لغويات القرن العشرين

لا يخفى أن ما أنجزته الدراسات المعاصرة للتراث اللغوي العربي سواء على مستوى الدارسين العرب أم المستشرقين أم اللغويين الغربيين المعنيين بالنظرية اللغوية على اختلاف تجلياتها يتمثل في رصد الاتجاهات والمدارس النحوية مشهورة [١] أو غير مشهورة [٢] وأعلام النحو واللغة والظواهر والأنظمة النحوية المختلفة فضلاً عن تحقيق أمهات مصادر التراث العربي وعيونه .

وقد جاء في هذه الدراسات المعاصرة للتراث اللغوي العربي شيء من استنباط النظرية النحوية ، بصفة خاصة ، على استحياء ، وفي عدة صور ابتدائية لم تبرزها على نحوٍ كافٍ [٣] ؛ فقد ورد التنظير للتراث العربي ، وبخاصة النحو ، على النحو التالي :

---

(١) وتتمثّل في مدارس البصرة والكوفة وبغداد ومصر والشام والأندلس . ولا يناسب إحصاء هذه الدراسات هذا المقام ، وتكفي الإشارة إلى أبرزها مِمّا يُعَدُّ علامة في الدرس التاريخي وهي دراسات : ضيف د. شوقي (١٩٦٨ [١٩٨٣]) المدارس النحوية ، مصر : دار المعارف ، ط٥ ، والمخزومي د. مهدي (١٩٥٣ [١٩٥٨]) مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو ، القاهرة : مطبعة مصطفى البابي الحلبي ، ط ٢، والسيد ، د. عبد الرحمن (١٩٥٨ [١٩٦٨]) مدرسة البصرة النحوية : نشأتها وتطورها ، مصر : دار المعارف ، ومكرم ، د. عبد العال سالم (١٩٦٢ [١٩٨٠]) المدرسة النحوية في مصر والشام في القرنين السابع والثامن من الهجرة ، القاهرة : دار الشروق ، والسيد د. أمين (١٩٦٢) الاتجاهات النحوية في الأندلس وأثرها في تطوير النحو ، دكتوراه بكلية دار العلوم جامعة القاهرة .

(٢) بلغ الدرس المعاصر آخر الشوط ، فحاول إثبات ما احتمل فقط أن يُمَثِّلَ مدرسة نحوية ، وهذا ما تُبرِزُهُ بحوث عن مدارس قامت بالمدينة ومكة أو بالحجاز مثل :

- بحث رفائيل تالمون Talmon عن « المدرسة النحوية للقرن الثامن الميلادي في المدينة : جمع المادة المتاحة وتقويمها » وهو :

Talmon, Rafael (1985) "An eight century grammatical school in Medina: the collection and evaluation of the available material," in Bulletin of the School of Oriental and African Studies, University of London, Vol. XLVII, Part 2, pp. 224-36.

- بحث ريتشارد مورتل Mortel عن « المدارس في مكة خلال فترة القرون الوسطى : دراسة وصفية في ضوء المصادر الأدبية » وهو :

Mortel, Richard T. (1997) "Madrasas in Mecca during the medieval period: a descriptive study based on literary sources," in Bulletin of the School of Oriental and African Studies, University of London, Vol. 60, Part 2, pp. 236-52.

(٣) ومن هذه الأعمال : فريحة ، أنيس (١٩٨١) نظريات في اللغة ، بيروت : دار الكتاب اللبناني ، ط٢ ، وطحان ، ريمون ، وطحان ، دنيز بيطار ، فنون التقعيد وعلوم الألسنية ، بيروت : دار الكتاب اللبناني ، ط١ ، والموسى ، د. نهاد (١٩٨٧) نظرية النحو العربي في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث ، الأردن : دار البشير ، ط٢ ، ١٩٨٧م ، والملخ ، د. حسن خميس (٢٠٠٠) نظرية التعليل في النحو العربي بين القدماء والمحدثين ، عمّان : دار الشروق .

– الإشارة العابرة إلى النظرية في النحو العربي مع قصر نظريته على نظرية واحدة تمثلت في نظرية العمل أو العامل . وقد تَمَّ ذكرها على جهة النقد لا العرض والتفصيل مما يجعل التعرض للنظرية من قبيل النقد أكثر من كونه تنظيرا للنحو العربي . وقد بدأت الإشارة إلى مفهوم العمل على أنه نظرية مع ثلاثينيات القرن العشرين ؛ إذ لَقَّبَ كتابُ إحياء النحو مفهومَ العمل بالنظرية يقول عن النحاة : « ويطيلون في شرح العامل وشرطه ووجه عمله حتى تكاد نظرية العامل تكون عندهم هي النحو كله » (١) .

وثَمَّةَ إشارة أخرى إلى نظرية العامل في النحو العربي أعمق كثيرًا مِمَّا سَبَقَ وهي في الحقيقة تَنْبَنِي على الفرق بين منهج المكونات النهائية ومنهج المكونات المباشرة لفند Wilhelm Wundt(٢) الذي صار « سمة بارزة للبنيوية البلومفيلدية » (٣) « شاع في البنيوية الأمريكية » (٤) . والفرق بينهما يَتَمَثَّلُ في أنَّ منهج المكونات النهائية يحلل الجمل إلى وحداتها النهائية ، أي كلماتها ، دون بيان المُرَكَّبات التي تكون بين الجمل والكلمات ، ودون بيان أجزاء الكلمات ، على حين يُحَلِّلُ منهج المكونات المباشرة الجملة إلى مركبات ، ثم المُرَكَّبات إلى كلمات ، والكلمات إلى أجزاء كلمات إذا كانت هذه الأجزاء ذوات دلالة صرفية . أي أنه يُبَيِّن وحدات التراكيب الوسيطة بين الجمل والكلمات كما يُحَلِّل الكلمات إذا كانت ذوات أجزاء تحمل دلالة ، أي يستمر التحليل اللغوي إلى أن يصل إلى « كل المورفيمات المنفصلة التي تدخل في تركيب

---

(١) مصطفى ، إبراهيم (١٩٣٧ [١٩٩٢]) إحياء النحو القاهرة : دار الكتاب الإسلامي ، ط٢ ، ص ٢٢ .

(٢) يُنْسَبُ إلى فند Wundt لاقتراحه له « في النصف الأول من القرن العشرين » . McCawley, James D. (1986) "Syntax," in Encyclopedic Dictionary of Semiotics, edited by Thomas A. Sebeok, Berlin, New York, Amsterdam: Mouton de Gruyter, Vol. 2, pp. 1061-71. على أن تاريخه الحقيقي يبدأ مع بلومفيلد Bloomfield (1933 [1935]) كما أوضح هاريس « فكرته الجوهرية » في بعض أبحاثه Harris (1946) Language, London: George Allen & Unwin Ltd., pp. 161, 167, 209, 221 Hays, David (1964) "Dependency Theory: a formalism and some observations," Language 40, Number 4, edited by Bernard Bloch, Baltimore: Waverly Press Inc., pp. 511. "From morpheme to utterance," Language 22, edited by Bernard Bloch, Baltimore: Waverly Press Inc., pp. 161-183. & Readings in Linguistics, edited by Martin Joos, Chicago and London: the University of Chicago Press, Nida, Eugene A. (1948), "The analysis of grammatical constituents" Language 24, edited by Bernard Bloch, Baltimore: Waverly Press Inc., pp. 168 - 77. pp. 142-53. وقد « طَبَّقه معظم البنيويين » Lyons (1968) An Introduction to Theoretical Linguistics, p. 212. ومن هنا تَمَيَّزَتْ ثلاث مراحل لهذا المفهوم كما يرى ليونز .

(٣) Crystal, (1985) A Dictionary of Linguistics and Phonetics, UK: Basil Blackwell, p. 153.

(٤) Simpson, J.M.Y. (1979) A First Course in Linguistics, GB: Edinburgh University Press, p. 115.

ولا تقبل تجزئة أخرى » [١] . وترجع تسميته بمنهج المكونات المباشرة إلى أن الانتقال بين الوحدات اللغوية يتم من الوحدة اللغوية المراد تحليلها إلى الوحدة التي تليها مباشرة .

وقد تَمَّتْ ، على أية حال ، الإشارة إلى نظرية العامل في ضوء مناهج تحليل المكونات ؛ فقد بيَّنَ بعض الدارسين أن نظرية العامل في الدرس اللغوي العربي تُبْنَى على تحليل المكونات النهائية الذي سبقت الإشارة إليه ؛ إذ يحلل الجمل إلى الكلمات دون الوقوف على وحدات وسيطة بينهما [٢] ، أو على وحدات أصغر من الكلمات . ويُقَابِلُ تحليل الجملة في العربية بهذا تحليل المكونات المباشرة الذي يُقَدَّمُ في الرسم الشجري . يقول بيستون Beeston في إشارته هذه : « أنجز لغويو القرنين الثامن والتاسع العرب في وصف لغتهم وتحليلها عددًا من الأفكار المُتَقَدِّمَة بشكل عالٍ في علم اللغة العام التي لم تكن معروفةً كُلِّيَّةً في أوروبا إلى أن استنبطها لغويو القرن التاسع عشر بشكل مستقل . كان ، مثلًا ، المبدأ المسمى الآن تحليل المكون النهائي Ultimate Constituent Analysis أساسًا بالنسبة للنحاة العرب » [٣] .

– اتجاه اللغويات العربية المعاصرة في تقويمها للتراث اللغوي العربي اتجاهًا نقديًا على نَحْوٍ بَارِزٍ بالحديث عَمَّا فيه من معيارية ومنطق وفلسفة بخلاف اتجاهات المستشرقين والمنظرين اللغويين الغربيين الذين يثبتون للتراث اللغوي العربي أوجه تَفَوُّقٍ كبيرةً جدًّا أكثر من انتقاده ، فهم يرون ، مثلًا ، أنه « صياغة سريعة بشكل غير عادي ، أتبعها امتداد ثريّ وسريع على نَحْوٍ مُمَاثِلٍ في كل حقول الدرس اللغوي : الأصوات والصرف والنحو والدلالة وفلسفة اللغة . لقد تَطَوَّرَ الدرس اللغوي عند العرب في ستة قرون في اتجاه أكثر تجانسًا مع اللغويات الغربية فيما بعد النهضة منه مع لغويات القرون الوسطى

(١) Pei, Mario (1966) Glossary of Linguistic Terminology, New York: Columbia University Press, p. 284.

(٢) وقف اللغويون العرب ، في الحقيقة ، على مركبات الإضافة والنعت والعطف والبدل ... التي تتوسط بين الجملة والكلمة كما تم بيانه في بحث عبد الدايم ، د. محمد عبد العزيز (١٩٩٨) أنماط الوحدة التركيبية في العربية القاهرة : مكتبة النهضة المصرية ، ولكن هذه الوحدات لم تمثل وحدة تحليل ؛ إذ لم يقف النحاة في إعرابهم للجملة على هذه المركبات بوصفها المكونات التي تتكون منها الجملة ، أو كما عَبَّرَ بَعْضُ الدارسين : « لم تُبْنَ بوصفها وحدة وظيفية تامة ترد في مستوى تحليل بين الجملة والكلمة أَحْسِنَ تَعَهُّدُهُ » انظر : Suleiman, Yasir (1995) "Arabic linguistic tradition," in The Encyclopedia of Language and Linguistics, edited by R.E. Asher, Oxford: Pergamon Press, Vol. 1, pp. 194 - 02 & in Concise History of the Language Sciences from the Sumerians to the Cognitivists, edited by E. F.K.Koerner and R. E. Asher, UK: Pergamon, p.34.

(٣) Beeston, A. F. L. (1982) "Arabic language," in Dictionary of The Middle Ages, New York: Charles Scribner's Sons, Vol. 1, p.377.

في الغرب »[1] .

– ورود بعض المحاولات لاستنباط نظريات نحوية أخرى من التراث العربي ، وبخاصة في أعمال المستشرقين ، وممن قام بذلك كيس فرستيغ Kees Versteegh في كتابه عن « Greek Elements in Arabic Linguistic Thinking العناصر اليونانية في الفكر اللغوي العربي »[2] الذي تحدث فيه عن « The theory of grammatical categories نظرية الأجناس النحوية »[3] ، و « Stoic Component in the theory of meaning العنصر المشَّائي في نظرية المعنى »[4] ، ثم في ترجمته وتعليقه على كتاب « الإيضاح في علل النحو » للزجاجي حيث جعل عنوانه « The Explanation of Linguistic Causes: Az-Zağğāğī's Theory of Grammar£ Introduction, Translation, Commentary شرح العلل اللغوية : نظرية الزجاجي النحوية مقدمة وترجمة وتعليق »[5] . وقد أدرج في كثير من فصول هذا الكتاب عنوان نظرية[6] . كما عرض جهود الزجاجي في التعليل بصفتها مرحلة في تطور النظرية اللغوية في بحثه عن « تطور النظرية اللغوية : جهود الزجاجي في التعليل اللغوي The development of linguistic theory: Aẑ-Zajjj on linguistic explanation »[7] .

وقد تناولت دراسات تالمون Talmon الجانب التنظيري للنحو العربي أيضًا كما يظهر في كتاب « Arabic Grammar in Its Formative Age النحو العربي في طور التكوين »[8] ؛ حيث يتحدث ، مثلًا ، عن « كتاب العين والنظرية النحوية المبكرة للعراق القديم »[9] .

---

(١) Law, Vivien (1985) "Language and its Students: the History of Linguistics," in An Encyclopedia of Language, edited by N.E.Collinge, London and New York: Routledge, p. 825.

(٢) Versteegh, Kees (1977) Greek Elements in Arabic Linguistic Thinking, Leiden: E.J.Brill.

(٣) Ibid., pp. 38 - 89.

(٤) Ibid, pp. 178 - 95.

(٥) Versteegh, Kees (1984) The Explanation of Linguistic Causes: Azzağğāğī's Theory of Grammar, Introduction, Translation, Commentary, Amsterdam/ Philadelphia: John Benjamins Publishing Company.

(٦) Ibid., pp. 72, 87, 95, 101, 109, 118, 121, 135, 139, 157, 216, 224, 231.

(٧) Versteegh, Kees (1997) "The development of linguistic theory: Aẑ-Zajjj on linguistic explanation," in The Arabic Linguistic Tradition, Series of Landmarks in Linguistic Thought III, London and New York: Routledge, pp. 64 - 75.

(٨) Talmon, Rafael (1997) Arabic Grammar in Its Formative Age, Leiden. New York, Keln: Brill.

(٩) Ibid, pp. 278 - 83.

أما جوناثان أوينز Jonathan Owens فقد وقف في كثير من أعماله على نظريات التراث العربي إذ تكلم في كتابه « Foundations of Grammar أسس النحو » [١] عن مفهوم « التعليم [الوسم أو التمييز أو زيادة العلامة] في النظرية العربية Markedness in Arabic theory » [٢] كما كتب ، على سبيل المثال ، عن « Themes in the development of Arabic Grammatical theory موضوعات في تطور النظرية النحوية العربية » [٣] وعن « The structure of Arabic grammatical theory بناء النظرية النحوية العربية » [٤] .

كما تَعَرَّضَتْ دراسة « 'I'rāb and Binā' from linguistic reality to grammatical theory الإعراب والبناء من الحقيقة اللغوية إلى النظرية النحوية » [٥] للنظرية النحوية في التراث العربي . وقامت دراسة « Universal History of Linguistics: India, China, Arabia, Europe التاريخ العام لعلم اللغة : الهند والصين والجزيرة العربية وأوروبا » بعرض بعض جوانب هذا النظرية بعنوان « General Characteristics of the Arab Syntactic Theory سمات عامة عن النظرية النحوية العربية » [٦] .

وجاءت دراسات عن جوانب خاصة في النظرية النحوية العربية ، كما في بحث « Elements Pragmatique dans la Theorie Grammatical Arab Post- Classique » عناصر تداولية في النظرية النحوية العربية المتأخرة » [٧] .

---

(١) Owens, Jonathan (1988) Foundations of Grammar, Amsterdam/ Philadelphia: John Benjamins Publishing Company.

(٢) Ibid, pp. 199 - 226.

(٣) Owens, Jonathan (1990) "Themes in the development of Arabic grammatical theory," in Studies in the History of Arabic Grammar II, Proceedings of the 2nd Symposium on the History of Arabic Grammar, Nijmegen, 27 April - May 1987, edited by Kees Versteegh and Michael G. Carter, Amsterdam/ Philadelphia: John Benjamins Publishing Company, pp. 253 - 63.

(٤) Owens, Jonathan (2000) "The structure of Arabic grammatical theory," in History of the Language Sciences, Edited by Herausgegeben Von , Vol. 1, pp. 286 - 300.

(٥) Baalbaki, Ramzi (1990) 'I'rāb and Binā' from linguistic reality to grammatical theory," in Studies in the History of Arabic Grammar II, Proceedings of the 2nd Symposium on the History of Arabic Grammar, Nijmegen, 27 April- 1 May 1987, edited by Kees Versteegh and Michael G. Carter, Amsterdam/ Philadelphia: John Benjamins Publishing Company, pp. 17 - 33.

(٦) Itkonen, Esa (1991) Universal History of Linguistics: India, China, Arabia, Europe, Amsterdam/ Philadelphia: John Benjamins Publishing Company, pp. 132 - 45.

(٧) Larcher, Pierre (1987) "Elements Pragmatique dans la Thorie Grammatical Arab Post- =

وقد عَرَضَتْ « النظرية الصرفية في النحو العربي : دراسة في المفهوم والمنهج » [1] نماذج النظرية الصرفية مع مقارنتها بما يُقَارِبُهَا من نظريات الصرف في اللغويات الغربية المعاصرة .

ملامح دراسة النظرية اللغوية العربية في لغويات القرن العشرين :

يمكن أن تُلَخَّصَ أبرز الملامح في دراسة النظرية اللغوية العربية في لغويات القرن العشرين في عدد من الأمور على النحو التالي :

أ – ورود إشارات نقدية سريعة عن النظرية النحوية في اللغويات العربية في القرن العشرين .

ب – اقتصار هذه الإشارات في لغويات القرن العشرين العربية على نظرية العامل دون غيرها مما تنطوي عليه النظرية التراثية للنحو العربي .

وقد كان ، في الحقيقة ، وصف مفهوم العامل بأنه نظرية شرًّا على النحو لا لأن مفهوم العمل لا يمثل نظرية ، ولكن لأنه حَرَمَ ما سواه من أن يوصف بكونه نظرية ، فحرم غيره من المفاهيم التي تستحق الوصف بالنظرية من أن تُلَقَّبَ بلقب النظرية . لقد صار كل حديث أو إشارة إلى نظرية النحو العربي ينصرف مباشرة إلى نظرية العمل .

جـ – أن الوقوف على نظريات أخرى غير نظرية العامل في النحو العربي كان أبرز ما قدمته لغويات المستشرقين المعنيين بالتراث العربي .

د – أن رصد نظريات التراث العربي النظرية لم يحظ في عناية المستشرقين الذين عالجوها بتقديمها في إطار عام ، بل لم ترد دراسة لنظريات النحو أو الصرف الكاملة .

هـ – أنه لم يتم التأصيل لما يمكن أن يُعَدَّ نظرية ، وما لا يُعَدُّ ، كما لم يوضع إطار عام لنظرية من النظريات التي تَمَّ التَّعَرُّضُ لها ؛ الأمر الذي جعل الباب مفتوحًا لمن أراد أن يضفي على عمله بعض الجدة بوصف ما يدرسه بالنظرية .

و – أن النظريات لم تأخذ في الأعم الأغلب عنوانًا بارزًا في دراساتهم ، بل جاءت في أثناء عرضهم لمفاهيم العلوم العربية وتصوراتها المختلفة .

= Classique," in Studies in the History of Arabic Grammar II, edited by Versteegh and M. G. Carter, Amsterdam: John Benjamins Publishing Company, pp. 195 - 14.

(١) عبد الدايم ، د. محمد عبد العزيز (٢٠٠٠ – ٢٠٠١) نظرية الصرف العربي : دراسة في المفهوم والمنهج ، حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية بجامعة الكويت ، الحولية الحادية والعشرون ، الرسالة ، ١٥٨ .

ز – أن نظريات التراث اللغوي جديرة بدراسات جادة تستوفى ثلاثة شروط ، هي :

– أن تكون « نظريات التراث اللغوي صوتيًا أو صرفيًا أو نحويًا ... إلخ » هي العنوان العام الذي يقدم التراث النحوي من خلاله ، وذلك لإعادة تقديم التراث اللغوي العربي في صورة نظريات لغوية مثلما سبق تقديمه في صورة اتجاهات ومدارس لغوية .

– أن تستوفي النظريات اللغوية المختلفة لكل علم من العلوم العربية على نحو جامع .

– أن تقدم هذه النظريات في إطار عام يُبيِّنُ علاقتها بعضها ببعض .

المبحث الرابع : واقع الدرس الصرفي العربي المعاصر

من أبرز ما يمكن تسجيله على واقع الدرس الصرفي العربي ما يلي :

– أن الدرس الصرفي العربي لم يلق ما لقيه النحو العربي من عناية من الدرس المعاصر ؛ فبينما يَتَوَزَّعُ الدَّرْسُ اللُّغَوِيُّ الْعَرَبِيُّ القائمُ على المفاهيمِ اللغويةِ المُعَاصِرَةِ في تطبيقاتٍ للنظرية النحوية في طورها التحويلي التوليدي ، وفى بحوثٍ في لُغَوِيَّاتِ النَّصِّ والْخِطَابِ ، يَقِفُ الصَّرْفُ بمنأى عن ذلك .

وبحسبنا أن ننتبه إلى أن الجانب الصرفي من نظرية النحو التحويلي التوليدي ، على تضخم ما قُدِّم في جانبها النحوى من البحوث والدارسات ، لم يجد له صدى في التطبيق العربي المعاصر يواكب ما قُدِّم منه في الدرس اللغوي الغربى المعاصر الذي لا ننفي تأخره قليلًا عن الجانب النحوى من النظرية ؛ فقد أهملت النظرية التحويلية التوليدية الجانب الصرفي في أول أمرها ، ولم يتضح الجانب الصرفي للغة في معالجات النظرية إلا في طورها الثاني الذي تأخرت إليه بدايات معالجة الصرف في إطار النظرية التحويلية التوليدية ، يشير بعض اللغويين إلى تأخر بدايات إدراج الصرف ومعالجته في إطار النظرية التوليدية ، يقول : « على أنه إلى الآن ليس ثمة معالجة شاملة للصرف داخل الإطار التوليدي إلا ما كان من ماتيوس Matthews نفسه في عدد من النشرات الحديثة . ينضوي الفصل الحالي [١] على تقرير مختصر وغير فَنِّيٍّ لِجُزْءٍ من اقتراحاته » [٢] .

– استنزاف التفصيلات والأحكام لهذا الدرس الصرفي في جانب كبير منه على الأقل ؛ فجاء بعيدًا عن معالجة المنهج والنظرية الصرفية التي تَأْتِي خَلْفَ هذه الأحكام وتلك التفصيلات ، بل إن بعض الدراسات ، وهي « مناهج الصرفيين في القرنين الثالث والرابع من الهجرة » تُقَدِّم فصولًا عن كلٍّ من السماع والقياس والعلل الصرفية والإجماع [٣] بوصفها مناهج صرفية .

– تَأَثُّر درسنا الصرفي المعاصر بالدرس النحوي ؛ فالكتابة عن المدارس الصرفية لا تخرج

---

(١) يريد دراسة « تطورات حديثة في الدراسات الصرفية » لماتيوس التي يقدمها جون ليونز في كتابه آفاق جديدة في علم اللغة .

Matthews, P. H. (1970) Recent Developments in Morphology, New Horizons in Linguistics, Edited by John Lyons. GB: Penguin Books.

(٢) Ibid., p. 96.

(٣) هنداوي ، د. حسن (١٩٨٩) مناهج الصرفيين ومذاهبهم في القرنين الثالث والرابع من الهجرة ، دمشق : دار القلم ، ط١ ، الباب الأول .

عن الكتابة عن المدارس النحوية . وأصول الصرف مقيدة بأصول النحو ، أو هي فرع عليها . من ذلك الحديث عن مذاهب الصرفيين من بصريين إلى كوفيين إلى بغداديين ، والحديث عن مسائل الخلاف الصرفية بين أعلام الدرس اللغوي على نحو ما يجري في الدرس النحوي (١) .

وينبغي علينا درءًا لمجيء التنظير الصرفي نسخة صرفية للتنظير النحوي أن نَتَفَهَّمَ اختلاف الظاهرتين الصرفية والنحوية قبل تقديم نظريتيهما ، أي يجب علينا الاجتهاد في تنظيرٍ للظاهرة الصرفية بعيدٍ عن التنظير النحوي . فإذا كان للنحو نظرية العامل التي تحلل تركيب الجمل ، فينبغي أن يكون للصرف نظريته الخاصة التي تحلل تركيب الكلمات .

وفي إطار البحث عن النظريات الصرفية لتحليل الكلمات التي تقابل نظريات النحو التي تحلل تراكيب الجمل يرد حديثنا عن ثلاثة نماذج من النظرية الصرفية نتناولها في بحثنا .

وتلزمنا ابتداء المبادرة إلى الإشارة إلى وجود جملة من الدراسات التي تنبني على المفاهيم اللغوية المعاصرة في صرفنا المعاصر ، نحو :

- « دور الوحدات الصرفية في بناء الكلمة العربية » .

وتقوم على معالجة بنية الكلمة العربية برصد مجموعة الوحدات الصرفية التي تقوم على تشكيلها (٢) .

- « اللغة العربية : معناها ومبناها » .

وتتكفل بتصور متكامل للنظام الصرفي في العربية (٣) .

- « التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث » .

« ويُمثِّل محاولة أولية للكشف عن بعض خصائص النظام الصرفي العربي » (٤) .

- « المنهج الصوتي للبنية العربية : رؤية جديدة في الصرف العربي » .

ويُمثِّل هذا العمل دراسة لِبِنْيَةِ الكلمات العربية صوتيًا ، وهي ترى أن التجديد لم يَتِمّْ

---

(١) السابق ، الباب الثاني .

(٢) عبد الغني ، د. أحمد عبد العظيم (١٩٧٠) دور الوحدات اللغوية في بناء الكلمة ، رسالة ماجستير بجامعة القاهرة : مخطوطة رقم ٣٣٦ بكلية دار العلوم .

(٣) حسان ، د. تمام (١٩٧٣) اللغة العربية : معناها ومبناها ، مصر : الهيئة المصرية العامة للكتاب .

(٤) البكوش ، د. الطيب (١٩٧٣) التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث ، تونس : الشركة التونسية لفنون الرسم ، ص ٢٢ .

على النحو التام ؛ إذ لا ينبغي أن يَقْتَصِرَ على تقديم « بضعة أمثلة أو بضعة مصطلحات أو تعديلات لطائفة أو أكثر من المسائل النحوية ... المنهج المتكامل الذي يتعرض لكل مسائل العلم ويتصدى لحلها على الأساس الجديد المقترح » [١] .

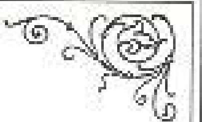
– « دور الصرف في منهجي النحو والمعجم » .

وهي دراسة ترصد توظيف القيم الصرفية في النحو والمعجم [٢] .

---

(١) شاهين ، د. عبد الصبور (١٩٧٧) المنهج الصوتي للبنية العربية : رؤية جديدة في الصرف العربي ، القاهرة : مطبعة جامعة القاهرة والكتاب الجامعي ، ط١ ، ص ٢١٦ .

(٢) الدناع ، د. يوسف خليفة (١٩٨١) دور الصرف في منهجي النحو والمعجم ، ليبيا : منشورات جامعة قار يونس .



النظرية اللغوية

في التراث العربي



النظرية اللغوية العامة في التراث العربي

ويشتمل على مدخل وثلاثة مباحث :

المبحث الأول : طبيعتها .

المبحث الثاني : بناء النظرية اللغوية العامة في التراث العربي .

المبحث الثالث : تقويم بناء النظرية اللغوية العامة .





مدخل

يَنْبَنِي هذا العمل على تصنيف النظريات اللغوية في تراثنا العربي إلى صنفين رئيسيين ، هما :

١ - النظرية اللغوية العامة :

نقصد بها تلك النظريات التي ترد في مختلف فروع الدرس اللغوي ، والتي لا يستقل بها درس لغوي واحد ، وهي تلك النظريات التي يتكفل بها هذا الفصل .

٢ - النظريات اللغوية الخاصة :

نقصد بها تلك النظريات التي تتوزع على فروع الدرس اللغوي ، فتخص كل مجموعة منها فرعًا من فروع الدرس اللغوي ، وذلك كمجموعة النظريات التي تخص الدرس الصوتي ، وتلك التي تخص الدرس الفونولوجي ... إلخ ، ويمكن تسميتها بفرع الدرس اللغوي الذي تخصه كالنظريات الصوتية والفونولوجية والصرفية والنحوية والدلالية والمعجمية ... إلخ .

وليس أَدَلَّ على ضرورة اختلاف النظرية الصرفية عن النظرية النحوية ، مثلًا ، من عدم صلاحية نظرية العامل التي تُبَيِّنُ العلاقات النحوية التي تكون بين كلمات الجملة لدراسة تركيب الكلمة إذ لا يوجد ابتداءً بين أجزاء الكلمات شيء يتصل بفكرة العامل والمعمول .

وسوف يَتَكَفَّلُ كل فصل من الفصول التالية بمجموعة من مجموعات النظريات الخاصة .

كما تَنْقَسِمُ النظريات الخاصة إلى صنفين فرعيين ، هما :

١ - النظرية أو النظريات الأساسية :

نقصد بها تلك النظرية التي تعالج فرعًا من فروع الدرس اللغوي بشكل أساسي ، والتي تخضع لها معظم قواعد فرع الدرس اللغوي الذي تخصُّه .

ب - النظريات غير الأساسية :

ونقصد بها تلك النظريات الأخرى التي ترد تكميلاً للنظريات الأساسية ، أو بديلاً منها ، وذلك على ما سوف نُبَيِّنُهُ فيما يلي .

ويَعْني وجود نظرية لغوية عامة ونظريات لغوية خاصة أن هناك قَدْراً مُشْتَرَكاً بين نظريات فروع الدرس اللغوي ، أي أن النظريات اللغوية تتفق في جانب ، وهو الجانب الذي تعكسه النظرية اللغوية العامة ، وتختلف في آخر ، وهو الذي تعكسه النظريات الخاصة لكل فرع من فروع الدرس اللغوي .

ويتمثل ، في الحقيقة ، الجانب الذي تشترك فيه النظريات اللغوية المختلفة فيما يتصل بمعالجة اللغويين للمادة اللغوية المسموعة ؛ إذ تتم معالجة أية مادة لغوية مروية تحت مفاهيم تتصل يِرِدُ بعضها تحت ما يُعْرَفُ باللحن والخطأ والتصحيف والتحريف والوهم ... إلخ كما يتم إخراج بعض المسموع المقبول من دائرة العربية المشتركة وقصره على العربية المقبولة الخاصة ، وذلك من خلال وصف بعض المسموع بأنه خاص بقبيلة « لهجة » ، ووصف بعض آخر بأنه خاص بلغة الشعر « ضرورة » . وأخيرًا يتم القول بالشذوذ أو السماعية لِمَا لَمْ يستنبطوا له قاعدة مُطَّرِدَة . ويُؤَكِّدُ ذلك على أن مفاهيم اللحن والخطأ والتصحيف والتحريف والوهم واللهجة والضرورة وغير ذلك لا تقتصر على الدرس النحوي ؛ إذ تَتَرَدَّدُ ، أيضًا ، في الدرس اللغوي صوتيًا وفونولوجيًا وصرفيًا ومعجميًا ودلاليًا .

كما يَتَمَثَّلُ ما تَخْتَلِفُ فيه النظريات اللغوية المختلفة فيما يبقى بعد هذه المعالجة المشتركة التي تتردد في مختلف فروع الدرس اللغوي من أصوات إلى صرف إلى نحو ... إلخ ، وهي تلك المعالجة اللغوية التي تقوم باستنباط الأنظمة اللغوية .

ويلزم أن تختلف هذه المعالجة اللغوية من مستوى من مستويات الدرس اللغوي إلى غيره لضرورة اختلاف الأنظمة الصوتية عن الصرفية عن النحوية ... إلخ .

يَتِمّ في هذه المعالجة اللغوية الخاصة بالنسبة للنحو ، مثلاً ، بيان ما يلي :

- **النظام الأساسي** للتفسير النحوي ، وهو نظام العمل .

- **الأنظمة المكَمِّلَة** التي تأتي لتطويع المادة المروية لنظام العمل ، وهو ما يراه الباحث أنظمةً مُكَمِّلَةً لنظام العمل ، كالحذف والتقدير والإضمار والاستتار والتضمين والنيابة والحمل على المعنى ؛ إذ لولا هذه الأنظمة أو المفاهيم لما جَرَتْ المادة المرويَّةُ على نظام العمل .

- **الأنظمة البديلة** التي تَرِدُ بدلًا من نظام العمل ، ومن ثَمّ تُعَدُّ أنظمةً بديلةً عن العمل لا تُطَوِّعُ المادة المروية لنظام العمل كما تفعل الأنظمة المُكَمِّلَة ، وإنما تَسْتَبْدِلُ بنظام العمل والعلاقات النحوية نظامًا صوتيًا يَحْكُمُ التركيب أو يَحْكُمُ ما ورد فيه من حركة على الحرف الأخير لبعض الكلمات ، كما هو الأمر مع أنظمة الإتباع والتخفيف والمناسبة ؛ إذ مثل هذه الأنظمة لا تقوم بإخضاع المادة المروية لقواعد نظام العمل وتفصيلاته وإنما تقترح التفسير الصوتي بديلًا حاكمًا للظاهرة اللغوية في التركيب .

ولا يخفى أن هذه المفاهيم ، التي يمكن أن نجدها في النحو وتظهر في مختلف معالجاته ، لا نجدها في الصرف أو في الأصوات . وهذا الذي جعل الباحث يرى ذلك من قبيل الجزء الخاص من النظريات اللغوية التي ترد في مستويات اللغة المختلفة .

وصفوة القول أن النظرية اللغوية في تراثنا اللغوي قد عَرَفَتْ أَمْرَيْنِ هما :

أ - **الجزء المشترك** الذي يرد في مختلف فروعها ، وهو ما نجده تحت ما أخذ عنوان الأصول النحوية من سماع إلى قياس إلى علل مع أننا نجدها تتردد في مختلف فروع الدرس اللغوي .

ب - **الجزء الخاص** بكل مستوى لغوي ، وهو ما يظهر في النظرية النحوية بعينها ، أو في النظرية الصرفية فقط ... إلخ .

ويريد العمل الحالي بيان كُلٍّ من النظرية اللغوية العامة والنظريات اللغوية الخاصة .

ويقوم الفصل الحالي بمباحثه الثلاثة على رصد الجوانب المختلفة للنظرية اللغوية العامة في تراثنا العربي ، ويتمثل ذلك في بيان أهم جوانب هذه النظرية اللغوية العامة في التراث العربي ؛ إذ يناقش كلًا من طبيعتها وبنائها ، ثم يعقب ذلك بتقويم هذه النظرية اللغوية .

ويُمَثِّلُ هذا الأمر مساهمة أولية في عرض تراثنا اللغوي من خلال النظريات التي ينبني عليها . وقد وضع نصب عينيه النظرية اللغوية العامة لأهمية البدء بالنظرية العامة قبل الحديث عن النظريات الخاصة المختلفة التي تندرج كل مجموعة منها تحت فرع خاص بها من فروع الدرس اللغوي .

ويرى العمل الحالي أن النظرية اللغوية العامة هي المدخل الطبيعي لفهم التنظير اللغوي العربي ، كما تُمَثِّلُ الإطار العام الذي تَحَرَّكَ فيه الدرس اللغوي في التراث العربي على اختلاف فروعه من درس صوتي إلى صرفي إلى نحوي إلى دلالي إلى معجمي ... إلخ .

وتتأكد أهمية استنباط التنظير النحوي في تراثنا من أن بلورة الجانب التنظيري

سيسهم في فهم ما ورد لدينا من نظريات لغوية واستكمالها .

إن تراثنا اللغوي بحاجة إلى تمييز ما يتصل بالتعليم عما يتصل بالتنظير ؛ فهو بحاجة إلى إعادة تصنيف ونقل من مجرد فن يهدف إلى تعليم الناس اللغة إلى علم تنظيري يقف على قدم المساواة مع علوم الطبيعيات والرياضيات ، مثلما حدث « لمفهوم النحو في الدرس اللغوي الغربي فيما بين منتصفَي القرنين الثاني عشر والثالث عشر » [١] .

ويرجع التفكير في إعداد هذا البحث إلى مراجعة واقع دراسة التراث اللغوي العربي في القرن العشرين وتحديد ما يحتاج إليه من بحوث ودراسات .

وقد رأى البحث بناء على ذلك أن درسنا المعاصر يحتاج أن تضاف إليه دراسات تكمِّل ما تم إنجازه على نحو مختلف ، لا على محاكاة الأبحاث التي تم إنجازها من قبل ، وهو ما يراه البحث يتمثل في تقديم تراثنا اللغوي في صورة نظريات على النحو الذي يتم به تقديم النظريات في درسنا المعاصر .

وقد انطلق هذا العمل الحالي من واقع دراسة التراث العربي لحرصه على أن يكون إضافة وخطوة تالية لما تم إنجازه بدراسة شيء تالٍ لدراسة الاتجاهات والمدارس النحوية واللغوية في التراث العربي ، وهو النظرية اللغوية الحاكمة لهذا التراث العربي . وهو ما يراه البحث الحالي مسئولية الباحثين المعاصرين بعد أن تم بلورة التراث على النحو الذي يوضحه البحث فيما يلي :

(١) Covington, Michel A (1984) Syntactic Theory in the High Middle Ages: Modistic Models of Sentence Structure, Cambridge: Cambridge University Press, p. 19.

المبحث الأول : طبيعة النظرية اللغوية العامة في التراث العربي

لا تُمَثِّلُ النظرية العامة نظرية خاصة بفرع واحد من فروع اللغة كالنحو أو الصرف ، بل تستخدم على حَدٍّ سواء لكل من الأصوات والصرف والنحو ... إلخ .

وتكتسب النظرية اللغوية العامة طبيعتها من الإجراء التنظيري الأبرز فيها .

ويرى البحث أن في النظرية اللغوية العامة في التراث العربي إجراءين بارزين على نحو خاص ، هما : التصنيف والتحليل ؛ مما يُسَوِّغ وصف البحث لهذه النظرية اللغوية العربية بأنها تصنيفية تحليلية .

وسوف يقف البحث مع إجراءَي التصنيف والتحليل هذين تفصيليًا بعد أن يتعرض لإجراء الوصف الذي نفاه بعض الدارسين عن تراثنا اللغوي العربي ، ولإجراء المقارنة التي تُعَدّ مقدمة ضرورية للتصنيف ، كما سيناقش البحث حقيقة النزعة الفلسفية في التراث اللغوي العربي ؛ إذ دار جدل طويل حول أثر هذه النزعة في تشكيل طبيعة النظرية اللغوية في التراث العربي .

ويعني ذلك أن البحث سيعالج خمس خصائص للنظرية اللغوية العامة في تراثنا اللغوي ، هي النزعة الفلسفية والوصف والمقارنة والتصنيف والتحليل ، وهي خصائص لم يُفَصَّل الحديث فيه بشكل كبير حتى خارج إطار علاقتها بالنظرية اللغوية .

وسيحرص البحث على تفصيل الحديث فيها من خلال تطبيقات هذه الإجراءات في مختلف فروع اللغة كالأصوات والصرف والنحو .

أولا - النزعة الفلسفية :

لا يخفى ما اتُّهِمَ به درسنا اللغوي من ميلٍ إلى الفلسفة والمنطق مما لا يَتَّصِلُ فيما يرى الباحثون المعاصرون بدراسة اللغة ؛ إذ يرونه غير لغوي .

ويرى البحث بهذا الصدد أن النزعة الفلسفية التي اتُّهِمَ به درسنا اللغوي ضرورة علمية محضة وذلك بناء على كون النظرية هي الفرضَ أو الفروضَ التي يقدمها العلماء لوصف النظام الذي يدرسونه .

إن خُلُوَّ العلوم من الافتراض الذي عِيبَ على اللغويين العرب مستحيل وغير وارد ؛ إذ تصبح مجرد معارف سطحية ، تقتصر على الظاهر دون استكناهٍ لما وراءه من أنظمة وقوانين .

كما يستلزم ببساطة خلو العلوم من الافتراض خلوها ، من ثَمَّ ، من النظريات ،

فليست النظريات أكثر من الفروض النظرية التي يضعها العلماء لوصف الأنظمة وبيانها أو تفسيرها .

وإذا كان البحث قد انتهى إلى ضرورة الافتراض في الدرس اللغوي وغيره بناء على أن النظرية تمثل المقابل الذهني التجريدي الذي يقدمه العلماء للأنظمة التي ترد في ظواهر اللغة ، فإن بعض الباحثين الكبار قد عَبَّرَ عن ضرورة هذا الافتراض في الدرس اللغوي ، وفي الدرس العلمي ، بصفة عامة ، قال في ذلك :

« فما ضيقنا بالنحو ؟ وإنما هو قانون اللغة التي قُدِّرَ علينا أن نَتَكَلَّمَ به . وما جريرة النحاة فيه ؟ وما إساءتهم إلينا به ؟ وهو إنما أَخَذُوهُ من العربية ، كما أَلِفُوا أصحابها يتكلمون . أنضيق بفلسفته ؟ وكيف وكل شيء من الثقافة اللغوية والدينية قد دخلته الفلسفة ، وأثرت فيه وصبغته بصبغتها ، وما كان ممكنًا أن يسلم منها النحو وحده وإلا كان عجبًا من العجب أو تلفيقًا من التلفيق يراد به إخفاء طابع الثقافة وسمة العصور في النحو خاصة » [١] .

ولا يلزم العلماء إلا الحرص على مطابقة فروضهم للأنظمة ما أمكن .

ويمكن التَّحَقُّقُ من موافقة النظام من خلال إمكان تفسير أفراد الظاهرة وَفْقَ الفَرْضِ المُقْتَرَحِ ، أي إذا انطبق الفرض على جميع الأفراد كان فرضًا صحيحًا مقابلًا للنظام .

كما لا يلزم تفسير الظاهرة بنظرية واحدة ؛ إذ يمكن أن تشتمل على أكثر من نظام مما يستلزم تقديم نظريات بقدر ما فيها من أنظمة .

ويمكن التمثيل للنظرية في النحو العربي بنظرية العمل ؛ إذ تم الاتفاق في الدراسات المعاصرة على أن فرض العمل يُمَثِّل نظرية في النحو العربي .

وتشير بعض الدراسات إلى كون نظرية النحو تكاد تنحصر في نظرية العمل تذكر الدراسة أن « بين النحو ونظرية العامل شيئًا من الترادف » [٢] .

ويُمَثِّل هذا الفرض فعليًا نظرية لكونه فرضا وضعه النحاة العرب لتفسير تركيب الجملة الذي يشتمل على كلمات معينة ترد على ترتيب معين إذ افترض النحاة أن الكلمات ترد في الجملة وفق قانون العمل فبعض الكلمات تأتي عاملة بمعنى أنها مقتضية لغيرها ، وبعض آخر يرد وفقا لهذا العمل أو الاقتضاء بورودها معمولة .

ولا يخفى أن هذا الفرض الذي وضعه النحاة يعكس النظام ، أو القانون الذي يحكم

---

(١) ناصف ، علي النجدي (١٩٧٩) سيبويه إمام النحاة ، القاهرة : عالم الكتب ، ص ٤٤ .
(٢) الملخ ، (٢٠٠٠) نظرية التعليل في النحو العربي بين القدماء والمحدثين ، ص ١٤٦ .

تركيب الجملة ، ولم تخرج عليه إلا حالات عُولِجَتْ في ضوء فروض أخرى مكملة لهذا الفرض أو بديلة عنه كالاشتغال والتنازع والحذف والإضمار والتضمين ... إلخ .

ثانيا - النزعة المعيارية

يوصف التراث اللغوي العربي بقيامه على المعيارية وتخلف النزعة الوصفية عنه .**ولا يتصور البحث تدافع المعيارية والوصفية** ؛ إذ لا ترد المعايير أو القوانين والقواعد العامة في دراسة اللغة أو غيرها من العلوم إلا بعد وصْفٍ دقيق ومُنَظَّم لها ، وأية معايير لا تنبني على وصف صحيح تكون خطأ أو تكون ، على الأقل ، عُرْضَةً لذلك على نحو كبير ، كما أن الوصف الذي لا ينتهي بمعايير يُبْقي الظاهرة بلا دراسة حقيقية ؛ إذ ستخلو الدراسة من الكليات أو القواعد العامة والتفصيلية .

إن الاكتفاء بالوصف دون الانتهاء إلى معايير يُبْقي الدرس مجموعة أولية من الأوصاف دونما تقديم تعميم بينها . ويمكن تمثيل العلاقة بين الوصف والمعيارية بالرسم التالي :



(رسم ١)

ويفيد البحث أن الوصفية والمعيارية إجراءان للبحث ينتقل من أولهما إلى الثاني من خلال ثالث هو التعميم الذي يعد أحد الإجراءات التنظيرية .

وقد رفض بعض المستشرقين وصف التراث اللغوي العربي بالمعيارية ، ورأى أنه يُقَدِّمُ نَمُوذَجاً ثالثا للدرس اللغوي ، هو النموذج التفسيري . يقول عن وظيفة النحوي في تراثنا :

« المهمة النهائية للنحوي هي أن يشرح للمؤمنين لماذا يتكلمون بالكيفية التي يتكلمون بها . من الواضح أنه لا يمكن أن يخضع مفهوم مهمة النحوي هذا للوصفية ، بل يمكن أن يكون من الخطأ عَدُّ النحاة معياريين أيضًا . المصطلح الوحيد الذي يغطي مفهومهم لوظيفة الدرس اللغوي هو التفسيرية » [١] .

وهو بذلك يجعل الدرس اللغوي ذا ثلاثة أصناف ، هي المعيارية والوصفية والتفسيرية ، وليس مجرد صنفين ، وهما المعيارية والوصفية بتصنيف دو سوسير الذي

---

(١) Versteegh (1984) The Explanation of Linguistic Causes: AzZaǧǧāǧi's Theory of Grammar," p. 7 - 8.

دَأَبَ معظم اللغويين « بشكل شائع على أن يعدُّوا كتابه « Cours de Linguistique Gnrale محاضرات في علم اللغة العام الحدَّ الفاصل » [١] الذي بدأت معه النزعة الوصفية في اللغويات المعاصرة .

أما ما يراه البحث الحالي فهو كون التراث اللغوي العربي ثنائيًا في طبيعته ؛ حيث يراه تصنيفيًا تحليليًا على حد سواء ، بمعنى أنه قام بالتصنيف والتحليل معًا . على أن التحليل قد استلزم في الوقت نفسه قدرًا غير قليل من التفسير الذي سيطر بشكل بارز ، أيضًا ، على درسنا اللغوي .

ويقوم هذا التصور على أساس :

– قيام التراث اللغوي العربي في معالجته للمسموع بتصنيف هذا المسموع إلى عدة أصناف ، منها الضرورة واللهجة والسماعي والشاذ ، فضلًا عن حكمه على بعض المسموع بأنه من قبيل المصنوع . كما أن من أصناف المادة المسموعة المطرد والغالب والكثير والقليل والنادر .

– قيامه في الوقت نفسه باستنباط عدد كبير من أنظمة المادة اللغوية المختلفة على ما سيبين البحث في جهة التحليل . وقد قدم مع الأنظمة التي قدمها تفسيرًا على نحو عالٍ .

ولا يعني ذلك تَخَلُّفَ جهات الدراسة الأخرى بل لقد وردت فيه بشكل غير خافٍ أيضًا . ومن وجود إجراءات البحث المختلفة لديه ما قدمه من تعميم وتجريد لم تبلغه النظرية اللغوية حتى الآن كما في الميزان الصرفي الذي يبنى على فكرة الأصول الثلاثية للأفعال وزيادة حروف بعينها . يقول بعض الدارسين عن منهج الميزان الصرفي « واجه هذا وحده الأوروبيين لأول مرة بمفهوم صرفي ذي مستوى من التجريد أعلى بكثير جدًّا من نموذجهم التراثي الخاص « الكلمة – التصريف » الذي تَصَوَّرُوه إلى الآن » [٢] .

ثالثًا - نزعة المقارنة

قَدَّمَ الدرس المقارن تطويرًا مهمًا في « لغويات القرن التاسع عشر » [٣] . وهو لا يخرج

(١) Schogt, Henry G. (1986) "Sructuralism," in Encyclopedic Dictionary of Semiotics, Vol. 2, by Thomas A. Sebcok (General Editor) Berlin: Mouton de Gruyter, p. 980.

(٢) Robins, R. H. (1988) "Appendix in History of Linguistics," in Linguistics: Cambridge Survey, edited by Frederick J. Newmeyer, Cambridge: Cambridge University Press, p. 475.

(٣) Chalker, Sylvia and Weiner, Edmund (1994) The Oxford Dictionary of English Grammar, Oxford: Oxford University Press, p. 74.

في اللغويات عما يكون له في غيرها ، إذ يدرس « التشابهات والفروق بين اللغات المختلفة ... وهو يُستخدَمُ للصلات التاريخية بين اللغات المختلفة » [١] . وتُسمَّى اللغويات التي تُعْنَى « يبحث التشابهات والفروق بين اللغات باللغويات المقارنة » [٢] . ويعنى الدرس المقارن ، مع دراسته للصلات التاريخية بين اللغات ، بالعلاقات التي بين اللغات والعلاقات التي بين اللهجات كذلك ، وذلك أن الدرس المقارن لا يقتصر على مقارنة اللغات بعضها ببعض ، وإنما يرد ، أيضًا ، للمقارنة بين لهجتين أو أكثر للغة ، أي يرد لوظيفتي المقارنة بين اللغات ، والمقارنة بين اللهجات [٣] .

ويقتصر هذا الفصل ، بالنسبة للمقارنة في النظرية اللغوية العامة للتراث العربي ، على ما قدَّمه هذا التراث من مقارنات بين اللهجات وأصناف المادة المروية وذلك كما يلي :

المقارنة بين صور اللغة (اللغة المشتركة واللهجات والضرورة) :

لم يقتصر اللغويون العرب على دراسة اللغة المشتركة ، وإنما تَعَرَّضُوا للهجاتِ فَضْلًا لها عن العربية المشتركة أن تختلط بها ، أي أنهم درسوا ما عرضوا من لهجات في أثناء دراستهم للعربية المشتركة . وقد أفاد بعضهم كتابة عدد من اللغويين القدماء « كتبًا تحمل عنوان « اللغات » أو عنوانًا قريبًا منه » [٤] .

ويُعْنَى هذا البحثُ من دراسة اللهجات في التراث العربي بتفسير ما صنعه اللغويون العرب بشواهد اللهجات من خلال النقاط التالية :

أ – لم تقتصر دراسة اللغويين العرب للشواهد على وصف شواهد اللهجات والضرورة بذلك ، بل دار للنحاة حديث غير قصير حول الشواهد كلها سواء أكانت قد صُنِّفَتْ ضمن شواهد اللغة الخاصة ضرورةً كانت أو لهجةً أم صُنِّفَتْ ضمن شواهد اللغة المشتركة ؛ فهم يُحَلِّلُونَ شاهد اللهجة أو الضرورة مثلما يفعلون مع شاهد اللغة المشتركة ؛ فيستنبطون نظامه أو القاعدة العامة له .

ب – أن تصنيف اللغويين العرب للشاهد بكونه لغة خاصة لهجة أو ضرورة كان

---

(١) Ibid., p. 74.

(٢) Herndon, Jeanne (1985) "Comparative and Historical Linguistics," in Language: an Introductory Readings, edited by Virginia P. Clark [et. al.], New York: St. Martin's Press, 4th edition, p. 582.

(٣) Anttila, Raimo (1972) An Introduction to Historical and Comparative Linguistics, New York: the Macmillan Company, p. 229.

(٤) رابين ، تشيم (٢٠٠٢) اللهجات العربية القديمة في غرب الجزيرة العربية ، ترجمه وقدم له وعلق عليه د. عبد الكريم مجاهد ، بيروت : المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، ط١ ، ص ص ٤١ – ٢ .

يكفي لدراسة اللغة المشتركة التي هي موضوع دراستهم واهتمامهم ؛ إذ ذلك يفصل الشاهد أيا كان الحكم اللغوي أو القاعدة التي يشتمل عليها عن اللغة المشتركة . أي كان يقتضي ، في الحقيقة ، تصنيف اللغويين العرب للشواهد اللغوية أن يتركوا ما عدا شواهد اللغة المشتركة من الأصناف لاقتصار عنايتهم على اللغة المشتركة لكونها اللغة التي يلزم دراستها وتعليمها حفاظًا على معاني القرآن الكريم .

ج – أن بعض توجيهاتهم لشواهد اللهجات ترجع إلى عدم استقرارهم على تصنيفها باللهجة ؛ فهم يترددون بين كونه من قبيل اللهجة ومن قبيل الضرورة .

من ذلك عَدُّ سيبويه لإسكان وسط الثلاثي المكسور والمضموم من اللهجات ؛ إذ « رآها لغة بكر بن وائل وأناس كثير من تميم [١] ، وعَدُّ المرزباني له ضرورة [٢] . أي احتمل الشاهد كونه من اللهجة والضرورة اللتين هما صورتا اللغة الخاصة غير المشتركة .

ومنه ، أيضًا ، توجيه شاهد حذف ياء المنقوص غير المنون على وجهَي اللغة الخاصة اللهجة والضرورة معًا ، كما في قول خفاف بن ندبة :

كَنَوَاحِ رِيْشِ حَمَامَةٍ نَجْدِيَّةٍ وَمَسَحْتِ بِاللِّثَتَيْنِ عَصْفَ الإِثْمِدِ

يوجهه سيبويه على الضرورة ، فيجعله مما يحتمله الشعر [٣] ، ويرى الجوهري أن هذا : « لغة لبعض العرب يحذفون الياء من الأصل مع الألف واللام ، فيقولون في المهتدي المهتدِ كما يحذفونها مع الإضافة » [٤] .

أ. أن بعض توجيهاتهم لشواهد اللهجات يرجع إلى عدم الاستقرار على كونه لهجة وليس من قبيل اللغة المشتركة ، وأن الحكم عليه باللهجة ليس إلا وجهًا من الأوجه المحتملة لوروده بالحكم اللغوي الوارد فيه ، وأنه يلزم توجيه الشاهد على الأوجه الأخرى ؛ إذ يجب تحديد النظام أو القاعدة العامة التي وردت في الشاهد حتى يتسنى إذا ما سقطت حقيقة كونه لغة خاصة لهجة أو ضرورة أن يكون ثَمَّةَ وَجْهٌ يُحْمَلُ عليه .

ومن ذلك حذف التنوين لالتقاء الساكنين الذي يَعُدُّه سيبويه ضرورة ، ويذكر النظام الذي يجيء عليه ، كما لا يقتصر الأعلم على تصنيفه بالضرورة ، بل يُوَجِّهُهُ كذلك .

---

(١) سيبويه ، الكتاب ، جـ ٤ ، تحقيق عبد السلام هارون ، القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٥م ، ص ١١٣ .

(٢) المرزباني ، أبو عبد الله محمد ، الموشح في مآخذ العلماء على الشعراء ، تحقيق على محمد البجاوي ، القاهرة : دار نهضة مصر ، ١٩٦٥م ، ص ١٤٧ .

(٣) سيبويه ، الكتاب ، جـ ، ١ ص ص ٢٦ – ٢٧ .

(٤) ابن منظور ، لسان العرب ، مادة هـ د ى ، مجلد ٢٠ ، ص ٣٠٣ .

يقول سيبويه : « وزعم عيسى أن بعض العرب ينشد هذا البيت لأبي الأسود الدؤلي :

فَأَلْفَيْتُه غَيْرَ مُسْتَعْتِبٍ   ولا ذاكِرِ اللَّهِ إلا قليلا

لم يحذف التنوين استخفافًا ليعاقب المجرور ، ولكنه حذفه لالتقاء الساكنين ، كما قال رمى القوم . وهذا اضطرار » [١] .

ويقول الأعلم : « وفي حذف تنوينه لالتقاء الساكنين وجهان : أحدهما أن يشبه بحذف النون الخفيفة إذا لقيها ساكن ، كقولك : اضرب الرجل تريد : اضربن . والوجه الثاني : أن يشبه بما حذف تنوينه من الأسماء الأعلام إذا وصف بابن مضاف إلى علم ، كقولك : رأيت زيدَ بنَ عمرو . وأحسن ما يكون حذف التنوين للضرورة في مثل قولك : هذا زيد الطويل ؛ لأن النعت والمنعوت كالشيء الواحد فيشبه بالمضاف والمضاف إليه » [٢] .

هـ - أن دراستهم لشواهد اللغة الخاصة بالقبائل « لهجات » ترجع إلى نوع من المقارنة بين مختلف اللهجات في العربية . وهذه إحدى خيارات اللغوي . يشير بعض اللغويين المعاصرين إلى أن اللغوي مُخَيَّرٌ مع اللهجات بين أن يترك ما سوى ما يدرسه من اللهجات وبين أن يقارن بينها يقول :

« إن للغة عددًا من اللهجات . يجب على الوصف أن يُعَيِّنَ اللهجة التي يدرسها ، لكن يمكن أن توجد فروق أقل عمقًا ، ولا تؤثر في الوضوح المشترك ، كالفروق التي بين فرنسية أهل تولوز Toulouse وفرنسية أهل باريس Parisian . الفرنسي الجنوبي ، إجمالًا ، لا يفرق بين piqu وpiquait . سيكون هنا أيضًا للغوي الذي يصف الفرنسية المعاصرة أن يختار . يمكن أن يستبعد الاستعمال الجنوبي من وصفه ، أو أن يلاحظ أن الفرق بين ج / و / ع/ ليس عامًا .

إن أي مجتمع لغوي كبير الحجم لا يكون متجانسًا ، لكن يلزم الواصف إذا ما حدد ميدانه على هواه أن يقدم الفروق التي يسجلها بوصفها صورًا مختلفة لنفس الاستعمال ، إنه لا يستطيع أن يتكلم عن استعمالين مختلفين » [٣] .

---

(١) سيبويه ، الكتاب ، جـ ١ ، ص ١٦٩ .

(٢) الأعلم الشنتمري ، تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب في علم مجازات العرب ، بهامش كتاب سيبويه ، جـ ١ ، القاهرة : طبعة بولاق ، ١٣١٦هـ ، ص ٨٦ .

(٣) Martinet, André (1960 [1964]) Elements of General Linguistics, with a forward by L. R. Palmer, translated by Elisabeth Palmer, London: Faber and Faber Ltd., pp. 38 - 9.

رابعا - النزعة التصنيفية :

يرد النموذج التصنيفي ، كما أشار البحث من قبل ، في كل من السماع الذي يتصل بالمستعمل من اللغة ، وفي النظام الذي تَتَضَمَّنُه المادة اللغوية المستعملة .

وسوف يَقِفُ البحث مع النموذج الأكثر بروزًا في تراثنا اللغوي للتصنيف ، وهو النموذج المتمثل في تصنيف التراث للمادة اللغوية المسموعة ، أو للشواهد اللغوية المختلفة .

ولا يقتصر التصنيف في التراث اللغوي العربي على تصنيف الشواهد ، وإنما يرد على امتداد الدرس اللغوي كله ، ولكن البحث سيقتصر على تصنيف هذا التراث للشواهد بوصفه نموذجًا للتصنيف المتميز في هذا التراث اللغوي الفريد .

كما لا يستقل التصنيف ، في الحقيقة ، بمعالجة المادة المروية ، بل يشترك معه كل من الوصف والمقارنة ، ولكن تسميته بالتصنيف ترجع إلى أن التصنيف هو النتيجة المتحققة والأبرز .

تصنيف الشواهد اللغوية :

يُمَثِّل النموذجُ التصنيفي النموذجَ الأكثر بروزًا فيما يتصل بجانب السماع عند اللغويين العرب ؛ إذ عالج اللغويون اضطراب المادة المجموعة بافتراض وجود أصناف متعددة في المادة اللغوية ، ورفض كون هذه المادة من باب واحد . وقد نَصَّ اللغويون العرب على أن غرض التصنيف معالجة التناقضات التي تبدو في ظاهر اللغة ، ينقل السيوطي ، يقول : « قال ابن نوفل : سمعت أبي يقول لأبي عمرو بن العلاء : أخبرني عما وضعت مما سميت عربية أيدخل فيه كلام العرب كله ، قال لا . فقلت : كيف تصنع فيما خالفتك فيه العرب ، وهم حجة ؟ فقال : أحمل على الأكثر وأُسَمِّي ما خالفني لغات »[(١)] .

والحقيقة أن منطلق أبي عمرو منطلق لغوي سليم يَنُصُّ عليه علم اللغة الحديث الذي يفيد نحو ما قاله أبو عمرو يقول :

« ليست اللغات كما نعرف متطابقة بالضرورة على جميع الأراضي التي تتكلم عليها . إن الفروق التي توجد يمكن أن تكون عظيمة جدًا مما يعرض جهود التواصل للخطر . نقول في هذه الحالة : إن للغة عددًا من اللهجات ، وإن الوصف يجب أن يُعَيِّنَ اللهجة التي يعالجها ، لكن يمكن أن توجد فروق أقل عمقًا ، وهي لا تؤثر في الوضوح المشترك ، كالفروق التي بين فرنسية أهل تولوز Toulouse وفرنسية أهل باريس Parisian الفرنسي الجنوبي إجمالاً لا يفرق بين piqu وpiquait . سيكون هنا أيضًا

---

(١) السيوطي ، المزهر ، جـ ١ ، ص ص ١٨٤ - ١٨٥ .

للغوي الذي يصف الفرنسية المعاصرة أن يختار . يمكن أن يستبعد الاستعمال الجنوبي من وصفه أو أن يلاحظ أن الفرق بين / ڠ- / و/ ڠ-/ ليس عامًا . إنَّ أيَّ مُجْتَمَعٍ لغويٍّ كبير الحجم لا يكون متجانسًا ، لكن الواصف إذا ما حَدَّدَ مَيْدَانَهُ على هواه عليه أن يُقدِّمَ الفروق التي يؤسسها بوصفها صورًا مختلفة لنفس الاستعمال ، إنه لا يستطيع أن يتكلم عن استعمالين مختلفين » [١] .

ويظهر تصنيف النحاة للشواهد من أحكامهم المختلفة على الشواهد اللغوية صوتية أو صرفية أو نحوية أو معجمية .

وقبل استعراض تصنيف التراث العربي للشواهد اللغوية المختلفة نُؤَكِّد على أن تصنيفهم للشواهد لا يقتصر على الشواهد الصرفية والنحوية فحسب ، بل يرد ، كذلك ، في الشواهد الصوتية وغيرها ، ومن ذلك تصنيف الأصوات في التراث اللغوي .

يفيد ابن جني أن الأصوات العربية لا تَرِدُ على بابٍ واحدٍ ، بل على مستويات من الفصاحة والحسن والرداءة والفرعية ، يقول : « واعلم أن هذه الحروف التسعة والعشرين قد تلحقها ستة أحرف تتفرع عنها حتى تكون خمسة وثلاثين حرفًا . وهذه الستة حسنة يُؤْخَذُ بها في القرآن وفصيح الكلام ، وهي النون الخفيفة ، ويقال الخَفِية والهمزة المخففة وألف التفخيم وألف الإمالة والشين التي كالجيم والصاد التي كالزاي . وقد تلحق بعد ذلك ثمانية أحرف ، وهي فروع غير مستحسنة ، ولا يُؤْخَذُ بها في القرآن ولا في الشعر ، ولا تكاد توجد إلا في لغة ضعيفة مرذولة غير متقبلة ، وهي الكاف التي بين الجيم والكاف ، والجيم التي كالكاف ، والجيم التي كالشين ، والضاد الضعيفة ، والصاد التي كالسين ، والطاء التي كالتاء ، والظاء التي كالثاء ، والباء التي كالميم » [٢] . ولا يَهُمُّنا في هذا المقام توجيه [٣] ما صنعه ابن جني ، بل القصد بيان ورود شواهد الأصوات على أصناف مختلفة وليست ذات صنف واحد .

والحقيقة أن تصنيف الشواهد في التراث العربي يُعَدُّ تصنيفًا فريدًا ، وهو ، مِنْ ثَمَّ ، بحاجة إلى بيان تميّزه الخاص وإبداعه . ويُؤَكِّدُ على الحاجة إلى تفسير تصنيفهم الشواهد في التراث العربي وبيان النظام الحاكم له تضاعف الأصناف التي يقدمها والتي يريد

---

(١) Martinet (1960 [1964]) Elements of General Linguistics, pp. 38 - 9.

(٢) ابن جني ، سر صناعة الإعراب ، جـ ١ ، ص ٤٦ .

(٣) راجع توجيه ذلك في : عبد الدايم ، د. محمد عبد العزيز (١٩٩٨) المفاهيم النحوية بين الدرسين العربي التراثي والغربي المعاصر ، القاهرة : مكتبة النهضة المصرية .

الدارسون المعاصرون تحديدها على نحو قطعي ، يشير بعض الدارسين المعاصرين إلى ورود مصطلحات ومفاهيم كثيرة لأصناف الشواهد اللغوية في التراث اللغوي العربي بحاجة إلى تحديد ومعظمها من مصطلحات تصنيف الشواهد ومفاهيمه ، يقول : « في النحو العربي تتردد ألفاظ (القياس – المطرد – الغالب – الشائع – النادر – الشاذ – السماع ... إلخ) ، ومن المفيد قطعًا أن يكون عرف النحاة عن معناها محددًا ومتفقًا عليه ، فلا يترك ما تطلق عليه عرضة للارتجال والاجتهاد الشخصي »[١] .

وقد تَمَثَّلَ تصنيفُ الدرس اللغوي المعاصر للمصطلحات التراثية للشواهد اللغوية في تصنيفَي[٢] « الفُصْحَى واللهجات » و « النثر والشعر » ، أو بتعبير آخر « السعة والضرورة » دون بيان موقع هذه المصطلحات بعضها من بعض فضلًا عن موقع غيرها من المصطلحات منها ، أي لم يتم حتى الآن وضع منظومة شاملة تُبَيِّنُ موقع مصطلحات الاستشهاد بعضها من بعض .

معايير التصنيف :

يرى البحث أن المصطلحات المشار إليها لا تقوم على معيار تصنيف واحد ، بل ترجع إلى ثلاثة معايير في التصنيف ؛ فهي تنقسم إلى ثلاث فئات مختلفة من المصطلحات وفقًا لهذه المعايير وهي كما يلي :

الأول - معيار اللغة التي يمثلها الشاهد :

يقوم هذا المعيار على صنف المروي : هل يُمَثِّل شاهدًا وجزءًا من العربية ، أم لا تثبت عربيته بشكل قطعي ؟ وإذا كان يُمَثِّل جزءًا من العربية فهل يرد من قبيل اللغة المشتركة أم يرد من قبيل اللغة الخاصة ؟ أي أن النحاة قد رأوا وجود اللغة المردودة وتقابلها اللغة المقبولة ، ثم صَنَّفُوا اللغة المقبولة إلى اللغة الخاصة سواء أكانت خاصة بالشعر أم باللهجات واللغة المشتركة .

ويعني ذلك أن المرويَّات تَنْقَسِمُ وَفْقَ هذا المعيار إلى :

١ – **اللغة المردودة** ، وهي ما لا يُمَثِّلُ العربية ، ولا يَنْدَرِجُ فيها يقينًا ، أو هي ما وُضِعَ خارج دائرة العربية ، ويشمل الشواهد التي وُصِفَتْ باللحن أو الغلط أو الوهم أو الخطأ أو الصنعة أو التحريف أو التصحيف وغير ذلك من المصطلحات التي تفيد خروج المروي

---

(١) عيد (١٩٨٨م) ، الاستشهاد والاحتجاج باللغة ، ص ٢٦١ .

(٢) راجع عيد ، د. محمد (١٩٨١م) المستوى اللغوي للفصحى واللهجات وللنثر والشعر ، القاهرة : عالم الكتب .

عن دائرة العربية بكمالها . ومنه المتروك من اللغة ، يقول السيوطي : « ومن أمثلة المتروك قال في الجمهرة : كان أبو عمرو بن العلاء يقول : « مَضَّني » كلام قديم قد تُرِكَ . قال ابن دريد : وكأنه أراد أَمَضَّني هو المستعمل » [(١)] .

٢ - **العربية الخاصة** ، وهي ما يرد في دائرة العربية الخاصة بالشعر « الضرورة » أو الخاصة بالقبائل « اللهجة » ولا يرد في اللغة المشتركة .

٣ - **العربية المشتركة** ، وهو ما ثبتت عربيته من الشواهد ، وتَحَقَّقَ كونه من اللغة المشتركة ، أي ليس لهجة ، ولا يرد خاصًا بالشعر .

ويعني ذلك أن النحاة قد وضعوا في قلب دائرة المرويات عن العرب ما جعلوه من قبيل اللغة المشتركة ، وجعلوا حولها هامشًا قصروه على اللغة الخاصة بالشعر أو باللهجات . ثم جَعَلُوا من وراء ذلك ما ليس من العربية بشكل من الأشكال ، أو على الأقل لم تثبت عربيته فأخرجوه من دائرة العربية .

كما يعني ذلك أنهم جعلوا للعربية دائرة أخرجوا منها ما كان لحنًا وغلطًا ووهمًا وخطأً وتصحيفًا ... إلخ ، وجعلوا هامش هذه الدائرة لما كان من قبيل اللغة الخاصة ، أما قلب الدائرة ومركزها فقد وضعوا فيه ما كان من قبيل العربية المشتركة .

وقد أفاد تصنيفهم هذا في معالجة الاضطراب الذي تكون عليه العربية لو جعلت كلها ضربًا واحدًا من الكلام . كما أن تصنيف فصحى ولهجات لا ينتقص مما هو لهجة ، بل لولا حجيته لما احتيج إلى تصنيفه ، وهذا ما ينص عليه أبو عمرو بن العلاء . ينقل السيوطي ، يقول : قال ابن نوفل : سمعت أبي يقول لأبي عمرو بن العلاء : أَخْبِرْني عما وَضَعْتَ مما سَمَّيْتَ عربية أيدخل فيه كلام العرب كله ؟ قال : لا . فقلت : كيف تصنع فيما خالفتك فيه العرب وهم حجة ؟ فقال : أَحْمِلُ على الأكثر ، وأسمي ما خالفني لغات » [(٢)] . وهذا النصُّ يُفِيدُ ما أفاده علم اللغة المعاصر الذي يبدو كما لو كان ترجمة للنص العربي يقول بعضهم :

« إن للغة عددًا من اللهجات وإن الوصف يجب أن يُعَيِّنَ اللهجة التي يعالجها لكن يمكن أن توجد فروق أقل عمقًا ، وهي لا تؤثر في الوضوح المشترك . هذه هي الفروق التي بين فرنسية أهل تولوز Toulouse وفرنسية أهل باريس Parisian . الفرنسي الجنوبي ، إجمالًا ، لا يُفَرِّق بين piqu و piquait .

---

(١) السيوطي ، المزهر ، جـ ١ ، ص ٢١٨ .

(٢) السابق ، جـ ١ ، ص ١٨٤ - ١٨٥ .

سيكون هنا ، أيضًا ، للغوي الذي يصف الفرنسية المعاصرة أن يختار . يمكن أن يستبعد الاستعمال الجنوبي من وصفه ، أو أنْ يلاحظ أن الفرق بين /ة-/ و/ة-/ ليس عامًا . إن أي مجتمع لغوي كبير الحجم لا يكون متجانسا ، لكن الواصف إذا ما حَدَّد ميدانه على هواه عليه أن يُقَدِّمَ الفروق التي يؤسسها بوصفها صورًا مختلفة لنفس الاستعمال إنه لا يستطيع أن يتكلم عن استخدامين مختلفين » (١) .

الثاني - معيار نسبة الشاهد بالنسبة للمادة المروية (يعكس علاقة الشواهد بالقاعدة) :

وصف اللغويون الشواهد بالاطراد والغلبة والشيوع والكثرة والقلة والندرة ... إلخ ، وهي أوصاف ترجع إلى مدى شيوع الشاهد فيما روي عن العرب ويعكس في الوقت نفسه ما إذا كان الشاهد يرد بدون خلاف ، أو تنازعه شواهد أخرى نادرة أو قليلة أو كثيرة أو شائعة أو غالبة .

يشير السيوطي إلى المراد من هذه المصطلحات المتعددة للشواهد ، فينقل لنا عن بعضهم . يقول : « قال ابن هشام : اعلم أنهم يستعملون « غالبًا وكثيرًا ونادرًا وقليلًا ومطردًا » ، فالمطرد لا يَتَخَلَّفُ ، والغالب أكثر الأشياء ، ولكنه يتخلف ، والكثير دونه ، والقليل دون الكثير ، والنادر أقل من القليل ، فالعشرون بالنسبة إلى ثلاثة وعشرين غالبها ، والخمسة عشر بالنسبة إليها كثير لا غالب ، والثلاثة قليل ، والواحد نادر ، فعُلِمَ بهذا مراتب ما يقال فيه ذلك » (٢) .

الثالث - معيار وجود نظام وقاعدة في الشاهد وعدم وجود ذلك :

لم يقف التراث النحوي على مجرد تصنيف الشواهد وفق ما تُمَثِّلُهُ من لغة عربية مشتركة أو خاصة أو عدم تمثيلها لأي من ذلك ، ووفق نسبة شيوعها ، بل زاد فقدم أصنافًا وفق اشتمال الشواهد على أنظمة وقواعد عامة وعدم اشتمالها . وتُصَنَّفُ الشواهد وفق هذا المعيار إلى ما يلي :

١ - **قياسي** ، وهو ما استنبط النحاة له نظامًا ووضعوا له قاعدة عامة منتجة ، أي يمكن القياس عليها .

٢ - **مسموع** ، وهو مقابل القياسي . ويتم وصفه مرة بأنه :

---

(١) Martinet (1960 [1964]) Elements of General Linguistics, pp. 38 - 9.

(٢) السيوطي ، المزهر ، جـ ١ ، ص ٢٣٤ .

أ - **سماعي** ، وهو ما استنبط النحاة له نظامًا ، ووضعوا له قاعدة غير منتجة ، أي لا يمكن القياس عليها .

ب - **شاذ** ، وهو ما لم يقدر النحاة على استنباط نظام له ، أو وضع قاعدة سواء أكانت منتجة أو غير منتجة .

٣ - **ضعيف** ، وهو ما كان به نظام يمكن أن يقاس عليه على نحو ضعيف . أي يتصل الضعف بجانب النظام الموجود في الشاهد بمعنى وجوده مع إمكان القياس عليه .

تَكْفِي هذه الإشارة لِبَيَانِ أَنَّ ثَمَّةَ مصطلحات توضع لأصناف الشواهد ذات صلة بوجود نظام منتج « قياسي » أو غير منتج « سماعي » أو عدم وجود نظام ألبتة . والحقيقة أن هذا التصنيف ينبني ، كما لا يخفى ، على استنباط الأنظمة من المادة المروية وعدم استنباط أنظمة منها ، ولذلك يُفَصِّلُ البحث فيما بعد الحديث عن هذه الأصناف .

ولا يخفى أن هذا التصنيف يُجِيبُ عَمَّا إذا كان الشاهد ذا نظام وقاعدة أم لا يخضع إلى نظام ما ، ولا إلى قاعدة معينة ، وعما إذا كان ما له نظام يقاس عليه بقوةٍ أو بضعْفٍ أم لا نظام له .

وتَرِدُ الأصناف التي تقوم على هذا المعيار ، في الأعم الأغلب ، في شواهد اللغة المشتركة ، أي ترد تصنيفًا متقدمًا للشواهد يتم بعد تصنيفها أولًا إلى شواهد لغة خاصة وشواهد لغة مشتركة .

وتلزم الإشارة إلى أن بين المعيارين الثاني والثالث علاقة ، إذ تصنيف الشواهد إلى سماعية وأخرى قياسية يرتبط إلى حد بعيد بنسبة شيوعه فما كان مطردًا وغالبًا وكثيرًا كانت قواعده قياسية ، أما ما كان من الشواهد نادرًا أو قليلًا ونحو ذلك كانت أحكامه سماعية أو كان شاذًّا ، أي بلا قاعدة عامة . وهي علاقة تحتاج إلى مزيد من الدراسات لتحقيق فرضية التوزيع هذه .

خامسًا - النزعة التحليلية :

يَرِدُ النموذج التحليلي ، كالنموذج التصنيفي ، من النماذج الأبرز في تراثنا اللغوي ؛ حيث قَدَّمَ التراث اللغوي العربي نموذجًا مُتَقَدِّماً جدًّا للتحليل اللغوي بعد أن قام بتصنيف المادة اللغوية ؛ فقد حلل المادة اللغوية التي تمثل اللغة المشتركة لاستنباط ما فيها من أنظمة لغوية ترد وفقًا لها .

وتَتَّصِلُ مُهِمَّة التحليل بتجزئة التركيب إلى وحداته الصغرى لتحديد ما يتكون منه هذا

التركيب من وحدات صغرى وعلاقات تحكم هذه الوحدات الصغرى لتكوين التركيب .

ويمكن تسجيل الملاحظات التالية على تحليل التراث اللغوي العربي :

١ - **أن التحليل اللغوي في التراث العربي قد قَدَّمَ أصنافًا مختلفة للغة المشتركة القياسية** ، أي قد تداخل تحليله وتصنيفه ، أو كان تحليله مقدمةً لتصنيفه . وهذا تأكيد على عدم انفصال إجراءات الدرس اللغوي بعضها عن بعض ، وعلى قوة اتصال التحليل بالتصنيف تلك القوة تجعل بعض اللغويين يجعلونهما عملًا واحد ، ويربطونهما في الوقت نفسه بالوصف ، يقول عن أول الإجراءات الخمسة لجمع المادة ومعالجتها : « التجزئة والتصنيف أهم إجراءين في البنيوية الأمريكية ... الهدف هو وصف متماسك لأقسام الكلام واحتمالات تركيبها معًا في جمل للغة معينة » (١) .

٢ - **أن التراث العربي قد حَلَّلَ المادة اللغوية التي تعكس اللغة المشتركة وفق ثلاثة معايير** ترد كما يلي :

المعيار الأول - وجود أنظمة أو عدم وجود أنظمة :

صَنَّفَ اللغويون العرب المادة اللغوية التي ترد بنظام لغوي معين إلى صنفين ، هما :

- **السماعي** ، وهو خاص بالمادة اللغوية التي تشتمل على قاعدة أو نظام لا يقاس عليه . وهي تُمَثِّلُ مِنْ ثَمَّ نِظَامًا غَيْرَ مُنْتِجٍ .

- **القياسي** ، وهو خاص بالمادة اللغوية التي ترد وفق نظام لغوي يقاس عليه .

وقد قَدَّمَ تحليله وفق المعيار الأول الخاص بوجود أنظمة وعدم وجود أنظمة في صنفي المسموع اللذين سبقت الإشارة إليهما (٢) ، وهما :

- **الشاذ** ، ويختص بالمادة اللغوية التي لا ترد وفق نظام لغوي معين .

- **السماعي** ، ويخص المادة اللغوية التي ترد وفق نظام لغوي لا يقاس عليه .

المعيار الثاني - كون هذه الأنظمة قياسية منتجة أو عقيمة غير قياسية :

ويقابل السماعي بهذا الشاذ باشتماله على نظام بخلاف الشاذ الذي لا يتبع نظامًا لغويًا معينًا ، كما يقابل القياسي بعدم قياسية نظامه بخلاف القياسي الذي يتبع نظامًا يمكن القياس عليه .

---

(١) Wunderlich, (1974 [1979]) Foundations of Linguistics, pp. 18 - 9.

(٢) يُمَثِّل هذان الصنفان جزءًا من تصنيف التراث اللغوي العربي للمادة اللغوية ، كما أنهما يمثلان نتيجة لتحليله المادة اللغوية ، ومن هنا كانت ضرورة الوقوف عليهما في الحديث عن كل من التصنيف والتحليل .

المعيار الثالث - نوع الأنظمة القياسية :

كشف التراث اللغوي في تحليله للمادة اللغوية عن عددٍ غير قليل من الأنظمة اللغوية التي ترد العربية وفقًا لها . والحق أن تراثنا اللغوي قد اشتمل في مختلف فروعه على مجموعة واسعة من النظريات ، ولم يقم أي فرع على مجرد نظرية لغوية واحدة . وبيان هذه الأنظمة المختلفة في النقطة التالية .

٣ - أن التراث اللغوي قد وقف في تحليله للعربية على أربعة أنماط مختلفة من الأنظمة قدم لها أربعة أنماط من النظريات ؛ حيث يقوم بتحديد نظام أساسي للمستوى الذي يدرسه صوتيًا أو صرفيًا أو نحويًا ... إلخ ، ثم يُبيِّنُ ما يحوطه من الأنظمة المكملة له ، والتي تغطي مشكلات خاصة بتطبيق النظام الأساسي ، ثم يبيِّنُ مجموعة ثالثة من الأنظمة لا تكمل النظام الأساسي ، وإنما ترد بديلة لهذا النظام الأساسي ؛ إذ مثل هذه الأنظمة لا تتصل بالنظام الأساسي ، كما لا يمكن أن يعالج خروجها عن النظام الأساسي ومخالفتها له بنظام مكمل ، كما في الحالة السابقة عليها ، وإنما يلزم البحث عن نظام يحكمها مغاير للنظام الأساسي كلية . وأخيرًا يقف التراث اللغوي العربي مع مجموعة رابعة من الأنظمة ليست أساسية ولا مُكَمِّلَة للأنظمة الأساسية ولا بديلة منها ، وإنما تُمَثِّل تداخلًا من الأنظمة المقررة .

يعني ذلك باختصار أن النظريات اللغوية على اختلاف فروع الدرس اللغوي تنقسم إلى قسمين عريضين ؛ إذ تتمثّل نظريات كل فرع من فروع الدرس اللغوي في نظرية أساسية أو أكثر وجملة نظريات غير أساسية يمكن أن تُصَنَّف بدورها إلى ثلاثة أصناف هي : النظريات التكميلية للنظرية الأساسية ، والنظريات البديلة منها ، والنظريات التي تتصل بتداخل الأنظمة اللغوية .

ويمكن استيضاح هذه الأنماط المختلفة من النظريات اللغوية من مراجعة أنماط النظريات الصرفية والنحوية والمعجمية فيما يلي من فصول .

المبحث الثاني : بناء النظرية اللغوية العامة في التراث العربي

وقف البحث مع أمرين بارزين شكّلا النظرية اللغوية في التراث العربي ، ودارت فيهما مختلف النظريات أو الفروض التي قدمها اللغويون العرب ، وهما التصنيف والتحليل . ويمكن تقديم البنية العامة للنظرية اللغوية في التراث العربي من خلال مُخَطَّطٍ يُلَخِّصُ ما تمَّ بَيَانُه من فروضٍ أو نظريات يشتمل عليها هذان الإجراءان ، وسوف يبدأ البحث بفروض التحليل ، ثم يُتْبِعُه بفروض التصنيف ؛ لأنه يريد البدء من قلب النظرية اللغوية ومركزها لينتهي بمحيطها الخارجي وذلك على النحو التالي :

- مخطط لبناء نظريات التحليل اللغوي :

يمكن جَمْع مختلف الفروض والنظريات التي استخدمها التراث اللغوي العربي في تحليله للغة استنباطًا للأنظمة اللغوية وتصويرها في مجموعة متداخلة من الدوائر تُمَثِّل البناء العام للنظرية اللغوية ؛ إذ تحدد مختلف الفروض وتُصَوِّرُ موقعها بعضها من بعض . على أية حال يتَمَثَّل هذا المخطط فيما يلي :

١ - **دائرة صغرى** في قلب المخطط تُمَثِّل النظرية أو النظريات الأساس للغة .

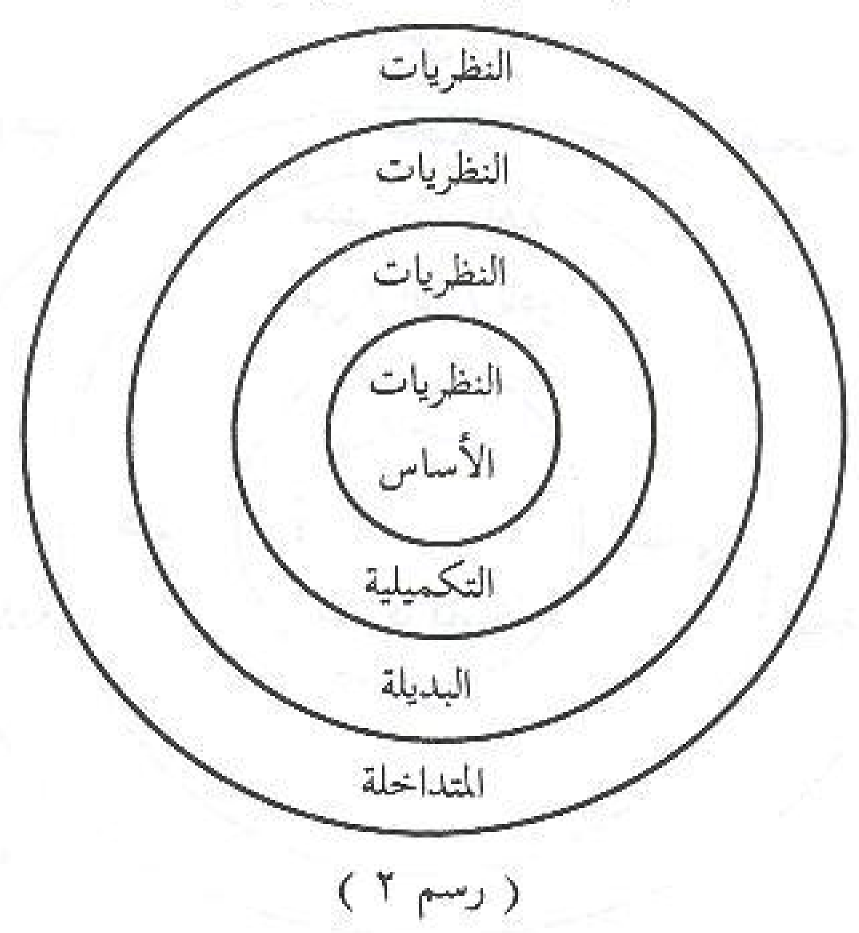
٢ - **هامش أول** يحيط بها ، وهو يُمَثِّلُ النظريات التي تكمل النظرية الأساس ، وتعالج الخروج عنه ، وتُمَثِّلُ الدائرة الصغرى والهامش الذي حولها دائرة أكبر من السابقة ، ويحيط بها :

٣ - **هامش ثانٍ** ، وهو يُمَثِّلُ النظريات البديلة للنظرية الأساس . ويُمَثِّلُ هذا الهامش مع الدائرة التي تسبقه دائرة يحيط بها :

٤ - **هامش ثالث** ، وهو يُمَثِّلُ النظريات المتداخلة .

إن الدائرة الصغرى تَخُصُّ النظرية أو النظريات الأساس ، أما الهامش الذي حولها مباشرة ، فيخص النظريات التكميلية أو المعاونة ، ثم يَخُصُّ التالي لذلك النظريات البديلة ، وأخيرًا يرد الهامش الخاص بالنظريات المتداخلة .

مخطط لبناء نظريات التحليل أو فروضه



(رسم ٢)

- مخطط لبناء نظريات التصنيف اللغوي :

يمكن جمع مختلف الفروض والنظريات التي استخدمها التراث اللغوي العربي في تصنيفه للغة ، وتصويرها في مجموعة متداخلة من الدوائر تُمَثِّل البناء العام لنظرية التصنيف اللغوية ؛ إذ تحدد مختلف الفروض وتُصَوِّرُ موقعها بعضها من بعض . ويتُمَثِّل هذا المخطط على أية حال فيما يلي :

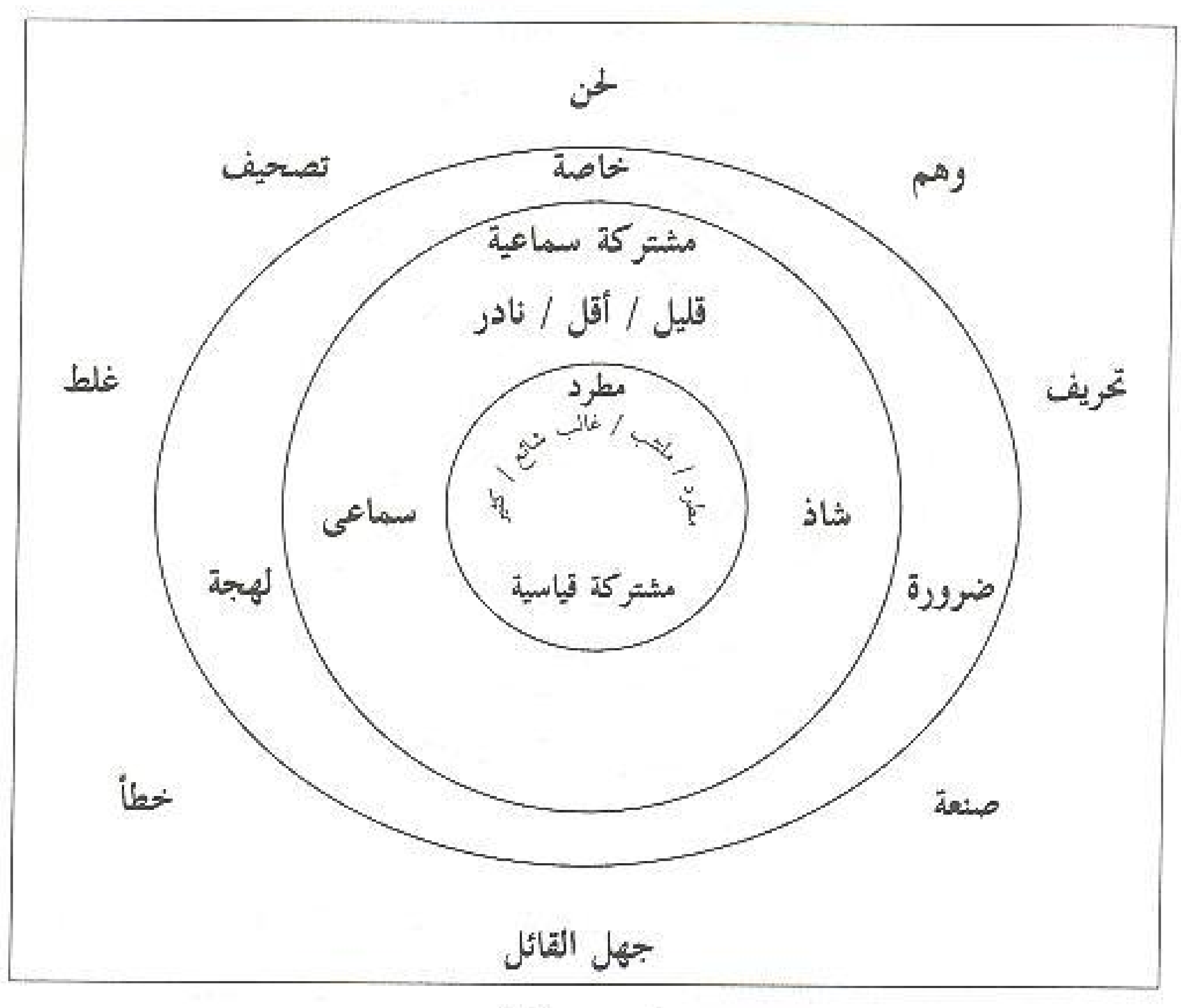
١ - **دائرة صغرى** تُمَثِّلُ اللغة القياسية التي تَمَّ تحليلها وتصنيفها داخليًا إلى نظريات أساس وتكميلية وبديلة ومتداخلة على النحو السابق ، ولكنها بالنسبة للتصنيف تُمَثِّلُ مجرد دائرة واحدة قياسية .

٢ - **هامش أول** حولها يُمَثِّلُ اللغة غير القياسية سماعية أو شاذة ، ويحيط بها :

٣ - **هامش ثانٍ** يُمَثِّلُ اللغة الخاصة سواء أكانت خاصة بالشعر « ضرورة » أم خاصة بالقبائل « لهجة » .

وتنتهي بهامش اللغة الخاصة هذا دائرة العربية ، ولا يبقى إلا ما يحيط بالعربية مما ورد على غير جهة اليقين .

ويمكن تصويره في مجموعة الدوائر المتتابعة التالية :



(رسم ٣)

- **مخطط لبناء النظرية اللغوية العامة في التراث العربي :**

إذا تَمَّ جَمْعُ نظريات التحليل والتصنيف معًا وتصويرها في مخطط بياني واحد مَثَّلَ ذلك البنية الكلية للنظرية اللغوية العامة في تراث العرب . وتلزم الإشارة إلى ما يلي :

- أن هذه الدوائر المتداخلة من تصور البحث وفهمه لترتيب النحاة لمختلف مفاهيمهم اللغوية التي يعتمدونها في دراستهم للغة .

- أن دوائر النظريات الأساس والتكميلية والبديلة ونظريات تداخل تُمَثِّل اللغة القياسية .

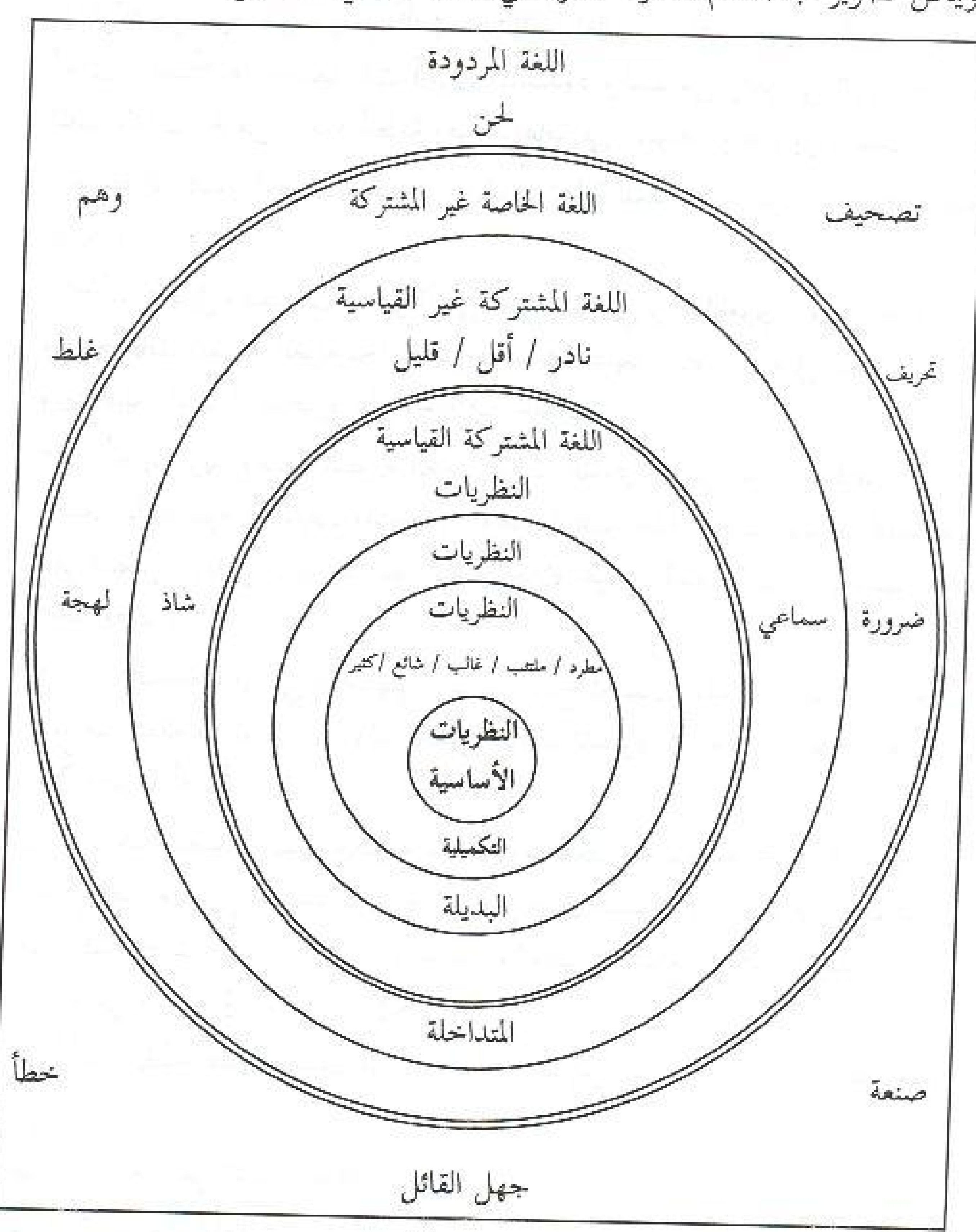
- أن أحكام الأقل والقليل والنادر يرتبط في الأعم الأغلب باللغة غير القياسية .

- ورود أحكام المطرد والشائع والغالب في الأعم الأغلب في اللغة القياسية .

- أن اللغويين قد عالجوا اضطراب المادة المروية لهم من خلال التصنيف والتحليل ؛ إذ أخرجوا ما لم يتيقنوا من عربيته ، وجعلوه خارج دائرة العربية ليُمَثِّلُ اللغة المردودة ، وتقوم بإخراج هذه اللغة المردودة دائرة العربية المقبولة ، ثم جعلوا هامشًا لدائرة العربية المقبولة لما كان لغة خاصة بالشعر « ضرورة » أو بالقبائل « لهجة » ، وتقوم بإخراج هذا

الهامش دائرة العربية المشتركة التي جعلوا لها هامشًا لما كان غير قياسي سواء أكان سماعيًا أم شاذًا ، وترد معه أحكام أقل وقليل ونادر ، وبإخراج هذا الهامش تبقى دائرة العربية القياسية التي ترد وفق الأنظمة الأساس أو غير الأساس والتي تكون تكميلية أو بديلة أو متداخلة ، وترد أحكام مطرد ومُتْلَئِبّ وغالب وشائع وكثير مع هذه اللغة القياسية .

ويمكن تصوير البناء العام للنظرية اللغوية في التراث العربي كما يلي :



(رسم ٤)

المبحث الثالث : تقويم بناء النظرية اللغوية العامة

يرجع بناء هذه الدائرة ، في الحقيقة ، إلى حاجة الدرس اللغوي إلى وضع المنظومة العامة التي تجمع مختلف مفاهيمه الكلية التي سُجِّلَتْ في هذا الرسم التخطيطي ، وهي : اللحن والخطأ والصنعة والجهل والتحريف والتصحيف والضرورة واللهجة واللغة الخاصة واللغة المشتركة من جهة ، والمطرد والمُتَّلَئِب والشائع والغالب والكثير والقليل والنادر من جهة أخرى ، فضلًا عن مصطلحات أخرى كالشذوذ والسماعي والقياسي التي ترجع إلى المعيار الثالث الخاص بوجود أنظمة وقواعد عامة في الشواهد وعدم ورود ذلك .

والحقيقة أن تصور البحث بخصوص المنظومة العامة للمفاهيم النحوية يَتَمَثَّل في النقاط التالية :

١ – أن التحليل والتصنيف قد وردا على نحو متميز في تراثنا اللغوي ، وهما مع غيرهما من إجراءات النظرية اللغوية بحاجة إلى دراسات متتابعة تربط بين عمل اللغويين العرب وبين طبيعة النظرية المعاصرة على اختلاف تحققاتها .

٢ – أنه إذا أريد وصف النظرية العامة للتراث اللغوي العربي بشيء ، فإنما يمكن أن توصف بأنها تقوم التصنيف والتحليل . وهو ما قصد هذا البحث الوقوف أمامه على نحو مُفَصَّل ، ويأمل أن يعاود النظر فيه استجلاء لجوانبه المتعددة التي لا يناسبها بحث واحد مفرد .

٣ – أن النحاة قدموا في دراستهم للشواهد نموذج تصنيفٍ متقدمًا ؛ حيث لم يجعلوا الشواهد متفقة في المستوى ، ولم يجعلوا شواهد المستوى الواحد على ضرب واحد ، وإنما جعلوها أصنافًا عدة .

٤ – أن هذا التصنيف يضع منظومة عامة جامعة للمفاهيم النحوية المختلفة التي لم تجمع معًا في إطار واحد ، وحسبنا أن تراجع ما قيل حول السماع أو الرواية في النحو العربي من مصطلحات نحو : المطرد والمتلئب والغالب والشائع والكثير والقليل والنادر والسماعي والشاذ والقياسي ... إلخ .

٥ – أن ما يُقَدِّمُه هذا التصنيف من أصناف لا ترتد إلى معيار واحد ، بل إلى عدة معايير هي :

- معيار اللغة التي يمثلها الشاهد .
- نسبة شيوع الشاهد .

● ورود نظام وقاعدة عامة في الشاهد وعدم ورود ذلك .

٦ – أن المستويات المتداخلة المختلفة التي وضعها النحاة العرب للمادة اللغوية تتمَثَّل فيما يلي :

● **مستوى اللغة المردودة :**

– هو المستوى الخارجي الذي يُمَثِّلُ الهامش الخارجي للمادة اللغوية المجموعة كلها .

– يشتمل على ما ليس من العربية لكونه من قبيل اللحن أو الوهم أو الغلط أو الخطأ أو الصنمة أو التحريف أو التصحيف ، أو على الأقل لم تثبت عربيته على جهة القطع لكونه مجهول القائل .

– يدخل ما سواه في دائرة العربية .

● **مستوى العربية المقبولة :**

– يندرج تحت هذا المستوى مستويان فرعيان هما :

● **مستوى العربية الخاصة :**

– هو المستوى الخارجي للمادة اللغوية التي ثبت أنها من العربية .

– يشتمل على صنفين هما :

الضرورة التي تُعَدُّ لغة خاصة بالشعر .

اللهجة التي تعد لغة خاصة بالقبائل التي لا يستشهد بها النحاة ، أو يستشهدون بها في غير ما وردت به اللهجة من ظواهر غير مشتركة .

– يدخل ما سواها في دائرة العربية المشتركة التي تُمَثِّل المستوى الثاني من مستوىَيْ العربية .

● **العربية المشتركة**

– هو المستوى الذي يحيط به مستوى اللغة الخاصة بالشعر « ضرورة » أو بالقبائل « لهجة » ؛ فقد أريد القول بالضرورة تقليل التناقض الظاهر في اللغة ، فتم نفي هامش ما لم تثبت عربيته ، ثم أتبع بنفي هامش ما كان لغة خاصة غير مشتركة .

– يشتمل مستوى العربية المشتركة على مستويين فرعيين له ، هما :

● **السماعية :**

– توصف شواهده بالقلة والندرة .

- يندرج تحت هذا المستوى صنفان ، هما :

السماعي الذي وضعت له قاعدة لا يقاس عليها .

الشاذ الذي ضبطت قاعدته ، ولكنها كالسماعي لا يمكن القياس عليه .

● القياسية :

- توصف شواهده بالاطراد والغلبة والشيوع والكثرة .

- هي التي ضبطت قواعدها ويقاس عليها .

- يصنفها البحث بشكل أكثر تفصيلاً في حديثه عن معالجة النحاة العرب للنظام .

٧ - أن ترتيب المستويات في هذا التصنيف يتمَثَّل في ورود مستوى اللغة القياسية في مركز الدائرة ، يحيط به مستوى اللغة السماعية بنوعيها الشاذ والمسموع ، ويشكل كل من مستوى اللغة القياسية واللغة السماعية مستوى اللغة المشتركة ، ويحيط بهذين المستويين مستوى اللغة الخاصة بالشعر « الضرورة » أو بالقبائل « اللهجة » .

٨ - أن كلًّا من الضرورة واللهجة في هذا التصنيف من باب واحد ، هو اللغة الخاصة لا المشتركة .

٩ - أن موقفهم من لغة الشعر « الضرورة » يتمَثَّل في :

- عدها نوعًا خاصًّا من اللغة .

- رفضهم إخضاعها للقواعد والأحكام العامة للغة المشتركة .

- تقديم أحكام وقواعد عامة لها بشكل مستقل عن أحكام اللغة المشتركة وقواعدها .

١٠ - أن موقفهم من لغات القبائل « اللهجات » يتمثل في :

- كونها قسمًا خاصًّا من العربية .

- كونها النوع الثاني من اللغة الخاصة ، وتصبح به لغات العربية ثلاثًا : لغة مشتركة وثانية خاصة بالشعر « ضرورة » ، ثم ثالثة خاصة بالقبائل « لهجة » .

- عدم صلاحيتها للإخضاع لقواعد اللغة المشتركة .

- احتياجها إلى دراسة مستقلة لأحكامها وقواعدها تضع لها النظام اللغوي الذي تتبعه هذه اللغة .

- أن وصف ظواهر هذه اللغة الخاصة بالقبائل « اللهجة » ، وكذلك اللغة الخاصة بالشعر « الضرورة » في ضوء اللغة المشتركة فيه غير قليل من التحكم لاختلافها ؛ فهذا أشبه ما

يكون بأن تدرس لغة ما في ضوء قواعد لغة أخرى وأحكامها كدراسة الحبشية مثلاً في ضوء العربية مع الفارق بطبيعة الحال .

١١ – أن هذا التصنيف لغوي خالص ؛ فقد حقق للنحاة ما أرادوه منه ؛ إذ إنهم أرادوا به ، في الحقيقة ، معالجة التناقض الظاهر أو الاضطراب الوارد في المادة اللغوية المجموعة أو المروية من خلال عمليات تصفية متتالية لا متوازية ، أولها وضع هامش خارجي للمادة المروية يجمع ما ليس من العربية من لحن وخطأ وصنعة وتصحيف وتحريف . ولما لم تستقم المادة الباقية عمدوا إلى تصفية تالية بوضع هامش خارجي لما بقي بعد بإخراج ما كان من قبيل اللغة الخاصة بشعر أو نثر . ولما لم تستقم المادة الباقية التي تُمَثِّل اللغة المشتركة عمدوا إلى وضع هامش خارجي لها يتضمن ما كان سماعيًا منها سواء : كان شاذًا أم سماعيًا لا يقاس عليه . ولما لم تستقم لهم المادة الباقية ، والتي أصبحت تُمَثِّل اللغة القياسية بعد إخراج السماعي منها ، جعلوا قلب هذه المادة القياسية لما كان على نظام العمل الذي افترضوه للتركيب النحوي ، ثم وضعوا هامشًا حول مركز الدائرة لما كان قياسيًا على غير العامل نحو النيابة والتقارض .

١٢ – أنه يمكن تسمية هذه التصنيفات **بمنهج الهوامش المتتابعة** ؛ نظرًا لأنهم عالجوا اضطراب المادة المروية من خلال صنع هامش بعد هامش حتى استقامت لهم القواعد على ما وضعوه من نظرية أساسية للتركيب النحوي ، مثلاً .

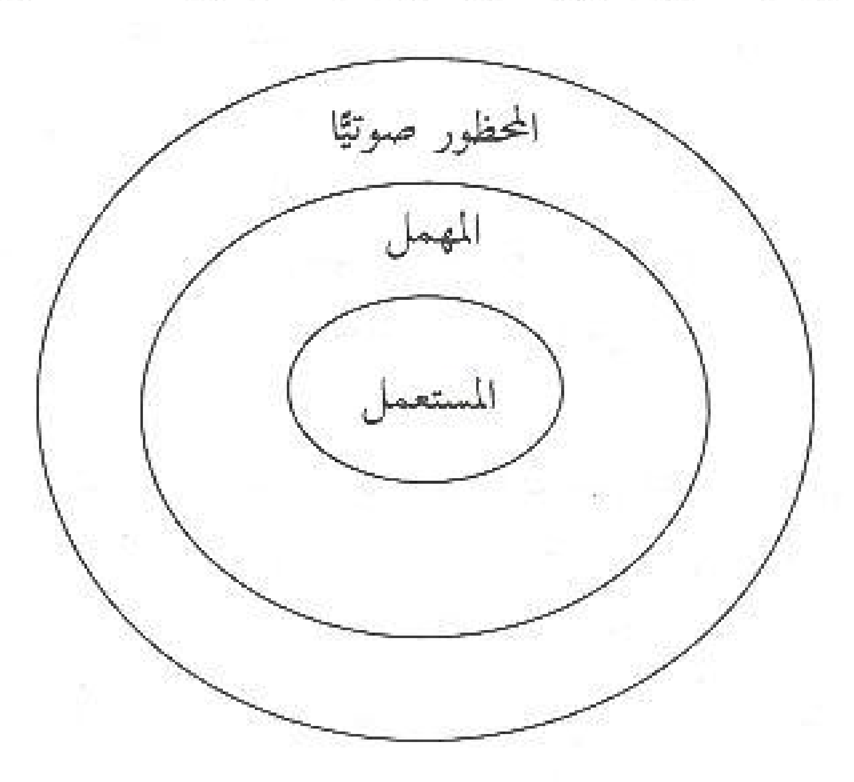
١٣ – أنه يمكن أيضًا تسمية هذه التصنيفات بمنهج التصفيات المتتابعة ؛ إذ تمت معالجتهم لتناقض المادة المروية بعمل عدة عمليات تصفية متتابعة .

أن إنكار هذا المنهج الذي اتخذه اللغويون العرب يؤدي إلى قبول متناقضات غير قليلة في اللغة لا يستقيم معها تقعيد ، بل إن عدم التسليم بهذا المنهج يؤدي بنا إلى تضييع التقعيد وجعل اللغة على جهة السماع ؛ إذ لا تكاد تنخرم قاعدة في اللغة ، ومن ذلك قاعدتا رفع الفاعل ونصب المفعول اللتان تبدوان أبسط القواعد وأثبتها في اللغة ؛ حيث ورد نصب الفاعل ورفع المفعول حالَ أمن اللبس كما في قولهم : خرق الثوبُ المسمارَ .

١٤ – أن هذا التصنيف ليس معياريًا بقدر ما هو تصنيفي ؛ إذ وصف بعض الشواهد بالضرورة لا يَعْنِي أن لغة الشعر دون اللغة المشتركة ، بل هذا الوصف لبيان المخالفة بين قواعد اللغة المشتركة وقوانينها ، وهو نَصٌّ على عدم جواز معالجة لغة في ضوء لغة أخرى . كأنه ، في الحقيقة ، يُعْلِي تقعيديًا لغة الشعر عن إخضاعها للغة المشتركة قَسْرًا ويُعْلي تقعيديًا كذلك ، لغات القبائل عن أن تحاكم بقواعد اللغة المشتركة وفي ضوء نظامها الخاص .

١٥ - أن درسنا العربي يحتاج إلى إعادة تقويم ووصف بأنه تصنيفي أكثر من كونه درسًا معياريًا .

١٦ - أن مثل هذا التصنيف يرد في مختلف فروع الدرس اللغوي التي درسها اللغويون العرب من أصوات وصرف ونحو ... إلخ . ويمكن التمثيل له بمثال من الدراسة المعجمية في التراث العربي يُبيِّن استعمالهم لمنهج الهوامش أو التصفيات المتتابعة في بناء المعجم اللغوي للعربية . ويظهر مثل هذا التصنيف في تصنيف الخليل للمادة المعجمية إلى المسموع ثم المهمل ثم المحظور صوتيًا . ويمكن رسم تصنيفهم هذا [1] على النحو التالي :



(رسم ٥)

١٧ - أنه قد تداخل التصنيف مع التحليل ، أو بتعبير آخر استُعْمِلَ التحليلُ مقدمةً نتج عنها تصنيف ؛ فقد تم تصنيف المادة المروية إلى مادة قياسية وغير قياسية سماعية أو شاذة بناء على تحليلها في ضوء وجود أنظمة أو عدم وجود أنظمة . والحقيقة أنه لا يستقل إجراء مفرد بالمعالجة اللغوية ، بل تتداخل الإجراءات في أثناء المعالجة ، ومن ذلك أن يشترك مع التصنيف ، في الحقيقة ، كل من الوصف والمقارنة ؛ إذ يحتاج التصنيف بيان الصفات والخصائص فيما يتمُّ تصنيفه كما يحتاج ، كذلك ، إلى المقارنة بينها لتحديد أوجه الاتفاق والاختلاف التي يتم التصنيف في ضوئها . وترجع ، بالتالي ، تسميته

---

(١) تم تفصيل الحديث حول هذا التصنيف في : عبد الدايم ، د. محمد عبد العزيز (٢٠٠٢) « نماذج النظرية العربية للتركيب المعجمي العام » ، حولية الجامعة الإسلامية العالمية ، العدد العاشر ، ص ١٣٩ - ١٨٢ .

بالتصنيف إلى التغليب ، أي بسبب أن التصنيف هو النتيجة المتحققة والأكثر بروزًا .

١٨ - أن إجراءي التحليل والتصنيف قد عملا بمبدأ الانحراف المتدرج Gradience الذي يسلم بعدم تجانس أفراد ظاهرة ما ، ويقرر تفاوت هذه الأفراد في امتلاكها لمختلف صفات الظاهرة . وقد قدَّمَ علم اللغة المعاصر لهذا الانحراف تطبيقات متعددة كتفاوت الصفات في الإنجليزية في قبول خصائص الصفات [١] ، وكتفاوت أفراد الحقل الدلالي الواحد في تَحَمُّل خصائص هذا الحقل [٢] مما جعل أفراد الحقل الدلالي الواحد ذوي عضوية متدرجة .

ويشبه هذه التطبيقات في تراثنا اللغوي تفاوت أقسام الكلم المختلفة في حمل خصائص الأقسام المختلفة وعلاماتها . لا تقبل ، على سبيل المثال ، كل الأسماء جميع علامات الأسماء من نداء وتنوين ودخول أل ... إلخ ، بل يقتصر الأمر ، كما يقرر تراثنا اللغوي ، على أن مجرد قبول اللفظ لعلامة واحدة كفيل بِعَدِّه من الأسماء .

(١) من اختلاف الصفات adjectives في الإنجليزية اختلاف الصفات happy, old, top, two, asleep في قبول خصائص الصفات مثل ورود هذه الصفات بعد فعل الكينونة be وورودها بين أداة التعيين a أو the والاسم الذي تنعته ، وورودها بعد لفظ very ، وقبولها للاحقة ly- لعمل الحال منها ؛ تقبل الصفة الأولى happy الخصائص الأربع المذكورة ، وتقبل الصفة التي بعدها old الخصائص الثلاث الأولى فحسب ، أما الثالثة فلا تقبل إلا الخصيصتين الأوليين ، وتقتصر الرابعة على قبول أولى الخصائص فقط .

الخصيصة الصفة	ورودها بعد فعل الكينونة b	ورودها بين أداة التعين والاسم الذي تنعته	ورودها بعد لفظ very -	قبولها اللاحقة iy- لصياغة الحال
happy				
old				
top				
asleep				

انظر: Crystal, David (1987) The Cambridge Encyclopedia of Language, Cambridge: Cambridge University Press, p. 92.

(٢) مَثَّلَ بعضهم بحقل الطيور التي رَتَّبَهَا في مُسْتَوَيَاتٍ مُتَدَرِّجَة أو دوائر متتابعة وفقًا لتحملها خصائص الطير ابتداء من العصفور في مركز الدائرة ، ومرورًا بالحمام والصقور في الدائرة الثانية ، ثم الذباب واللقالق في الدائرة الثالثة ، وانتهاء على محيط الدائرة الخارجي بالنعامة والبطريق اللذين لا يحملان صفات الطير بنفس درجة حمل العصفور لها . انظر: O'Grady, William (1987 [1997]) Semantics: the analysis of meaning, Contemporary Linguistics: An Introduction, edited by O'Grady, William [et. al.], London and New York: Longman, 3rd edition, pp. 277 - 9.

إن فروض التحليل والتصنيف تحتاج إلى دراستها في مختلف فروع الدرس اللغوي في ضوء مبدأ الانحراف Gradience الذي اعتمد عليه هذا البحث ، وذلك للوصول إلى مجموعة النظريات التي يشتمل عليها كل فرع من هذه الفروع اللغوية .